دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التحليل السوسيولوجي للدستور المصري 2012: دراسة مقارنة بين الأهرام والمصري اليوم
المصدر:	المجلة العربية لعلم الاجتماع
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الآداب - مركز البحوث والدراسات الاجتماعية
المؤلف الرئيسي:	عبده، هاني خميس أحمد
المجلد/العدد:	ع24
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2019
الشهر:	يوليو
الصفحات:	65 - 168
رقم MD:	1020942
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الدستور المصري، علم الاجتماع السياسي، الصحافة المصرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1020942

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التحليل السوسيولوجي للدستور المصري (٢٠١٢)

دراسة مقارنة بين الأهرام والمصري اليوم

هاني خميس*

الملخص

يهدف البحث إلى التعرف على ملامح الدستور المصري لعام (٢٠١٢) فى مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، ولتحقيق هذا الهدف يسعى البحث للإجابة على عدد من التساؤلات وهى على النحو التالي:

١- ما السياق البنائي المصاحب لتشكيل الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور؟

٢- ما أبرز مواد الدستور ومكوناته الأساسية وعلاقتها بحقوق الإنسان؟

٣- هل اختلفت اتجاهات ومواقف الأفراد فى المجتمع نحو الدستور من خلال نسب المشاركة فى عملية الاستفتاء، وكذلك معدلات التصويت بالموافقة، أو الرفض؟

٤- ما هي الرؤى التي طرحت حول ملامح المجتمع المصري فى مرحلة ما بعد إقرار الدستور؟

٥- هل يعكس الخطاب اتجاهات إيديولوجية متباينة نحو الدستور؟

اعتمد البحث على منهج تحليل الخطاب من خلال المقارنة بين الأهرام والمصري اليوم نظراً لاختلاف التوجهات الإيديولوجية لكل منهما، ويمكن إبراز مجموعة من الاستنتاجات وذلك على النحو التالي:

١- جاء خطاب الأهرام والمصري حول تهيئة الإعداد للدستور ليتضمن تناول مفهوم الدستور، وتوضيح أهميته، بينما تضمن خطاب الأهرام دون المصري اليوم استعراض الملامح المنشودة فى الدستور، وربما يمكن أن نفسر ذلك بأن هناك اتجاهًا تفاؤليًا وتهيئة الرأي العام للمستقبل المنشود من خلال الاعتماد على الصحف القومية.

(*) أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية.

٢- جاء خطاب الأهرام – دون المصري اليوم – ليبرز الدور المعياري للجمعية التأسيسية وأهميتها فى وضع الدستور من خلال تعريف القارئ بها، وذلك استناداً إلى إدراك الأهرام للمسئولية الاجتماعية للصحف القومية.

٣- تضمن خطاب المصري هجوماً على المحكمة الدستورية لتأخرها فى إصدار الحكم بشأن بطلان عمل الجمعية التأسيسية، وربما يعكس ذلك التوجه الليبرالي لخطاب المصري اليوم فى مقابل التوجه المحافظ لخطاب الأهرام.

٤- جاء خطاب الأهرام موازياً لخطاب المصري اليوم حول نقد تشكيل الجمعية التأسيسية وأسلوب العمل داخل الجمعية، والذي كان متأرجحاً بين خطابات معارضة وأخرى مؤيدة.

٥- تضمن خطاب الأهرام الإشارة بمفرده إلى القوة الناعمة للدولة المصرية والتي تتمثل فى الفن، والثقافة، والريادة الفكرية، وكذلك إشارة الخطاب إلى التداول السلمي للسلطة وقانون العزل السياسي، وربما يبرز ذلك اهتمام الصحف القومية بالتركيز على الإيجابيات إلى جانب السلبيات.

٦-اشتمل خطاب الأهرام على العديد من الرؤى والتصورات فى مرحلة ما بعد الدستور التي يغلب عليها الطابع التفاؤلي.

الكلمات الدالة:

الدستور المصري – الاستفتاء – ثورة ٢٥ يناير – تحليل الخطاب

Sociological Analysis of the Egyptian Constitution (2012)
A comparative study of Al –Ahram and Al Masry Al- Youm Newspapers

Hany Khamis Ahmed Abdou

Abstract

This research aimed to recognize the features of the Egyptian constitution of (2012) in the wake of the 25th January Revolution. To achieve this objective, this research attempted to address the following questions:

1. What is the constructive context of the Constituent Assembly of formulating the constitution?
2. What are the most prominent articles and components of the Constitution and their relation to human rights?
3. Did the attitudes and stances of citizens towards the Constitution differ through percentages of participation in the referendum process and the rates of voting: yes or no?
4. What are the visions proposed regarding the features of the Egyptian society after the endorsement of the Constitution?
5. Does the discourse reflect contrasting ideological attitudes towards the Constitution?

The present study depended on the discourse analysis method through comparing how the Ahram and Al-Masry Al-Youm newspapers tackled this issue due to their different ideological attitudes. Some recommendations could be made:

1. The discourse of the Ahram and Al-Masry Al-Youm newspapers regarding the preparation for the Constitution addressed the concept and importance of the Constitution. However, the discourse of the Ahram newspaper reviewed the hoped-for features of the Constitution. This may be attributed to the optimistic tendency and preparation of the public opinion for the hoped-for the future through reliance on national newspapers.
2. The discourse of the Ahram Newspaper highlighted the standard role of the Constituent Assembly and its role in formulating the Constitution by familiarizing the reader with its role. This discourse may also be ascribed to the realization of the Ahram

newspaper of the social responsibility of national newspapers.

3. The discourse of Al-Masry Al-Youm newspaper leveled criticism at the Constitutional Court because it took much time to invalidate the work of the Constituent Assembly. This discourse may reflect the liberal orientation of Al-Masry Al-Youm newspaper versus the conservative orientation of the discourse of the Ahram newspaper.
4. The discourse of the Ahram newspaper was similar to that of Al-Masry Al-Youm in that they both criticize the formation of the Constituent Assembly and its internal work, which had both opponents and proponents.
5. The discourse of the Ahram newspaper touched on the soft powers of the Egyptian State, represented in art, culture, and intellectual leadership. It also tackled the peaceful rotation of power and the Political Ostracization Law. This may reflect the interest of national newspapers in advantages rather than disadvantages.
6. The discourse of the Ahram newspaper addressed various views and visions after the formulation of the Constitution, This phase was viewed as an optimistic one.

Key words:

Egyptian Constitution – referendum – 25th January Revolution – discourse analysis

تمهيد:

إن الجدل حول الدستور ليس مسألة نظرية أو فلسفية فحسب، وإنما يرتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد داخل المجتمع الإنساني. فالدستور نتاج اجتماعي، كما يحتاج الإعداد الجيد للدستور إلى الوقوف على الرؤية العامة والمبادئ الأساسية التي يجب أن يتضمنها الدستور، كما أنه ليس من المبالغة القول بأن الدستور الذى يحدد ملامح العلاقة بين الحاكم والمحكوم يمثل نقطة الانطلاق الأساسية فى بناء الدولة الديمقراطية التي تعمل على بناء نسق من الحقوق، والحريات العامة للأفراد داخل المجتمع، وكذلك الضمانات اللازمة لحماية الحقوق، والحريات من مخاطر الانتهاكات.

كما يجب أن يكون هناك اتفاق مجتمعي – وبالأخص فى مراحل التحول الديمقراطي – حول الحاجة إلى دستور جديد، وليس مجرد إصلاح، أو تعديل للدستور القديم، أو أن يكون هناك اتفاق على استمرار العمل بالدستور القائم لحين الانتهاء من إعداد الدستور الجديد، وصياغته فى الصورة النهائية.

ويشتمل البحث على مبحثين، حيث يركز المبحث الأول على الإطار النظري والمنهجي من خلال تناول موضوع البحث وأهدافه، واستعراض مفهوم الدستور وأنماطه ومبادئه وأهدافه، وكذلك توضيح سبل كتابة الدستور، كما يتضمن هذا المبحث استعراض منهج البحث المستخدم فى تحقيق الأهداف المحددة. ويتضمن المبحث الثاني تفكيك خطاب الدستور من خلال التقسيم إلى ست مراحل وذلك على النحو التالي:

١- المرحلة الأولى: تهيئة الإعداد للدستور.

٢- المرحلة الثانية: الجمعية التأسيسية.

٣- المرحلة الثالثة: صياغة الدستور بين المعارضة والتأييد.

٤- المرحلة الرابعة: تفكيك خطاب مواد الدستور.

٥- المرحلة الخامسة: الاستفتاء على مسودة الدستور.

٦- المرحلة السادسة: ما بعد الاستفتاء على الدستور.

واختتم البحث باستعراض لأهم الاستنتاجات ومناقشتها.

المبحث الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة

أولاً: موضوع البحث وأهدافه

يتطلب الانتقال إلى الديمقراطية عقدًا اجتماعيًا جديدًا، ويعد الدستور بمثابة الوثيقة الحاكمة لهذا العقد، وتتباين مواقف واتجاهات المجتمعات الإنسانية فى مراحل التحول الديمقراطي، فعلى سبيل المثال تقوم بعض المجتمعات الإنسانية بالعمل على إسقاط الدستور القديم، فى مقابل قيام البعض الآخر بإجراء تعديلات على الدستور لكى يتفق مع المرحلة الجديدة. وعلى مستوى المجتمع المصري كان هناك إجماع بين الخبراء الدستوريين الذين شاركوا فى لجنة التعديلات الدستورية على أنه يجب تغيير دستور (١٩٧١) وليس تعديله، فهو "دستور فاسد" – بحسب تعبير الفقيه الدستوري "إبراهيم درويش" – لأنه كان معبرًا عن المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد فى مرحلة ما قبل ثورة ٢٥ يناير.(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، ص ٣).

وفى ضوء ما سبق يهدف البحث إلى التعرف على ملامح الدستور المصري لعام (٢٠١٢) فى مرحلة ما بعد ثورة ٢٥يناير، ولتحقيق هذا الهدف يسعى البحث للإجابة على عدد من التساؤلات وهى على النحو التالي:

- ما السياق البنائي المصاحب لتشكيل الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور؟
- ما أبرز مواد الدستور ومكوناته الأساسية وعلاقتها بحقوق الإنسان؟
- هل اختلفت اتجاهات ومواقف الأفراد فى المجتمع نحو الدستور من خلال نسب المشاركة فى عملية الاستفتاء، وكذلك معدلات التصويت بالموافقة، أو الرفض؟
- ما هي الرؤى التي طرحت حول ملامح المجتمع المصري فى مرحلة ما بعد إقرار الدستور؟
- هل يعكس الخطاب اتجاهات إيديولوجية متباينة نحو الدستور؟

ثانيًا: الدستور: محاولة للفهم

١- الدستور بين المفهوم والأنماط:

يطرح هذا المحور تساؤلين ونحاول الإجابة عنهما وهما: ماذا يقصد بالدستور؟ وما أبرز أنماطه؟ يعرف الدستور بأنه الوثيقة التي تتضمن فلسفة الحكم واتجاهاته الرئيسية فى مجال الحقوق، والحريات، وتنظيم السلطات العامة – التشريعية والتنفيذية والقضائية – واختصاصاتها وعلاقتها بعضها ببعض. كما يعرف الدستور بأنه القانون الأساسي أو الأعلى فى الدولة الذى يحدد حقوق المواطنين وواجباتهم، (على الدين هلال، ٢٠١٠، ص ص ٢٩، ٣٠)، كما يعرف بأنه البناء الهندسي للنظام السياسي الذى يتضمن الحقوق والحريات العامة والمواد الانتقالية. (ابراهيم درويش، ٢٠١٤، ص ٨٨).

ويمكن القول بأن للدستور معنيين مختلفين، يركز الأول على "الجانب الشكلي" باعتباره القانون الأسمى فى الدولة الذى يمثل أعلى هرم النظام القانوني كله، نظرًا لإصداره وفق إجراءات خاصة غالبًا ما تكون أكثر صعوبة من تلك المعمول بها فى إصدار القوانين العادية، كما أن تنقيح أو تعديل الدستور يتميز بالدرجة نفسها من التعقيد خلافاً لما هو معمول به بالنسبة إلى القوانين العادية. أما المعنى الثاني فيركز على "الجانب المادي" أي مضمون القواعد التي تعتبر دستورية، والتي تتعلق بتنظيم السلطة السياسية، ويميل فقهاء القانون الدستوري إلى الأخذ بالمعنيين "الشكلي" و"المادى" لتعريف الدستور، فهو القانون الذى يتميز بسموّه عن القوانين الأخرى نظرًا إلى خصوصية إجراءات وضعه، وصياغته، وتعديله، وكذلك إلى خصوصية موضوعه باعتباره ينظم سلطة الحكم، وكيفية ممارستها، ويضمن فى الوقت نفسه حقوق الأفراد وحرياتهم. (عمر البوبكري، ، ٢٠١٣، ص ٧٦).

وفى ضوء ما سبق يتضح من تعريفات الدستور أنه يتضمن مجموعة القواعد المنظمة حول ماهية الدولة، وشكل الدولة، ونظام الحكم، والسلطات العامة وعلاقاتها بعضها ببعض، وكذلك تحديد الحقوق والحريات العامة التي تتاح للمواطنين. أما عن أنماط الدساتير فيمكن القول بأن هناك عدة أنماط وفقاً لمعايير التصنيف وذلك على النحو التالي: صياغة الدستور .(قراءة تاريخية وخبرات دولية، ٢٠١٢، ص ٥).

أ- طرق التدوين:

أ- ١الدستور المكتوب: والذى يصدر فى وثيقة مكتوبة وتحمل أسماء مختلفة كالدستور أو الميثاق أو الإعلان الدستوري.

أ-٢الدستور غير المكتوب: وهو عبارة عن قواعد عرفية استمر العمل بها لسنوات طويلة حتى أصبحت مثل القانون الملزم ، ويطلق عليه بعض الفقهاء "الدستور العرفي" ويستمد فى أغلبه من "العرف"، أو السوابق القضائية"، وليس عن طريق التشريع.

ب- التعديل:

ب-١دساتير مرنة: وهى التي يمكن تعديلها من خلال اتباع مجموعة من الإجراءات والآليات التي تعدل بها القوانين العادية.

ب-٢دساتير جامدة: وهى التي يتطلب تعديلها إجراءات أكثر تعقيدًا من الإجراءات التي يعدل بها القانون العادي.

جـ - فترة السريان:

جـ -١ دساتير مؤقتة: توضع لفترة محددة، أو لمواجهة مرحلة معينة؛ ومثال ذلك الإعلان الدستوري للحكم أثناء الفترات الانتقالية عند حدوث ثورة، أو تغيير سياسي فى إحدى الدول.

جـ-٢دساتير دائمة، توضع بشكل دائم، ولكن هذا لا يعنى أن أحكامها وموادها غير قابلة للتعديل، بل تعدل عندما تظهر الحاجة إلى ذلك.

د- التفصيل والإيجاز:

تعد أغلب الدساتير فى العالم مفصلة، وقد تكون بعض الدساتير موجزة كما هو الحال فى الدستور الأمريكي، إلا أن النوع الأول أفضل حيث إنها تنظم الأمور الدستورية تنظيمًا واضحًا وصريحًا.

٢ – الدستور بين المبادئ والأهداف:

إن الجدل حول الدستور وتفسيره ليس مسألة نظرية أو فلسفية فحسب، وإنما يرتبط بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد داخل المجتمع. فالدستور نتاج اجتماعي يمثل أحوال المجتمع الذى نشأ فيه، وأوضاعه، وقيمه الأساسية. وإذا ابتعد النص الدستوري عن واقعه المجتمعي بكل جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فالأرجح أن النص سوف يظل جامدًا ولا يرى طريقه للتطبيق، ومن هنا جاءت ضرورة إحداث التلازم بين نصوص الدستور وتطور أوضاع المجتمع والسياسات السائدة. (على الدين هلال، ١٩٨١ – ٢٠١٠، ص ٩٧). كما أنه ليس من المبالغة الادعاء أن الدستور الذى يؤطر لعلاقة الحاكم والمحكوم يمثل نقطة الانطلاق الجوهرية فى بناء الدولة الديمقراطية الى تعلى من حقوق المواطن وحرياته. (أحمد طاهر،٢٠١٢، ص ١١١).

ويمكن القول أن أهم مبادئ الدستور تتلخص فيما يلى: (على الدين هلال ، ٢٠١٣، ص ٢٦).

أ- سيادة الشعب، والتي تعني أن الشعب مصدر السلطات.

ب-سيادة القانون، ويقصد بها أن القانون أعلى سلطة فى الدولة، ولا يوجد أحد فوق القانون.

جـ – الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن فيما بينها، وعدم تركيز السلطة فى هيئة واحدة.

د- التداول السلمى للسلطة بين القوى السياسية الشرعية.

هـ-تقنين الحقوق والحريات العامة، وتوفير الضمانات اللازمة لممارستها.

أما عن وظائف الدستور، فإنه يمكن القول أن هناك ثلاث وظائف يمكن أن نوجزها على النحو التالي: (ياسمين فاروق أبو العينين، نادية عبد العظيم، ، ٢٠١٣، ص ٤٢).

أ- **وظيفة رمزية:** يهدف الدستور إلى تمكين الدولة من توفير البيئة المناسبة لبناء الأمة Nation Building من خلال تحديد هوية الدولة، ولغتها الرسمية، ودينها، واسم العاصمة، والمقومات الأساسية للمجتمع.

ب-**وظيفة حقوقية:** من خلال النص على الحقوق والحريات العامة للمواطنين، والتأكيد على حمايتها، ودعمها وفقاً للمواثيق العالمية لحقوق الإنسان.

ج- **وظيفة تنظيمية:** من خلال تحديد القواعد المنظمة للعلاقة بين السلطات، واختصاصات كل منها لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، كما يعد الدستور أحد الآليات التي تمكن المواطنين من مساءلة القادة السياسيين عن قراراتهم.

٣- سبل كتابة الدستور (الجمعية التأسيسية نموذجًا):

يحتاج الإعداد الجيد للدستور إلى الوقوف على الرؤية العامة والمبادئ الأساسية للدستور. كما يجب أن يكون هناك اتفاق وطني حول الحاجة إلى دستور جديد، وليس مجرد إصلاح أو تعديل الدستور القديم، أو أن يكون هناك اتفاق على استمرار العمل بالدستور القديم لحين الانتهاء من كتابة الدستور الجديد. صياغة الدستور. (قراءة تاريخية وخبرات دولية، ص٤).

كما أن الإعداد الجيد للدستور يتطلب الاتفاق المسبق حول الأسلوب المتبع فى كتابة الدستور، حيث إن هناك أسلوبين لكتابة الدستور هما:

أ - الأساليب غير الديمقراطية لكتابة الدساتير ، وتنقسم بدورها على النحو التالي: (ياسمين فاروق أبو العينين، نادية عبد العظيم، ص ٦).

أ- **١ أسلوب المنحة:** يصدر الدستور فى شكل منحة إذا تنازل الحاكم بإرادته عن بعض سلطاته للشعب، وفى هذه الحالة يأتي الدستور من أعلى، ومن الأمثلة على ذلك الدستور الفرنسي الذى أصدره لويس الثامن عشر (١٨١٤).

أ- ٢أسلوب العقد أو الاتفاق: إن إصدار الدستور يكون من خلال عقد بين الشعب والملك، ومن ثم فالشعب يدخل طرفًا أصيلاً فى هذا العقد، ويترتب على اعتبار الدستور ذي صيغة تعاقدية أنه لا يمكن إلغاؤه إلا بناء على اتفاق الطرفين.

ب – الأساليب الديمقراطية لكتابة الدساتير:

تعرف الأساليب الديمقراطية فى نشأة الدساتير بأنها الأساليب التي تستأثر الأمة وحدها بوضعها دون مشاركة الحاكم. ويعد أسلوب "الجمعية التأسيسية" من أبرز الأساليب الديمقراطية حيث تضم ممثلين يختارون – بواسطة الانتخاب أو التعيين – لإعداد الدستور. وتبرز الجمعية التأسيسية أن عملية إعداد الدستور عملية مجتمعية بمعنى أنها لم تعد حقاً مطلقاً للحاكم، أو عملاً يختص به البرلمانات، أو الدولة، بل أصبح هناك تأكيد على مشاركة كافة القوى المجتمعية المختلفة فى إعداد الدستور، وقد حدث هذا التحول نتيجة التوسع فى مفهوم ومضمون الحقوق الديمقراطية للشعب بما فى ذلك المشاركة العامة كما برز فى الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومنها على سبيل المثال "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية" وبالأخص حق تقرير المصير. (المرجع السابق، ص ٦). وفى ضوء العرض السابق نطرح عدة تساؤلات من أبرزها: ماذا تعنى المشاركة؟ وهل هناك فرق بين وضع الدستور وصياغته، وهل ثمة مبررات للمشاركة؟ ما المخاطر المحتملة فى عملية المشاركة؟

ففي البداية تعنى المشاركة أن يكون لدى أفراد المجتمع الفرصة للتعبير عن رأيهم فى القضايا المتعلقة بعملية وضع وإعداد الدستور ومحتواه من خلال المشاركة فى الحوارات، والمناقشات التي تجرى فى هذا الشأن، والتشاور بشأن المواد التي يرغبون فى إدراجها فى الدستور، وذلك حتى يأتي الدستور معبرًا عن احتياجاتهم وتطلعاتهم. (المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: ٢٠١١، ص ٢٢). وينبغي الإشارة فى هذا الشأن إلى التفرقة بين وضع الدستور وصياغته ، فالأول نتاج حوارات وتفاهمات وطنية، أما الثانية فعمل قانوني وفنى يحتاج إلى خبراء فى القانون الدستوري لصياغة الدستور. (ياسمين

فاروق أبو العينين، نادية عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٤٤).

أما عن مبررات المشاركة فى وضع الدستور فإنما تتمثل فى أن المشاركة تعد حقاً دولياً حيث يقر القانون الدولي حق المواطنين على نحو ما سبق ذكره، وواجبًا أخلاقيًا على الأفراد داخل المجتمع. كما أن المشاركة فى وضع الدستور سوف تزيد من فهم الأفراد لبنود ومواد الدستور، وسيكون لها أثر فى تعلم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولذلك ستضعف المشاركة من فرص من يحاولون التلاعب بالدستور، وبأصوات المواطنين لأن كل مواطن سيكون على وعى بمضمون الدستور. (المرجع السابق، ص ص ١٢، ١٣. ١٤). وبالرغم من أهمية المشاركة على نحو ما سبق ذكره، فإن هناك مخاطر وتحديات لتلك العملية ويمكن أن نوجزها فيما يلى: (روث فوداك، ميشيل ماير، ٢٠١٤، ص ٢٦).

أ- إذا كانت المشاركة العامة تجمع أفرادًا وجماعات لهم مصالح مختلفة، ويقومون بالتعبير عنها من خلال هذه المشاركة، فإن هذه المصالح الخاصة قد تطغى على المصلحة العامة ، كما أن اختلاف المصالح يجعل من الصعب الوصول لاتفاق، ويزداد الأمر تعقيدًا عندما يكون هناك تركيز على تحقيق توافق فى الرأي حول القضايا الدستورية، وقد يحتاج هذا الأمر إلى وقت طويل لبناء التوافق مما يؤدى إلى إطالة فترة عملية وضع الدستور.

ب- إذا كان هناك اهتمام بأن يُدمج فى الدستور الكثير من الآراء والمقترحات التي تعرض أثناء المشاورات التي تجرى حول الدستور، فلقد يترتب على ذلك الخروج بوثيقة مطولة ، وافتقاد الدستور للتماسك بين مواده المختلفة، مما يجعله غير قابل للتنفيذ، كما أنه إذا تضمن الدستور أحكامًا طموحة قد تفوق قدرة الدولة على العمل بهذه الأحكام، فإن ذلك قد يفقده شرعيته فيما بعد.

جـ- قد تؤدى عملية المشاركة إلى إضعاف دور الخبراء، وتجاهل دورهم فى صياغة الجوانب الفنية للدستور.

ثالثاً: منهج البحث

يعتمد البحث على استخدام أسلوب تحليل الخطاب Discourse Analysis ، فالخطاب عبارة عن تدفق للمعرفة مع الأخذ فى الاعتبار أن الخطابات المختلفة تتشابك على نحو وثيق مع بعضها بعضاً وتكون معًا الخطاب المجتمعي الذى يتسم بالثبات والغزارة. كما يعد الخطاب شكلاً من أشكال الممارسة، ويمكن القول بأن الخطاب بوصفه ممارسة يشير إلى أن هناك علاقة جدلية بين حدث خطابي معين والمواقف والبناءات الاجتماعية التي تعد إطارًا له. فالخطاب قد يساعد فى تعزيز الوضع الاجتماعي القائم وقد يساهم فى تغييره. كما أن الفاعلين الاجتماعيين الذين يشتركون فى صنع الخطاب لا يعتمدون فقط على استخدام خبراتهم الفردية، ولكن يعتمدون على أطر جماعية ويقومون بالتفسير. (إيان هارجريفز ٢٠١١، ص ٣٢). وسوف نعتمد فى استخدامنا لتحليل الخطاب على عدة استراتيجيات وهى:

- **استراتيجية تفكيك الخطاب**: ويكون ذلك من خلال البحث عن المفاهيم والأفكار والرؤى والاتجاهات المراد دراستها داخل النص والتي ترتبط بأهداف الدراسة.
- **استراتيجية التأويل**: يعد تحليل الخطاب تأويلاً للنصوص المراد دراستها من خلال قيام الباحث بالقراءة المتأنية للنصوص من أجل فهم المعاني، والمفاهيم، والكلمات، والعبارات الكامنة داخل النص ودلالاتها.
- **استراتيجية تحليل القوى الفاعلة**: من خلال تحديد تصور الخطاب للقوى الفاعلة فى القضية محل الدراسة (الدستور) وكذلك رصد وتحليل تلك الأدوار.
- **استراتيجية تحليل مسار البرهنة**: وتعد أحد الأساليب التي يعتمد عليها الباحث فى تحديد الحجج والبراهين التي يستند إليها مُنتج الخطاب لإثبات مقولاته، وأفكاره، واتجاهاته داخل الخطاب.

وسوف تتمثل مادة التحليل فى المقالات الصحفية استنادًا إلى ما يلي:

١- تشكل المقالات خطابًا بوصفه نتاج تفاعلات معقدة تتشابك فيه الأحداث والمواقف والرؤى المجتمعية.

٢- يرتبط الخطاب بواقع مادى ملموس سواء أكانت أحداثاً شخصية أم مشكلات مجتمعية.

٣- تستعين المقالات بالحجج والبراهين فى عرض القضايا والمشكلات المجتمعية.

وإجمالاً يمكن القول بأن المهمة الأساسية للصحافة ذاتها لا تتغير، فهي دائمًا تسعى إلى تقديم المعلومات والأفكار التي تمكن المجتمعات من العمل فى ظل الخلافات، والصراعات لتأسيس حقائق متفق عليها، وإدراك أولوياتها، وهذا العمل لا يمكن ممارسته بكفاءة إلا إذا أنجز بأسلوب علمي بهدف إحداث التأثير المطلوب. (طارق عثمان، ٢٠١٢، ص ٨٠).

واستنادًا لما سبق سوف نعتمد على التحليل المقارن لجريدتي "الأهرام"، و"المصري اليوم"، فالأولى جريدة قومية تقوم الدولة بإدارتها وتمويلها، وتعيين رؤساء تحريرها، كما أنها تعبر عن التوجه الأيديولوجي للدولة وسياساتها العامة. أما الثانية فلقد تأسست فى عام (٢٠٠٤) لتشكل تحولاً فى الصحافة المستقلة (غير الحكومية)؛ حيث مارست المعارضة السياسية، وأصبحت أبرز الأدوات الإعلامية التي أثرت فى الحالة الليبرالية داخل المجتمع المصري فى مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، وذلك من خلال تبنى الصحيفة الآراء السياسية التي تعبر عن التيار الليبرالي السياسي، أو بمعنى أكثر دقة تلك المواقف المضادة لاختيارات القوى الإسلامية وبالأخص فى القضايا التي شغلت الرأي العام منذ قيام الثورة، ومثال ذلك الاستفتاء على التعديلات الدستورية فى مارس ٢٠١١، وكذلك الإعداد للدستور. (طه عبد العليم، ٢٠١٢).

وتعتمد الدراسة على المادة الصحفية التي نشرت خلال النصف الثاني من عام (٢٠١٢)- وأقصد بذلك بداية شهر يونيو ٢٠١٢ وحتى نهاية شهر ديسمبر من العام

نفسه – وذلك بهدف البحث عن البيانات والتحليل الكيفي لها لتحقيق أهداف البحث، بالإضافة إلى التركيز على.المقالات ورأي الأهرام داخل محور "قضايا وآراء"، فى صحيفة "الأهرام"، ومحور "مساحة رأى" فى صحيفة "المصري اليوم" التي تتضمن إسهامات نخبة من المفكرين والباحثين. واعتمد الباحث على أسلوب "المسح الشامل" لجميع ما نشر داخل كل محور، وقام باختيار المقالات ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث والتي بلغ عددها (٢٠٧) مواد صحفية (مقال – رأى الصحيفة) فى "الأهرام"، فى مقابل (١٢١) مادة صحفية (مقالاً) فى "المصري اليوم".

المبحث الثاني: تفكيك خطاب الدستور

أولاً: المرحلة الأولى: تهيئة الإعداد للدستور:

تشكل خطاب التهيئة لإعداد الدستور داخل المجتمع المصري من خلال التركيز على ثلاثة محاور وذلك بدءًا من تناول مفهوم الدستور، ومرورًا بتوضيح أهمية الدستور، وانتهاءً باستعراض الملامح المنشودة فى الدستور، وذلك كما تجسد فى خطاب الأهرام والمصري اليوم.

أما عن المحور الأول الذى نركز فيه على مفهوم الدستور فلقد جاء الخطاب فى الأهرام ليبرز مفهوم الدستور، فعلى سبيل المثال "يعد الدستور مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد شكل الدولة، ونظام الحكم، وشكل الحكومة، والنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي فيها، وتنظم السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية للدولة من حيث التأسيس، والتكوين، والاختصاص، والحدود والعلاقات بينها، وتعيين الحقوق والواجبات، والحريات الأساسية للمواطنين والجماعات فى الدولة، وضمانات حصولهم عليها، وممارستهم لها، وحمايتها، وهو القانون الأساسي الأعلى، أو أبو القوانين فى الدولة"، ثروت الخرباوى، ٢٠١٢/٧/١٩). وجاء خطاب آخر ليشير إلى أن الدستور "هو العقد الاجتماعي الذى يتفق عليه الشعب، والعقد شريعة المتعاقدين ...".(أحمد عبد المعطى ٢٠١٢ :٧)، كما يؤكد أحد الخطابات على هذا المعنى من خلال الإشارة

إلى " أننا فى الدستور نتعاقد على ما هو مشترك بيننا ومتفق عليه، لأننا فى الدستور نعبر عن أنفسنا كأمة ..." (كمال زاخر موسى ، ٢٠١٢ :٧). ويشير كذلك أحد الخطابات إلى أن الدستور "وثيقة كبرى تضبط إيقاع المجتمع، وتضبط التوازن بين السلطات".(وليد محمود عبد الناصر، ٢٠١٢ :٦) ، فالدستور "يعد الوثيقة الأهم والأعم فى حياة الدول والتي تعمل على تنظيم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها". (منتصر الزيات، ٢٠١٢ :٩).

وفى المقابل جاءت خطابات المصري اليوم لتشير إلى أن الدستور "عقد اجتماعي يحتاج إلى توافق وطني فى صياغته". (سمير مرقص، ٢٠١٢ :٨). وإلى أن الدستور "ليس نصًا يُستدعى من هنا أو هناك، أو من الماضي، وإنما هو نص يتشكل وفق التطور المجتمعي، وإنجازات حركة المواطنين من أجل بناء مستقبل أفضل" (أحمد خميس كامل، ٢٠١٢ :٧).

أما عن المحور الثاني الذى نوضح فيه أهمية الدستور، فلقد أوضحت خطابات الأهرام تلك الأهمية من خلال الإشارة إلى أن الدستور يوفر إطارًا للقوانين والسياسات التي يتعين تطبيقها، وممارسة السياسة من خلال المؤسسات المنصوص عليها، بالإضافة إلى تقديم آليات لحل الخلافات والمنازعات، (رأى الأهرام، ٢٠١٢ :٥). كما تتجسد أهمية الدستور فى تأسيس نظام سياسي ترتكز عليه الدولة فى مسارها نحو التقدم والنهضة. ولقد برهن هذا الخطاب على أهمية الدستور عندما أشار إلى أن "رفاعة الطهطاوي" كان من أبرز المثقفين الذين أشاروا إلى دور الدستور فى النظام السياسي للبلاد فى كتاب نشره عام (١٨٣١) عقب عودته من فرنسا حيث ترجم بنودًا أساسية من الدستور الفرنسي. (بدر محمد بدر، ٢٠١٢ :٧).

وفى هذا الصدد برز أحد الخطابات أن إقرار الدستور الجديد "هو البداية العملية لإطلاق مشروع النهضة... ونقطة الانطلاق الحقيقة لدفع طاقات الشعب المصري الإيجابية من أجل صناعة الحلم الوطني ...". (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢ :٩). كما

أشارت خطابات المصري اليوم إلى أهمية الدستور من خلال التأكيد على " أن الدساتير توضع لحماية الضعفاء من الأقوياء ...، وتضمن حقوق الفئات الأضعف اجتماعيًا، والأكثر احتياجًا إلى الحماية والرعاية". (سعد الدين إبراهيم، ٢٠١٢ :٥). وتبرز أهمية الدستور فى أنه يحدد ماهية المجتمع والدولة، ويؤسس السلطات، ويحدد حقوق وواجبات السلطات الثلاث تجاه بعضها بعضًا وتجاه المواطنين. (القس صفوت البياضى،٩:٢٠١٢).

وعلى النقيض مما سبق جاء أحد الخطابات فى الأهرام ليقلل من أهمية الدستور أثناء الأزمات الاقتصادية، وهذا ما اتضح فى كتابة عبارة فى أحد الخطابات مؤداها: " ما هي قيمة دستور جديد للبلاد والبطون جائعة ... وإمكانية الحياة الكريمة مهلهلة ..". (سيف الدين عبد الفتاح، ٢٠١٢ :٧).

ويبرز المحور الثالث الملامح المنشودة فى الدستور من خلال عدة خطابات داخل الأهرام؛ ومن أبرز تلك الملامح أن يمثل الدستور الثورة فيستحق اسمه "دستور الثورة، (نجلاء زكريا، ٢٠١٢ :٨). وأن يكون معبرًا عن كل المصريين ، (طه عبد العليم، "هوية مصر فى دستور الجمهورية الثانية، (٢)"، (الأهرام،٢٠١٢ :٧). فالدستور يتعلق بتنظيم العيش المشترك للمصريين وبالتالي كانت هناك دعوات إلى إصدار" دستور الجمهورية الثانية باسم الأمة المصرية باعتبارها عنوان الهوية والولاء والانتماء لكل المصريين، (هالة مصطفى، ٢٠١٢ :٦). فالدستور يجب أن يعبر عن هوية الدولة وتوجهاتها السياسية والاقتصادية، (إبراهيم البيومى،٢٠١٢ :٥). وأن يهدف الدستور إلى ضمان الحريات وحماية الاستقلال الوطني، (ليلى تكلا،٢٠١٢ :٩). و"أن يأتي معبرًا عن آمال المواطنين وتطلعاتهم ويحفظ حقوقهم وكرامتهم ويسعى لمصالحهم"، سيد على، "ببساطة"، الأهرام،٢٠١٢. بالإضافة إلى ضمان المساواة وعدم التمييز بين أفراد المجتمع، وذلك عندما أشار أحد الخطابات إلى أن "دولة بلا دستور أفضل من دولة بها أعظم دستور، ويطبقه الفرعون لحسابه"، (سيف الدين عبد الفتاح ،٢٠١٢ :٦).

ثانيًا: المرحلة الثانية: الجمعية التأسيسية:

١- أهمية الجمعية التأسيسية:

أبرز أحد الخطابات فى الأهرام الدور المعياري للجمعية التأسيسية وأهميتها فى وضع وصياغة الدستور من خلال التعريف بأنها كيان مؤسسي محدد، ومؤقت يهدف إلى إصدار وثيقة دستورية تعاقدية، وتوافقية، تعمل على تلقى الرؤى، والمقترحات من فئات المجتمع كافة، الأمر الذى يتيح لها القيام بأعمال الترتيب، والتصنيف لتلك المقترحات، والعمل على دراستها ، وصياغة المواد الدستورية بما يتفق مع تلك المقترحات(٤٠). (كمال زاخر موسى٢٠١٢ :٨).

٢- الجمعية التأسيسية بين شرعية الاستمرار وأحكام القضاء:

أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستوريًا وتضمن تشكيل الجمعية التأسيسية الأولى لوضع الدستور، إلا أن "المحكمة الدستورية العليا" أصدرت حكمها ببطلان هذا التشكيل(٤١). (حلمي الجزار، ٢٠١٢ :٦). ويشير خطاب آخر إلى أنه منذ أن تشكلت الجمعية التأسيسية الأولى لكتابة مسودة الدستور والخلاف تتصاعد حدته قانونيًا وسياسيًا؛ حيث أبطل "القضاء الإداري التشكيل الأول للجمعية التأسيسية". (كمال زاخر،٢٠١٢ :٥).

ويشير أحد الخطابات إلى أن التشكيل الثاني للجمعية التأسيسية يحمل العوار نفسه الذى أدى إلى إبطال الجمعية التأسيسية الأولى، كما أبرز الخطاب حكم المحكمة الدستورية الذى صدر بشأن بطلان انتخابات مجلس الشعب ليصبح مصير الجمعية التأسيسية الثانية "قاب قوسين أو أدنى من البطلان". (أحمد موسى،٢٠١٢ :٦).

وفى ضوء ما سبق أشار أحد الخطابات على نحو "تفاؤلي" إلى احترام مؤسسة الرئاسة لأحكام القضاء حول مصير الجمعية التأسيسية الثانية استنادًا إلى أن القضاء سوف يصدر حكمًا ببطلان تشكيل تلك الجمعية، (نبيل السجيني، ٢٠١٢ :٦). وفى

المقابل كان هناك إصدار من قبل الرئيس الأسبق محمد مرسى للإعلان الدستوري فى ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ الذى حصن فيه قراراته الإدارية والسياسية، وعدم الطعن على تشكيل الجمعية التأسيسية الثانية. (حازم عبد الرحمن،٢٠١٢ :٧).

وحول مصير الجمعية التأسيسية الثانية كانت هناك خطابات تطرح تساؤلات – ومنها على سبيل المثال لا الحصر – ماذا سيحدث لو قررت المحكمة الدستورية حل الجمعية التأسيسية قبل الانتهاء من وضع الدستور الجديد؟ وكانت الإجابة أن مصر ستبقى بدون دستور، وبدون مجلس نواب، لمدة عام على الأقل، وبذلك ندخل فى مرحلة الفراغ السياسي".(أحمد البرى،٢٠١٢ :٩). وفى المقابل يطرح أحد الخطابات تساؤلاً آخر مؤداه، ماذا سيحدث لو انتهت الجمعية التأسيسية من صياغة الدستور، ثم حكمت الدستورية بإعادة تشكيلها؟. (عماد المهدى، ٢٠١٢ :٨). وتشير الخطابات السابقة إلى رفض ضمني لإصدار حكم بعدم قانونية عمل الجمعية التأسيسية.

كما جاء أحد الخطابات ليعلن رفضه الصريح لإصدار حكم بشأن حل الجمعية التأسيسية وبرهن على ذلك من خلال الإشارة إلى أنه من "غير المقبول بعد كل هذا الجهد الذى بذلته الجمعية من أجل التوصل إلى المسودة النهائية للدستور، ولم يتبق إلا أيام على طرح الدستور للاستفتاء عليه للبدء فى بناء مصر الجديدة أن يأتي حكم المحكمة بحل الجمعية لأغراض شخصية .. ومن ثم فإن هذا الحكم قد يغلب عليه تصفية الحسابات أكثر من إعلاء المصلحة الوطنية". (شوقي السيد، ٢٠١٢ :٧).

أما عن الخطابات الصادرة عن المصري اليوم حول الجمعية التأسيسية فلقد أبرزت أنها جمعية تأسيسية باطلة، (منى ذو الفقار، ٢٠١٢). حيث ورد فيه "أن الدستور صدر من جمعية تأسيسية باطلة"، (منى ذو الفقار، ٢٠١٢ :٨). "فالاستفتاء على الدستور لن ينفى الجمعية الباطلة". (محمود أباظة، ٢٠١٢ :٧). ويطرح أحد الخطابات تساؤلاً حول مدى شرعية تلك الجمعية بعد إصدار حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون انتخاب مجلس الشعب، (حسن نافعة، ٢٠١٢ :٥). "فتلك الجمعية معرضة

للحل بحكم قضائي جديد"، (ضياء رشوان، ٢٠١٢ :٦). حيث تواجه خطر حلها من القضاء الإداري. (يحيى الجمل، ٢٠١٢ :٧)، كما يشير أحد الخطابات إلى أنه من الأفضل أن نطلق عليها وصف "اللجنة" بدلاً من "الجمعية" و"يرجع ذلك إلى أنني أعتبرها لجنة نشأت بقرار إداري مشكوك فى شرعيته، وليست جمعية تأسيسية انتخبها الشعب لتضع مشروع الدستور ...". (رفعت السعيد، ٢٠١٢ :٦).

كما أشار أحد الخطابات إلى أنه كان هناك تعجل فى إصدار الدستور خوفاً من إصدار حكم المحكمة الدستورية بشأن بطلان عمل الجمعية، (جمال زهران، ٢٠١٢ :٦). وفى المقابل برز أحد الخطابات إلى أنه كان هناك مؤامرة بين جماعة الإخوان والمحكمة لتأجيل إصدار الحكم لحين تمرير الدستور وفرض الأمر الواقع، ويبرهن على ذلك من خلال طرح تساؤل لماذا اختارت المحكمة موعدًا متأخرًا فى الثاني من شهر ديسمبر ٢٠١٢ للحكم على عدم دستورية التأسيسية، ويشير إلى "أنني أوجه اتهامًا للمحكمة الدستورية وقضاتها بالتقاعس عن أداء دورهم فى الوقت الملائم، وإصدار الأحكام فى الوقت المناسب..." . (أسامة الغزالي حرب، ٢٠١٢ :٦).

٣ – تشكيل الجمعية التأسيسية:

تضمن خطاب الأهرام حول تشكيل الجمعية التأسيسية نقد هذا التشكيل، وطرح القوى الفاعلة، ومسار البرهنة على ذلك. فعلى سبيل المثال أشار العديد من الخطابات إلى هذا النقد من خلال عدة عبارات من أبرزها: "رفض الطريقة العشوائية التي بدأت بها عملية تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور..." ، (عبد الحافظ الكردي، ٢٠١٢ :٧). "ما قولكم فى مسودة العقد الاجتماعي الذي صنعته المغالبة ..."، (جمال زايدة، ٢٠١٢ :٨). "أنه دستور مغالبة صدر من جمعية تأسيسية تمثل فصيلاً واحدًا ..." ، (عبد الغفار شكر، ٢٠١٢ :٨). "إن اللجنة التي شُكلت لا تعبر بصدق عن كل مكونات المجتمع بل يسيطر على أعمالها تيار واحد ..." ، (عمرو عبد السميع، ٢٠١٢ :٩). "عدم قدرة النخبة السياسية على إقرار متوسط حسابي يجمع كل الاتجاهات فى هذه الجمعية ...:. (كمال جاب الله، ٢٠١٢ :٨).

كما جاءت خطابات الأهرام لتبرهن على عوار تشكيل اللجنة من خلال الإشارة إلى ما أطلق عليه "جمهورية الإخوان" للاستحواذ على الجمعية التأسيسية، (نبيل عبد الفتاح،٢٠١٢ :٧). والطابع اللامتوازن فى تكوين الجمعية التأسيسية الأولى والثانية، وغلبة التيار الإسلامي والموالين له فى تشكيلها، وكذلك التيار السلفي ... ، (محمد سلماوى، ٢٠١٢ :٨). ولقد اعتمد أحد الخطابات على اتباع أسلوب المقارنة بين عضوية لجنة دستور (١٩٥٤) والمكونة من (٥٠) شخصًا كان من بينهم (١٠) أسماء من كبار المثقفين ومن بينهم على سبيل المثال لا الحصر "أحمد لطفى السيد، وطه حسين، وعبد الرحمن الرافعي ..." وذلك فى مقابل لجنة دستور (٢٠١٢) التي ظهر فيها غياب شبه كامل للمثقفين من أدباء وكتاب، وفنانين، ومفكرين، وفقهاء القانون وجاء تمثيل المرأة والأقباط والنوبيين ضعيفاً لا يتناسب مع مكانتهم فى المجتمع. . (عادل إبراهيم،٢٠١٢ :٩). ويشير كذلك أحد الخطابات إلى استبعاد العديد من عضوية الجمعية ومن أبرزها اتحاد الصناعات والغرف التجارية، ومنظمات رجال الأعمال، وجمعيات حماية المستهلك. (أسامة الغزالي حرب، ٢٠١٢ :٨)

أما عن القوى الفاعلة فى تشكيل الجمعية التأسيسية على النحو السابق فيشير أحد الخطابات إلى "أن تكوين الجمعية التأسيسية هو عار سوف يلاحق كل من أسهموا فيه بدءًا من المجلس العسكري، ولجنة التعديلات الدستورية، وحزب الحرية والعدالة، وأنصاره من السلفيين... (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢ :٧).

وعلى النقيض مما سبق أشار أحد الخطابات إلى أنه إذا كانت هناك مبررات لرفض الجمعية التأسيسية الأولى، فإن هناك مبررات تدعونا نعمل على قبول الجمعية التأسيسية الثانية التي تتمثل فى انخفاض أعداد تيار الإسلام السياسي من (٦٦) عضوًا فى الجمعية الأولى إلى (٤٦) فى الجمعية الثانية، وازدياد أعداد أعضاء التيارات الليبرالية واليسارية من (٢٩) عضوًا إلى (٤١) عضوًا، فى مقابل (١٣) عضوًا خارج هذا التصنيف...(محمد أبو الغار، ٢٠١٢ :٨).

وتضمن خطاب المصري اليوم حول تشكيل الجمعية التأسيسية نقد تشكيل الجمعية التأسيسية، وطرح القوى الفاعلة، وكذلك مسار البرهنة على هذا النقد. أما عن نقد تشكيل الجمعية التأسيسية فلقد أبرز الخطاب ملامح هذا النقد من خلال عدة عبارات من أبرزها أن هناك عوارًا كبيرًا فى تشكيل الجمعية التأسيسية". (حمدي قنديل، ٢٠١٢ :٥). " صبت الجمعية التأسيسية للدستور الزيت على النار بتشكيلها الأعور". (زياد العليمى، ٢٠١٢ :٦). كما أبرز الخطاب غياب التمثيل المجتمعي، فعلى سبيل المثال ذكر أحد الخطابات أن " الرئيس المنتخب قد تعهد قبل انتخابه بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور بحيث تعبر عن طوائف الشعب وهو الوعد الذى لم يتحقق... . (منتصر الزيات، ٢٠١٢ :٧). " أن طريقة التشكيل تجاوزت أسماء مهمة فى الحياة السياسية والقانونية، وغلبت المغالبة الإيديولوجية على المشاركة النخبوية ..."، (محمد سلماوى، ٢٠١٢ :٩). فالدساتير لا تكتبها الأغلبية السياسية، وإنما يجب أن تأتى نتيجة للتوافق المجتمعي". (محمد سلماوى، ٢٠١٢ :٨). ويشير أحد الخطابات إلى أهمية التمثيل المجتمعي الذى يضمن صياغة دستور توافقي بما قد لا يستوجب الاستفتاء عليه.(محمد أبو الغار، ٢٠١٢ :٧).

ويشير الخطاب إلى القوى الفاعلة التي سيطرت على كتابة الدستور؛ فعلى سبيل المثال جاءت عدة خطابات لتبرز ذلك ومنها "يكتب فصيل واحد دستورًا فاشيًا وسوف يسقطه الشعب..."، (يحيى الجمل،٢٠١٢ :٦). "تشكيل الجمعية وتغليب فصيل سياسي ذي توجه معين عليها"، (على السلمى،٢٠١٢ :٩). "استمرار التشكيل المعيب للجمعية التأسيسية للدستور وسيطرة الإسلام السياسي ..."، (ضياء رشوان، ٢٠١٢ :٥). "إصرار التيار الإسلامي خصوصًا الإخوان المسلمين، وحزب النور على زيادة تمثيلهما لتصل إلى ما يزيد على ٥٧% ...". (محمد أبو الغار، ٢٠١٢ :٥). "وضع دستور منفرد بواسطة التيارات الإسلامية..."، (كريمة كمال،٢٠١٢ :٩). وهناك خطاب يستنكر انفراد التيارات الدينية بوضع الدستور من خلال طرح تساؤل رئيسي

مؤداه: " لماذا الإصرار من التيارات الدينية الإسلامية على الانفراد بوضع الدستور ...؟، (كريمة كمال،٢٠١٢ :٨). بالإضافة إلى خطاب آخر يطرح تساؤلاً مفاده: "هل نستسلم لكتابة دستور مصر بهذه الطريقة؟"(٨١)، (عبد اللطيف المناوى،٢٠١٢ :٥). كما جاء أحد الخطابات يبرر دور جماعة الإخوان المسلمين فى خداع المجلس العسكري، والشعب المصري عندما صوتوا فى الاستفتاء لصالح تأجيل الدستور لما بعد الانتخابات الرئاسية، بما يضمن لتلك الجماعة الانفراد بتشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور. (خالد السرجانى، ٢٠١٢ :٦).

كما تمثلت مسارات البرهنة على انفراد التيار الديني فى تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور من خلال خطابين على سبيل المثال أحدهما أشار إلى أن الجمعية قد خلت من ممثلي النوبة وبدو سيناء ومرسى مطروح، (هدى محمد بدران، ٢٠١٢ :٦). أما الخطاب الآخر فلقد أبرز انخفاض نسبة تمثيل المرأة حيث لم يتجاوز ١٠% من إجمالي أعضاء الجمعية. (منتصر الزيات، ٢٠١٢ :٥).

وعلى النقيض مما سبق كان هناك خطاب يفند سيطرة التيار الديني على عضوية الجمعية التأسيسية للدستور، ويشير إلى أنه عند مراجعة مواد الدستور تبين خطأ هذا الادعاء فالدستور المصري ليس" دستورًا دينيًا ثيوقراطيًا يدعو للدولة الدينية...:. (عبد المنعم سعيد، ٢٠١٢ :٩).

٤ – أسلوب العمل داخل الجمعية التأسيسية بين المعارضة والتأييد:

أ – خطاب المعارضة:

تنوعت الخطابات داخل الأهرام التي تناولت ملامح العمل داخل الجمعية التأسيسية للدستور من خلال اتباع أسلوب المعارضة، فعلى سبيل المثال أشار أحد الخطابات إلى أن الجمعية التأسيسيّة ساحة للخلاف، (مكرم محمد أحمد، ٢٠١٢ :٨). ويرجع ذلك إلى الاستقطاب الحاد بين ممثلي تيارات الإسلام السياسي الذين يحاولون إنتاج دستور إسلامي النزعة والهوية، وممثلي التيارات الليبرالية والمستقلة الذين يدعون إلى دستور مدنى

يعبر عن الدولة المدنية، (كمال زاخر موسى، ٢٠١٢ :٨) ويشير أحد الخطابات إلى " أننا أمام جمعية لاختطاف الدستور إلى مربع الدولة الدينية ...". (نبيل عبد الفتاح، ٢٠١٢ :٧).

كما أشار الخطاب إلى غياب أو ضعف الخبرة الدستورية والسياسية لدى بعض أعضاء الجمعية التأسيسية، (نبيل عبد الملك، ٢٠١٢ :٨). ويبرهن أحد الخطابات على ذلك من خلال الإشارة إلى أن الجمعية لم تضم بين أعضائها العدد الكافي من فقهاء القانون الدستوري (٩٠)، (نصر القفاص، ٢٠١٢ :٨). كما اعتمد أحد الخطابات على استخدام أسلوب السخرية من أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور "المثير للضحك أن معظمهم يتحدثون عن الدستور بلغة التجار .. فهم يقولون إن المنتج النهائي سيتسبب فى إسعاد الشعب المصري، وفى ضوء ذلك يحاولون ترويج هذا المنتج للمستهلك". (عبد الحافظ الكردي، ٢٠١٢/١٢/٩ :٥)

ومن بين الانتقادات الأخرى التي وُجهت إلى أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور أن ما يقرب من ٣٥% من الأعضاء لم يشاركوا فى الحوارات والمناقشات حول مسودة الدستور، (أشرف العشرى،٢٠١٢ :٦). بالإضافة إلى السرعة فى إصدار الدستور، ويشير أحد الخطابات إلى ذلك من خلال الإشارة إلى سهر أعضاء الجمعية إلى ما بعد الفجر للانتهاء من المسودة النهائية للدستور فى السابعة صباحًا. (سامية أبو النصر، ٢٠١٢ :٨). كما استخدم خطاب آخر كلمة "سلق" الدستور فى إشارة إلى السرعة فى إصدار الدستور دون مراجعة وتدقيق. (مكرم محمد أحمد، ٢٠١٢ :٩). ويبرهن أحد الخطابات على ذلك من خلال الإشارة إلى اجتماع الجمعية التأسيسية برئاسة المستشار حسام الغريانى "الذى أدار جلسة ساخنة وكنت أجدها أشبه ما يكون بجلسات البرلمان أيام الرئيس السابق مبارك، وكيف أن الجلسة كلها موافقة، وفى تحد سافر لإرادة الجماهير التي خرجت محتشدة فى جميع الميادين رافضة للجمعية ...". (محمد نور فرحات، ٢٠١٢ :٧).

أما عن خطاب المصري اليوم حول ملامح العمل داخل الجمعية التأسيسية للدستور الذى تجسد حول استخدام أسلوب المعارضة والنقد، فعلى سبيل المثال شكل الاستقطاب السياسي وعدم التوافق أبرز الانتقادات التي وجهت إلى أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور وهذا ما ظهر فى عدة خطابات ومنها على سبيل المثال "غيبة التناسق فى الفكر والرؤى بين أعضاء الجمعية التأسيسية..."، (مروى فريد، ٢٠١٢ :٦). "عم توافق مات خلاص!"، (حسن نافعة، ٢٠١٢ :٦). "يبدو أن حالة الاستقطاب السياسي ستحول دون تمكين الجمعية من صياغة دستور يلبى طموحات مصر الثورة ..."، (منى مكرم عبيد، ٢٠١٢ :٥). "الانقسام الطائفي بين تيار ديني ومدنى..."، (محمود الخضيرى، ٢٠١٢ :٩). ويشير أحد الخطابات إلى مبررات الانقسام التي تمثلت فى وضع المادة الانتقالية التي نصت على استمرار رئيس الجمهورية فى منصبه بعد الاستفتاء على الدستور. (محمد نور فرحات).

كما شكل ضعف مستوى الخبرة الفنية لأعضاء الجمعية التأسيسية أبرز ملامح النقد وهذا ما ظهر فى عدة خطابات وأشارت إلى ذلك "غياب الحرفية والمهنية لدى كثير ممن يشاركون فى عمل الجمعية ..."، (زياد العليمى، ٢٠١٢ :٧) "أن طريقة تشكيل الجمعية التأسيسية جعلتنا أمام جمعية تفتقر بشدة للكفاءات القادرة على صياغة دستور ..."، (يحيى الجمل،٢٠١٢ :٨) "عدم معرفة كثير من أعضاء (الجمعية) بالمعنى الأساسي والجوهري للدستور". (محمد نور فرحات، ٢٠١٢ :٨). بالإضافة إلى غياب الشفافية حول عمل اللجنة سواء من جانب الصحف، أم الموقع الإلكتروني للجمعية الذى يقدم معلومات ضئيلة حول مواد الدستور وتقديم أكثر من بديل للمادة الواحدة، بالإضافة إلى التعارض والتناقض بين تلك البدائل، (نجاد البرعى، ٢٠١٥ :٨). وفى هذا الصدد يشير أحد الخطابات إلى أننا "لانعرف حتى الآن عدد الوزراء فى الجمعية التأسيسية، ولا من انسحب منها ولا طريقة استبدال المنسحبين بغيرهم، ببساطة جمعية تأسيسية ... تعمل بعيدًا عن رقابة المجتمع...". (زياد العليمى، ٢٠١٢ :٨). وفى هذا

الصدد أشار أحد الخطابات إلى رغبة النظام السياسي فى إخفاء ما يدور داخل الجمعية التأسيسية من خلال الزعم بأن صدور قرار إغلاق المحال التجارية بعد العاشرة مساءً كان يهدف إلى "صرف الأنظار عما يحدث داخل الجمعية التأسيسية للدستور..".(محمد أبو الغار، ٢٠١٢ :٥) و(عبد اللطيف المناوي، ٢٠١٢ :٩).

كما شكلت السرعة فى إصدار الدستور أبرز الانتقادات التي وجهت إلى أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور، وظهر ذلك فى استخدام كلمة "سلق الدستور" التي ظهرت فى عدة خطابات، (شوقي السيد، ٢٠١٢ :٩). وكذلك الإشارة إلى الفترة الزمنية لعمل اللجنة التي استمرت إلى (١٨) ساعة متصلة،(وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢ :٥) . كما أشار أحد الخطابات إلى استخدام المادة (٦٠) من الإعلان الدستوري الذى صدر فى ٣٠ مارس ٢٠١١ والتي كانت تشير إلى مدة عمل اللجنة بما لا يزيد على ستة أشهر، الأمر الذى أسهم فى إنهاء العمل دون الاتفاق على المواد الأساسية داخل الدستور. (صلاح عز، ٢٠١٢ :٧).

ب – خطاب التأييد:

يخصص هذا الجزء لتناول خطابات الثناء والتأييد للجمعية ، وأسلوب عملها، وذلك كما طرح فى خطاب الأهرام والمصري اليوم. فعلى سبيل المثال أبرزت الأهرام فى بعض خطاباتها التأكيد على تأييد الجمعية من خلال الزعم بأن الجمعية التأسيسية نتاج برلمان الثورة ومحصلة اختيار نوابه، (نجلاء محفوظ، ٢٠١٢ :٦). كما أنها "أول جمعية تأسيسية منتخبة وليس بتكليف من الحاكم ..." ، (وليد محمود عبد الناصر، ٢٠١٢ :٧). "كما لا نستطيع أن نغفل العمل الذى تقوم به الجمعية ..."، (حلمي محمد القاعود، ٢٠١٢ :٥). و(جمال نافع، ٢٠١٢ :٦)، و(صلاح عز، ٢٠١٢ :٩). و(صلاح عز، ٢٠١٢ :٨). و (صلاح عز، ٢٠١٢ :٦) و(صلاح عز، ٢٠١٢ :٧) و(صلاح عز، ٢٠١٢ :٨). (محمد جمال حشمت، ٢٠١٢ :٦) ، بالإضافة إلى محاولة تفنيد الانتقادات التي وجهت للجمعية التأسيسية ومن بينها عدم التمثيل المجتمعي

عن فئات المجتمع ولقد اعتمد الخطاب على مسار البرهنة من خلال التأكيد على أن أعضاء الجمعية البالغ عددهم (١٥٠) عضوًا " فتحوا باب المشاركة أمام جميع الفئات والتيارات ..." (١١٣). (محمد جمال حشمت، ٢٠١٢ :٨). كما حاولت بعض الخطابات تفنيد عدم شفافية العمل داخل الجمعية التأسيسية من خلال التأكيد على أنه كان هناك قناة تليفزيونية (صوت الشعب) تقوم على نقل وقائع المناقشات على الهواء مباشرة، بالإضافة إلى وجود موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت تتاح فيه جميع المعلومات المتعلقة بالمناقشات (١١٤). (حلمي الجزار، ٢٠١٢ :٧).

كما جاء خطاب المصري اليوم ليحمل إشادة بعمل اللجنة التي أنجزت عملها خلال الجلسة التي امتدت (١٨) ساعة "حتى بزوغ فجر يوم الجمعة ٢٠١٢/١١/٣٠ ليشهد نهاية سعيدة ..."،(منار الشوربجي، ٢٠١٢ :٧)، بالإضافة إلى تفنيد الانتقادات التي وجهت إلى الجمعية التأسيسية للدستور وذلك بدءًا من التأكيد على أن الجمعية ملك لكل المصريين، ومرورًا بالدفاع عن أعضاء الجمعية وتبرئتهم من تهمة مؤداها "أنهم يرغبون فى تعطيل الدستور حتى يستمر حصولهم على المكافآت والتأكيد على أنهم لا يتقاضون أي مقابل مادى مقابل عملهم داخل الجمعية، وانتهاءً بالتأكيد على أن جلسات الجمعية متاحة على التليفزيون دعمًا للشفافية. (مكرم محمد أحمد، ٢٠١٢ :٥).

٥ – الانسحاب من عضوية الجمعية التأسيسية:

تمثلت ملامح أزمة الجمعية التأسيسية للدستور –كما ورد فى خطاب الأهرام – فى الانسحاب وتقديم الاستقالات المتتالية لعدد من أعضائها ،(أحمد البرى، "أزمة التأسيسية"، الأهرام، ٢٠١٢/٩/٢٧ :٥). فلقد تقدم ثمانية أعضاء باستقالاتهم من عضوية الجمعية ، (السيد يسين، "كيف يمكن مواجهة الانقسام السياسي"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٧ :٦). كما أشار أحد الخطابات إلى أن تلك الاستقالات أصبحت تهدد شرعية الجمعية. (عبد العليم محمد، ٢٠١٢ :٦). وإذا ما حاولنا أن نتعرف على

القوى الفاعلة فى تقديم الاستقالات أو الانسحاب من عضوية اللجنة، فإنه يمكن القول أنها تتمثل فى ممثلي التيارات المدنية والليبرالية، وممثلي الكنائس، بالإضافة إلى تجاهل الجمعية لتلك الاستقالات. (جابر عصفور، "الدين لله والوطن للجميع"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٢ :٥). ويشير أحد الخطابات فى هذا الصدد إلى استغلال الجمعية للاستقالات، والانسحابات للانتهاء من إعداد الدستور. (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢ :٩).

ولقد أبرز أحد الخطابات مبررات الانسحاب التي تمثلت فى غياب التوافق حول قضايا جوهرية كان ينبغي أن يكون هناك توافق عليها، بالإضافة إلى عدم إتاحة الفرصة لجميع الأعضاء للنقاش وإبداء الرأي. (بهاء الدين يوسف، ٢٠١٢ :٥). كما ظهرت خطابات أخرى تعمل على القيام بنقد النقد؛ حيث أشارت إلى ظهور أحد المشايخ " وهو يصف المنسحبين من التأسيسية ... بأنهم أنجاس وكفرة ...". ويؤكد هذا الخطاب على حرية الاستمرار فى العضوية، أو الانسحاب منها دون الحاجة إلى نقد المنسحبين، (عمرو عبد السميع، ٢٠١٢ :٦). وجسد خطاب آخر هذا المعنى بقوله " أن الذى خرج من الجمعية التأسيسية ليس خائنًا ، والذى بقى فيها ليس بطلاً، وإنما اختار كل منهم المكان الذى يتوافق مع موقفه". (أحمد عصمت، ٢٠١٢ :٥)

وعلى النقيض مما سبق كان هناك خطابات تنتقد الانسحابات من التأسيسية من خلال توضيح المبررات التي تمثلت فى " تأخير الدستور واستمرار حالة الضياع التي نعيش فيها..."، (نجلاء محفوظ، ٢٠١٢ :٧). كما أن الانسحابات ترجع إلى "عدم الموافقة على مادة العزل السياسي للفاسدين من الحزب الوطني..." . (خالد السرجانى،٢٠١٢ :٨).

كما جسد خطاب المصري اليوم عملية الانسحاب من الجمعية التأسيسية للدستور من خلال خطاب يشير إلى القوى الفاعلة التي انسحبت ومن أبرزها الأقباط، وباقي الطوائف المسيحية..."، (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢/١٢/٧ :٦). كما يشير خطاب

آخر إلى مبررات الانسحاب التي تمثلت فى الفشل فى "صياغة وثيقة توافقية". (السيد يسن، ٢٠١٢ :٧).

٦- سبل مواجهة أزمة الجمعية التأسيسية:

تعددت وتباينت الآليات والسبل التي طرحت داخل خطاب الأهرام لمواجهة أزمة الجمعية التأسيسية، فعلى سبيل المثال كان هناك خطاب يطرح على نحو افتراضي أنه إذا كان هناك اتفاق على أن يكون هناك جمعية تأسيسية منتخبة لوضع الدستور، كان من الممكن أن نتجنب الخلافات والصراعات التي حدثت، (هدى جمال عبد الناصر، ٢٠١٢ :٩). كما طرح خطاب افتراضي آخر حول توقيت عمل الجمعية الذى كان يجب أن يكون قبل انتخابات مجلس الشعب والرئاسة. (محمد السعدنى، ٢٠١٢ :٧)

ولقد طرح خطاب آخر – من خلال مناشدة رئيس الجمهورية – أحد الآليات التي تمثلت فى تمديد عمل الجمعية لمدة شهرين، وكذلك استدعاء المنسحبين لاستكمال العمل من خلال إتاحة الفرصة لهم للحوار، والنقاش، وإبداء الرأي تجاه المواد المختلف عليها فى مسودة الدستور، (عبد المنعم سعيد، ٢٠١٢ :٥). خطاب آخر ليؤكد على هذا الحل من خلال ضمان إتاحة الفرصة للجميع – ويقصد بذلك أعضاء الجمعية – للمشاركة فى كتابة الدستور، (إبراهيم عرفات، ٢٠١٢ :٦). كما أشار خطاب آخر إلى تقديم اقتراح مؤداه تفويض "خمسة" من قبل الجمعية التأسيسية للدستور. (طه عبد العليم، ٢٠١٢ :٥). (سعيد اللاوندى، ٢٠١٢ :٧). (عبد الغفار شكر، ٢٠١٢ :٨).

وفى المقابل طرحت العديد من الخطابات السبل لمواجهة أزمة الجمعية التأسيسية من خلال الدعوى إلى "إعادة تشكيل جمعية أخرى بديلة"، (نجلاء ذكرى، "إعلان دستوري مكمل"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٨ :٨). ويقترح أحد الخطابات أن يطلق عليها "جمعية صياغة الدستور". (أحمد البرى، ٢٠١٢ :٧). ويراعى فيها تمثيل جميع فئات المجتمع، والتيارات السياسية وتمثلت أبرز القوى الفاعلة كما طرح فى أحد الخطابات فى فقهاء

القانون الدستوري، والخبراء السياسيين والمفكرين، (يوسف نوفل، ٢٠١٢ :٦). ويراعى فى الاختيار "الالتزام والكفاءة دون الاسترضاء والمجاملة". (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢ :٧). وبالإضافة إلى ما سبق كان هناك اقتراح مفاده تشكيل "لجنة محايدة" للبحث فى مسودات الدستور على أن تتضمن أساتذة القانون الأكبر سناً ، وعمداء كليات الحقوق فى أقدم الجامعات المصرية، وعدد من رؤساء أقسام العلوم السياسية فى هذه الجامعات، على أن يقتصر دورها على مناقشة المسائل الخلافية، واعتماد أفضل المسودات دون إضافة أي مواد جديدة. (عاصم عبد الخالق، ٢٠١٢ :٩).

وعلى النقيض مما سبق كان هناك رفض من أحد الخطابات لإعادة تشكيل جمعية تأسيسية جديدة، واعتمد هذا الخطاب على مسار للبرهنة تمثل فى أن ذلك يمثل ضياعًا للوقت، وأن المعارضة لم تطرح البديل، و"أن الدستور هو الأهم سواء جاء به الإخوان أو الليبراليون أو حتى الشيطان". (نجيب ساويرس، ٢٠١٢ :٨).

أما عن خطاب المصري اليوم فلقد تمثل فى طرح أحد الخطابات توصية إلى الرئيس المنتخب بأن يبادر فور انتخابه بإصدار مرسوم بتكوين الجمعية التأسيسية على أن تتضمن فى عضويتها رؤساء الأحزاب السياسية، ورؤساء النقابات المهنية المنتخبة، والاتحادات العمالية، ورؤساء الهيئات القضائية، وممثلي المؤسسات الدينية (الأزهر والكنيسة)، ورؤساء أقسام القانون الدستوري بالجامعات المصرية، كما يحق لهذا التشكيل اختيار عشرين عضواً من الشخصيات العامة مع مراعاة تمثيل المرأة والشباب. (محمد أبو الغار، ٢٠١٢ :٧)

وفى المقابل طرح خطاب آخر عدة بدائل لمواجهة الأزمة وذلك بدءًا من تغيير اللجنة، أو إضافة أعضاء جدد، أو أن يطلب الرئيس من فقهاء القانون صياغة دستورٍ قصيرٍ به مواد قليلة، بعيداً عن المواد التي يمكن أن تحدث خلافاً، وفى النهاية يؤكد الخطاب على أن الحل الأمثل هو التوافق على المسودة الحالية من الجمعية التأسيسية من خلال مواجهة ما بها من مواد خلافية. (محمد سلماوى، "دستور أم كارثة؟"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/٢٦ :٧)

وإذا ما حاولنا أن نتناول تلك البدائل التي سبق ذكرها يمكن القول أن البديل الأول والمتمثل فى تغيير اللجنة قد طُرح فى خطابات أخرى من خلال الدعوة إلى "حل هذه اللجنة غير الشرعية وتشكيل لجنة قومية جديدة "تعمل على إعداد الدستور ، (أمين أسكندري، ٢٠١٢ :٥). ويشير خطاب آخر إلى هذا البديل كذلك من خلال التأكيد على "تشكيل جمعية تأسيسية موازية تعمل على بناء دستور يليق بمصر...". (سمير مرقس، ٢٠١٢ :٦)، كما أبرز خطاب آخر فكرة مؤداها تكوين لجنة يطلق عليها "الآباء الرعاة للدستور" – والتي تشكلت عند وضع دستور أسبانيا — وطرح القوى الفاعلة فيها من خلال اقتراح شخصيات من أبرزها حامد عمار، وسمير أمين، وأمين فخرى عبد النور ...". (عبد الفتاح مراد، ٢٠١٢ :٨).

أما عن البديل الثاني الذى تجسد فى إضافة أعضاء جدد، فلقد جاء أحد الخطابات ليؤكد على ذلك من خلال تقديم اقتراح مؤداه ضرورة زيادة أعداد أعضاء الجمعية التأسيسية لتبلغ (٦٠٠) عضو أصلى، و(٤٠٠) احتياطي لتشمل جميع فئات المجتمع، على أن يكون الثلث من فئة القضاة. (نادين عبد الله، ٢٠١٢ :٩)

كما جاء خطاب آخر ليبرز دور الحوار فى إعداد الدستور، واعتمد هذا الخطاب على الاستفادة من تجربة "بولندا" فى وضع دستور (١٩٩٧) ، حيث إن السر فى نجاح تلك التجربة تمثل فى "مفاوضات المائدة المستديرة" حيث يحتاج دستور مصر إلى مثل هذه المفاوضات التي يمكن من خلالها دعم الحوار والنقاش حول المواد الخلافية فى مسودة الدستور. (ياسر على، ٢٠١٢ :٧).

ثالثاً: المرحلة الثالثة: صياغة الدستور بين المعارضة والتأييد

أبرزت خطابات الأهرام مجموعة من الرؤى والتصورات حول مسودة دستور (٢٠١٢) التي أوضحت أن الخلاف والنقاش حول الدستور ليس جديداً ؛ لأنه قد صاحب كل محاولات المصريين التي بدأت قبل قرنين لوضع الدستور، (سعيد اللاوندى، ٢٠١٢ :٧). (محمد حسين، ٢٠١٢ :٩). وإذا كان هناك جدل حول الدستور فإن

ذلك يشكل جوهر النظام الديمقراطي، وفى المقابل كان هناك من يطلق على عملية وضع الدستور أنها "أشبه بحرب طوائف بين التيارات السياسية والدينية". (محمود مراد،٢٠١٢ :٩).

كما ينظر إلى عملية وضع الدستور فى المجتمع المصري على أنها أصبحت تمثل "مشكلة"، (كمال جاب الله، ٢٠١٢ :٨). ويبرز خطاب آخر دور "جماعة الإخوان كأحد القوى الفاعلة فى إدخال البلاد فى نفق مظلم، من خلال وضع الدستور المفصل خصيصاً لمقاسها ...". (أمينة شفيق، ٢٠١٢ :٥).

أما عن مظاهر معارضة الدستور فلقد تمثلت فى عدة خطابات كان من أبرزها خطاب استنكر أن يكون دستور مصر أفضل وأعظم دستور فى العالم، (أنور عبد اللطيف،٢٠١٢ :٥). وهناك العديد من العبارات التي تضمنتها عدة خطابات من أبرزها "ونحن أمام كيان شبه دستوري..."، (عادل إبراهيم، ٢٠١٢ :٦). "من المفترض أن يكون دستوراً للدولة وليس لصالح الميليشيات"، (أفكار الخرادلى، ٢٠١٢). " لماذا الإصرار على دستور أو مواد فيه لا يرضى عنها أصحاب الشأن؟. (عبد المعطى أحمد،٢٠١٢ :٥).

كما جاءت خطابات أخرى لتبرز القوى الفاعلة التي تشير إلى "أصحاب الشأن"؛ فعلى سبيل المثال كان هناك الليبراليون، والمرأة والإسلاميون، (عمرو عبد السميع، ٢٠١٢ :٦). كما أن المحكمة الدستورية العليا تعارضه (الدستور)، وكذلك النيابة الإدارية، والقضاة، واتحاد العمال، ومنظمات المرأة، والجمعيات الحقوقية والصحفية، والمجتمع المدني .."، (عبد الحافظ الكردى، ٢٠١٢ :٧). وكذلك المؤسسات الدينية ممثلة فى الأزهر الشريف، والكنيسة القبطية وأيضاً النقابات المهنية والعمالية الزراعية....". (محمد أبو الفضل،٢٠١٢ :٧).

وتمثلت أبرز عوامل معارضة الدستور فى أنه دستور لا يحظى بالتوافق، (كمال جاب الله، ٢٠١٢ :٨). ويطرح خطاب تساؤل مؤداه: كيف يصدر الدستور دون توافق وطني

عليه؟ (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢)، فالاستقطاب السياسي لا يسمح بكتابة الدستور، (عبد الغفار شكر، ٢٠١٢ :٩)، ولذلك يشير أحد الخطابات إلى أن الدستور لن يكتب له البقاء طويلاً ولن يتحقق الاستقرار ما لم يكن هناك توافق مجتمعي. (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢ :٨)، ولقد برهن أحد الخطابات على ذلك من خلال الإشارة إلى سقوط دستور (١٩٣٠) عندما أراد الملك فؤاد أن يغير دستور (١٩٢٣) فى ظل حكومة صدقي باشا لتكون له صلاحيات أكبر، إلا أن الشعب قام بمظاهرات حتى عاد العمل بدستور (١٩٢٣). (وليد محمود عبد الناصر، ٢٠١٢ :٨)، وإجمالاً يمكن القول بأن صياغة الدساتير تحتاج إلى التوافق الوطني فيما بين فئات المجتمع، وما به من جماعات قد تتباين فى توجهاتها أو مصالحها أو انتماءاتها. (محمد سلماوى، ٢٠١٢ :٩). و(وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢ :٨). و(معصوم مرزوق، ٢٠١٢ :٧).

كما ينظر إلى الدستور على أنه جاء بعيداً عن آمال وطموحات الشعب المصري وأهداف ثورة ٢٥ يناير، (أسامة الغزالي حرب، ٢٠١٢ :٧). ويشير أحد الخطابات إلى أن "مشروع دستور (٢٠١٢) يعصف بحقوق المصريين وحرياتهم. (نبيل عبد الملك، ٢٠١٢ :٧) و(نبيل عبد الفتاح، ٢٠١٢ :٨). كما أن الكثير من مواد الدستور متناقضة. (نبيل عبد الملك، ٢٠١٢ :٨). و(نادر فرجانى، ٢٠١٢ :٥). و(معصوم مرزوق، ٢٠١٢ :٥).

ويشير العديد من الخطابات إلى أنه من أوجه القصور فى الدستور الإحالة المتكررة للقانون (مكرم محمد أحمد، ٢٠١٢ :٦). ومثال ذلك "فى حدود القانون"، "مما ينظمه القانون"، حيث يتضمن الدستور أكثر من (٧٠) مادة معلقة على صدور قوانين تحدد مضامينها، الأمر الذى قد يحمل معه شبهة تقييد ما جاء فى النص الدستوري بالقوانين الحالية أو تلك التي ستصدر لاحقاً، (عبد العليم محمد، ٢٠١٢ :٦) حيث إن الاتجاه المعاصر فى وضع الدساتير يقلص من الاعتماد على القوانين المنظمة للحد من احتمال الانتقاص من هذه الحقوق والحريات. (على مبروك، ٢٠١٢ :٧).

ومن بين الانتقادات الموجهة إلى مسودة الدستور "بؤس الأسلوب وركاكته"، (نبيل عبد الفتاح، ٢٠١٢ :٥). كما يشير أحد الخطابات إلى ضعف مستوى الصياغة الفنية لمواد الدستور، وعدم القدرة على التمييز بين صياغة النصوص الدستورية التي تتسم بالوضوح فى المعاني، والدلالات، والدقة والعمومية فى مقابل صياغة النصوص القانونية واللوائح الإدارية التي تميل إلى التفصيلات، (نجلاء ذكرى، ٢٠١٢ :٩). فالعبارات داخل الدستور يجب أن تتميز بالقصر والتحديد، (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢ :٧). ويبرهن أحد الخطابات على الصياغات اللغوية الضعيفة داخل العديد من مواد الدستور. (عبد المحسن سلامة، ٢٠١٢ :٦). كما أبرزت خطابات أخرى انتقادات تتعلق بإخفاء مسودة الدستور وعدم الإعلان عنها وطرحها للنقاش المجتمعي. (محمد سلماوى، ٢٠١٢ :٦). "فلا أحد يعرف على وجه اليقين ملامح المواد الدستورية التي تم الاتفاق عليها ..."، (مكرم محمد أحمد، ٢٠١٢ :٧). "كما لا تعرف سبباً واضحاً يحول دون إذاعة المسودة الأولى لمشروع الدستور على الملأ.. (عبد اللطيف المناوى، ٢٠١٢ :٨).

أما عن خطاب المصري اليوم حول مسودة الدستور فيتضح أن هناك وصفًا لعملية وضع الدستور بأنها "معركة" ، وهذا فيما ظهر فى أحد الخطابات التي أشارت إلى أن "أهم المعارك التي لا ينبغي الانحناء فيها هي معركة الدستور..." (عبد اللطيف المناوئ، ٢٠١٢ :٥) و"عملية صناعة فرعون". (منار الشوربجى، ٢٠١٢ :٨).

وتمثلت أبرز عوامل معارضة الدستور فى أنه دستور لا يضمن تحقيق التوافق الوطني، (أحمد عبد المعطى حجازي، ٢٠١٢ :٩). كما أنه وضع ليكون غطاء للطغيان"، (عمار على حسن، ٢٠١٢ :٩). ولترتيب السلطة لصالح جماعة الإخوان لتتمكن من السيطرة على الدولة المصرية، (عمرو الزنط ، ٢٠١٢ :٧). فالدستور المقترح يسهل استيعاب الجماعة للمجتمع، وليس استيعاب النظام السياسي للجماعة،" بالإضافة إلى أنه دستور شديد التناقض. (مروى فريد، ٢٠١٢ :٦).

ومن بين الانتقادات الأخرى للدستور ما يتعلق بصياغة مواد الدستور على نحو

مطول، (مروى فريد، ٢٠١٢ :٥) ، "فهو دستور به من الحشو ما يتعدى المبادئ العامة للدساتير التي تخرج قصيرة مقتضبة ..." . (مروى فريد، ٢٠١٢ :٩) وفى المقابل أبرز بعض الخطابات الصورة المثلى التي يجب أن يكون عليها الدستور من خلال التأكيد على أن الدستور يجب أن يكون قصيراً، ويسهل استيعابه وفهمه للجميع، (أكمل قرطام، ٢٠١٢ :٧). بالإضافة إلى دعوة أحد الخطابات إلى استبدال كلمة "سلطة" أو "سلطات" بكلمة "مؤسسة" أو "مؤسسات"، وذلك لأن "السلطة" قد تقوم على القوة، فى حين أن "المؤسسة" يناط بها اختصاصات، وواجبات. (عماد المهدى، ٢٠١٢ :٨).

وعلى النقيض مما سبق تضمن خطاب "الأهرام" دون "المصري اليوم" إشارات إيجابية حول مسودة الدستور ومنها أن الدستور المصري يفوق ما كان موجوداً من دساتير مصر، كما أنه جاء ليحقق أهداف ثورة ٢٥ يناير من خلال ضمان العيش، والحرية، والعدالة الاجتماعية ، (بدر محمد بدر، ٢٠١٢ :٩). فالدستور المصري به مزايا وخصائص ومواد لم تكن متاحة من قبل، (نهى السيد، ٢٠١٢ :٨). ويشير خطاب آخر إلى أن دستور مصر "جيد حسب رأى المختصين وفقهاء الدستور ورجال القضاء ..."، (محمد بيلى العليمى، ٢٠١٢ :٥). كما كان هناك خطابات أخرى متأرجحة من خلال زعمها بأن المسودة ليست بالشيء الجيد أو السيء، (أحمد سيد أحمد، ٢٠١٢ :٧)، وأن الدستور ليس بهذا السوء. (حامد عبد الرحيم عيد، ٢٠١٢ :٦).

رابعاً: المرحلة الرابعة: تفكيك خطاب مواد الدستور:

١- ديباجة الدستور

أشار أحد الخطابات فى الأهرام – دون غيرها – إلى أنه من أبرز الإيجابيات فى ديباجة الدستور – بالرغم من بعض التحفظات – الإشارة إلى "القوة الناعمة" للدولة المصرية التي تتمثل فى الفن، والثقافة، والريادة الفكرية. (محمد السيد سليم، ٢٠١٢ :٥).

٢ – المقومات السياسية:

أ – هوية الدولة:

أبرز خطاب الأهرام أن ثمة جدالاً حول هوية الدولة؛ حيث تشير المادة (٢) من الدستور إلى أن "الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع" ، وبالرغم من أن المشرع نص فى المادة (٢) على أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، فإنه يعود فى المادة (٢١٩) ليشير إلى أن "مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية، والفقهية، ومصادرها المعتبرة فى مذاهب أهل السنة والجماعة". (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢ :٦).

وتبرر أحد الخطابات أن المادة (٢) من الدستور تشكل تمهيدًا لقيام دولة دينية بما فيها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، (محمد السيد سليم، ٢٠١٢ :٧). و(صلاح سالم، ٢٠١٢ :٨). ويبرهن أحد الخطابات على ذلك من خلال الإشارة إلى أنه ليس كل الأحكام الشرعية "قطعية الثبوت والدلالة"؛ أي إن هناك اتفاقاً حول تفسيرها، فهذا الوصف يقتصر على عدد محدود من الأحكام، وبالأخص المتعلقة بالمواريث والقصاص، والأحوال الشخصية، وما عدا ذلك فهي إما أحكام غير قطعية الثبوت، وغير قطعية الدلالة، أو نصوص قطعية الثبوت ولكنها غير قطعية الدلالة، أي إنه جاء بها نص ولكن ثمة تباينًا حول تفسيره، وينطبق ذلك الأمر على الكثير من أحكام الشريعة، وبالأخص حول القضايا المتعلقة بالسياسة، ودور المرأة. (منى رجب، ٢٠١٢ :٩).

وفى ضوء ما سبق أبرزت عدة خطابات طرح العديد من الرؤى لتجاوز تلك الأزمة وذلك بدءًا من المطالبة بأن توضع كلمة "مبادئ" وليس "الأحكام". (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢ :٧). وكذلك الاسترشاد بالتجربة التونسية فى وضع الدستور حيث اقتصرت مسودة الدستور فى تحديدها لهوية الدولة على أن "تونس دولة حرة مستقلة ... الإسلام دينها والعربية لغتها ..."، (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢ :٨). وانتهاءً بالإبقاء على نص

المادة الثانية من دستور (١٩٧١) (منى ذو الفقار، ٢٠١٢ :٩).

وفى المقابل جاءت خطابات المصري اليوم لتشير إلى موقفها من المادة الثانية من الدستور؛ فعلى سبيل المثال أشار أحد الخطابات إلى أن المادة (٢) "استمر استخدامها لزرع الفتن، وبث الفرقة، والفزع بين أبناء الوطن الواحد...".(يسرى حماد، ٢٠١٢ :٧).

كما تبرز أحد الخطابات دور حزب النور كأحد القوى الفاعلة لتعديل المادة الثانية من الدستور عن طريق حذف كلمة "مبادئ" لتصبح الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. (زياد العليمى، ٢٠١٢ :٨). كما جاءت المادة (٢١٩) لتحدد مبادئ الشريعة بالأدلة الكلية وقواعدها الأصولية دون تحديد لتلك القواعد، والمصادر مما يسهل عملية التلاعب بالتفسيرات لصالح الحاكم (مصطفى النجار، ٢٠١٢ :٥)، وفى المقابل طرح أحد الخطابات عدة تساؤلات حول جدوى تغيير كلمة "مبادئ" إلى أحكام، ومن أبرزها "هل ذلك سوف يغير شيئاً فى حياة المصريين ويجعلهم أكثر تديناً، وهل ستصبح شوارعنا نظيفة بلا قمامة، وهل يؤدى ذلك إلى جعل مصر تحتل مرتبة أكثر تقدمًا بين الأمم؟ (محمد جمال حشمت، ٢٠١٢ :٧) وعلى النقيض مما سبق كانت هناك إشادة بالدستور فى أحد خطابات الأهرام من خلال التأكيد على أهمية المادة (٣)، التي أوضحت أن مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود تعد المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية.(رجب البنا، ٢٠١٢ :٨)

ب – مؤسسة الأزهر:

تضمنت خطابات الأهرام حول مؤسسة الأزهر عدة اتجاهات وذلك بدءًا من خطاب يؤكد على ضرورة أن يتضمن الدستور مادة تنص على استقلال الأزهر، ومسئوليته عن الدعوة الإسلامية والتعليم الديني الإسلامي، وعلى أهمية إنشاء هيئة كبار العلماء ويرأسها شيخ الأزهر، وتقوم بوظيفة الاجتهاد الفقهي. والتأكيد على أن عدم

قابلية شيخ الأزهر للعزل ليس المقصود منها أن يكون الأزهر سلطة دينية، بل حماية الأزهر من نفوذ الحكومات، والحكام، ومواجهة فوضى الفتاوى الدينية. (محمد السيد سليم، ٢٠١٢: ٩).

كما جاءت خطابات أخرى لتبرز أن هناك خلافاً داخل الجمعية التأسيسية حول وضع مادة فى الدستور تنص على أن يكون الأزهر المرجعية النهائية فى تفسير مبادئ الشريعة الإسلامية، (هالة مصطفى،٢٠١٢: ٩). ويؤكد خطاب آخر أن ذلك قد يعطى دوراً سياسياً صريحاً لمؤسسة الأزهر من خلال هيئة كبار العلماء التي سوف يُؤخذ رأيها فى القضايا المتعلقة بالشريعة، وهو ما يعنى دخولها طرفًا فى الخلافات والصراعات السياسية مما يؤثر سلباً فى دورها الدينى. (محمد جمال حشمت، ٢٠١٢: ٧).

وعلى النقيض مما سبق أبرز أحد الخطابات أن مؤسسة الأزهر سوف يكون لها دور إيجابي وفعال عندما يستعان بها من قبل المحكمة الدستورية للإجابة عن التساؤلات التي تتعلق بالشريعة. (عبد اللطيف المناوى، ٢٠١٢: ٨). كما جاءت خطابات المصري اليوم لتشير إلى أن المادة (٤) فى مسودة الدستور تحمل شبهة تنصيب هيئة كبار العلماء بالأزهر وصية على النظام السياسي ... وهذا إعادة إنتاج لنظام ولاية الفقيه الإيراني" ، (محمد أبو الغار، ٢٠١٢: ٨) و (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢: ٧). كما أوضح خطاب آخر أنه لا يجب أن تكون لأى مؤسسة بما فيها الأزهر أى سلطة فوق القانون أو الدستور. (أحمد خميس كامل، ٢٠١٢: ٩).

جـ – الفصل بين السلطات:

شكل مبدأ الفصل بين السلطات اهتمام العديد من خطابات الأهرام، فعلى سبيل المثال كان هناك انتقادات لعدم ضمان هذا المبدأ داخل مسودة الدستور، حيث تنص المادة (١٣٢) على أن يراعى رئيس الجمهورية الحدود بين السلطات، ومن ثم فإن ذلك يعد إشارة إلى أن الرئيس أصبح يحتل مكانة فوق السلطات الثلاث . (سكينة فؤاد، ٢٠١٢: ٧). و (عبد المعطى أحمد،٢٠١٢: ٨). كما تضمنت خطابات أخرى

مسارات للبرهنة على عدم الفصل بين السلطات، ومن أبرزها أن يقوم رئيس الجمهورية بالعمل على تعيين رؤساء الأجهزة الرقابية التي تراقب أعمال الحكومة وتشرف عليها ، (سكينة فؤاد، ٢٠١٢: ٧). وكذلك إذا كان من حق الحكومة حل مجلس الشعب، فكيف يحاسب مجلس الشعب هذه الحكومة. (ياسر على، ٢٠١٢: ٩). ولذلك أشار أحد الخطابات إلى أهمية دعم الممارسة الديمقراطية التي تقوم على دعم استقلال السلطات الثلاث(٢١٤). (نادين عبد الله، ٢٠١٢: ٩).

وفى المقابل أشارت خطابات المصري اليوم إلى أن إغفال مبدأ الفصل بين السلطات من شأنه أن يعمل على بلورة نظام سياسي "مشلول"، وذلك كما هو الحال فى النظام السياسي لدولة "أوكرانيا" حيث تتداخل فيه سلطات الرئيس مع سلطات الوزراء والبرلمان، وبرهن أحد الخطابات على ذلك من خلال الإشارة إلى المادة (١٣٩) التي أعطت لرئيس الجمهورية حق اختيار رئيس الوزراء، فى مقابل حق مجلس النواب فى الاعتراض على هذا الاختيار عند رفض برنامج الحكومة. (نادر فرجانى، ٢٠١٢: ٧). و(ياسر على، ٢٠١٢: ٨).

د – التداول السلمى للسلطة:

أشارت خطابات الأهرام إلى أهمية التداول السلمى للسلطة والنص عليها داخل مسودة الدستور، (أحمد خميس كامل، ٢٠١٢: ٩). ولقد برهن أحد الخطابات على ذلك عندما أشار إلى نص المادة (١٣٣)؛ وذلك فيما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية، وعدم السماح بإعادة انتخابه إلا لمرة واحدة. (عبد العظيم الباسل، ٢٠١٢: ٥). و(عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢: ٦).

٣ – المقومات الاجتماعية والأخلاقية:

أثارت المادة (١٠) فى مسودة الدستور الكثير من الجدل، فهى تشير إلى حرص الدولة والمجتمع على الالتزام بالطابع الأصيل للأسرة المصرية، وتمثلت ملامح الجدل فى أن تفسير المادة قد تكون نتيجته تشكيل "جماعات الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر"،

لترسيخ الأخلاق بالقوة،لأنه إذا كانت مهمة الدولة من خلال القانون حماية الأخلاق العامة، فلماذا ذكرت كلمة "المجتمع"؟ (محمد جمال حشمت، ٢٠١٢: ٧)، وعلى النقيض مما سبق أشار أحد الخطابات إلى أن المادة (١٢) فى دستور ١٩٧١ كانت تشير إلى "التزام المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ...". ولم نسمع من يقول بأن هناك جماعات الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مثلما يحدث الآن حول المادة (١٠) فى دستور (٢٠١٢). (منى ذو الفقار، ٢٠١٢: ٦). و (عمرو الزنط ٢٠١٢: ٧). كما جاءت خطابات المصري اليوم لتشير فى مجملها إلى نقد المادة (١٠) (عادل إبراهيم، "كبير العائلة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٦: ٨) ، حيث إن نص المادة يسمح بإصدار "قانون الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر"، بهدف فرض وحماية قواعد أخلاقية معينة داخل المجتمع. (محمد بيلى العليمى، ٢٠١٢: ٩).

كما تضمن خطاب الأهرام الاعتراض على المادة (١٢) التى تنص على إلزام الدولة بالعمل على تعريب التعليم، والعلوم، والمعارف، ولقد أبرز أحد الخطابات أن ذلك لا يستقيم مع الاندماج فى المجتمع الدولى، الذى اعترف عمليًا باللغة الإنجليزية، ويشير الخطاب إلى أن "هذا النص يفرض عزلة على الدولة، على غرار ما فعله القذافى فى ليبيا وحزب البعث بسوريا". (على عبد العزيز سليمان، ٢٠١٢: ٧).

٤ – المقومات الاقتصادية

أ – ملامح النظام الاقتصادي:

طرحت خطابات الأهرام العديد من الانتقادات حول ملامح النظام الاقتصادي المنشود داخل المجتمع المصري، فعلى سبيل المثال أشار أحد الخطابات إلى "غموض التوجه الاقتصادي للدولة هل هو اقتصاد إسلامي، أم اقتصاد حر بما سوف يدخل البلاد فى نفق مظلم سيؤدى إلى هروب المستثمرين ...:"، (طه عبد العليم، ٢٠١٢: ٩). ويشير خطاب آخر إلى أن مسودة الدستور جاءت خالية من أي انحياز صريح لأى فلسفة إقتصادية محددة. (طه عبد الحليم، ٢٠١٢: ٨).

كما تجنبت مسودة الدستور الإشارة للقطاع العام، وقطاع الأعمال، بالإضافة إلى عدم النص على وجوب تدخل الدولة لمواجهة إخفاقات السوق ، (عبد العظيم الباسل، ٢٠١٢: ٩). وأشار خطاب آخر إلى مخاوفه من أن إلغاء النص الدستوري على الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة قد يكون مرتبطاً بدعوة المصالحة مع رجال الأعمال المرتبطين بالنظام السابق، ويؤكد الخطاب على أنه إذا كانت المصلحة الاقتصادية الوطنية تتطلب تصالحاً مع المستثمرين، فإنها ينبغى أن ترتبط باسترداد الأموال المغتصبة. (محمد عبد المجيد إسماعيل، ٢٠١٢: ٧)

وتبرز خطابات أخرى انتقادات المادة (٢٩) التي أباحت التأميم لاعتبارات الصالح العام دون تحديد لهذه الاعتبارات، (نادر فرجانى، ٢٠١٢: ٥). ويشير أحد الخطابات إلى مخاطر التأميم – باعتباره يشكل أحد ملامح التوجه الاقتصادي الاشتراكي – من خلال البرهنة على فشل الإيديولوجية الشيوعية بعد انهيار بلدان أوروبا الشرقية. (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢: ٩).

ب – العدالة الاجتماعية

احتلت قضية العدالة الاجتماعية اهتمام خطاب الأهرام من خلال الإشارة إلى أنه يجب أن ينص الدستور على مسئولية الدولة عن تمتع جميع أفراد المجتمع بعدد من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية دون تمييز على أساس الجنس أو الدين، أو دون فرض أى قيود على التمتع بهذه الحقوق، كما يجب أن يوفر الدستور ضمانات جديدة للعدالة الاجتماعية من خلال منهج يعتمد التفصيل فى الحقوق المرتبطة بها مثل حقوق الفلاحين، والعمال، (هالة مصطفى، ٢٠١٢: ٧). ويشير أحد الخطابات إلى أن العدالة الاجتماعية لم تحظ باهتمام بالرغم من أنها كانت من أبرز أهداف ثورة ٢٥ يناير. (محمد جمال حشمت، ٢٠١٢: ٨).

وفى المقابل أشار أحد الخطابات إلى أن الدستور أكد على العدالة الاجتماعية وأهميتها واستندت فى ذلك إلى مسارات للبرهنة تركزت فى المادة (١٤) التى تؤكد على ضمان الحد الأدنى للمعيشة، وربط الأجر بالإنتاج، وكذلك المادة (١٨) التى أكدت

على أن الثروات الطبيعية للدولة ملك للشعب ... ومراعاة حقوق الأجيال فيها. (عزت القمحاوى، ٢٠١٢: ٨).

أما عن خطاب المصري اليوم فإنه يشير إلى أن مسودة الدستور "تعادى كلمات العدالة والمساواة، وتعالى كلمات التكامل والعطف والتراحم، وهذا يعنى الانتصار لمجتمع الإحسان الطوعي من الأغنياء تجاه الفقراء ...". (هاني سرى الدين، ٢٠١٢: ٧). ويبرهن أحد الخطابات على ذلك من خلال الإشارة إلى أن الدستور لم يتضمن حدًّا أدنى للدخل، (زياد العليمى، ٢٠١٢: ٦)، بالإضافة إلى التأكيد على ربط الأجر بالإنتاج وليس بالأسعار. (محمد أبو الفضل، ٢٠١٢: ٥).

٥ – الحقوق الشخصية:

أ – المساواة بين أفراد المجتمع:

أبرزت خطابات الأهرام أن هناك إشكالية طرحت داخل مسودة الدستور تمثلت فى أن هناك بعض المواد الخلافية المتعلقة بالمرأة . (مكرم محمد أحمد،٢٠١٢: ٧). و (نادر فرجانى، ٢٠١٢: ٩). و (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢: ٧)، فالمساواة بين المرأة والرجل مقيدة بعدم الإخلال بأحكام الشريعة، (مكرم محمد أحمد، ٢٠١٢: ٧) "كما أن الدستور الجديد لا يصون حقوق المرأة ..." (أفكار الخرادلى، ٢٠١٢: ٩). وفى هذا الصدد يشير أحد الخطابات إلى أن "المرأة تطالب بآلية تضمن لها عدم التمييز، وبحقوق متساوية مع الرجل فى العمل، والأجر طالما أنها على نفس المستوى من الكفاءة والمهنية". (السيد يسين، ٢٠١٢: ٨).

وفى ضوء ما سبق جاء خطاب ليؤكد على أهمية الحاجة إلى صياغة نظرية ثقافية تؤكد على مبدأ المواطنة وفقاً للنص الدستوري الشهير بأن المصريين سواءَ أمام القانون، فلا تفرقة بينهم على أساس الدين، أو العقيدة، أو الجنس (عبد المنعم سعيد، ٢٠١٢: ٧)، وأشار خطاب آخر إلى أهمية أن يكون لدينا دستور ضامن للمساواة بين المصريين رجالاً ونساءً(٢٤٠) ، (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢: ٨)، كما أكد أحد الخطابات على

أهمية الاسترشاد بالدستور التونسي الذي يعمل على ضمان الدولة حماية حقوق المرأة باعتبارها شريكاً مع الرجل فى بناء الوطن، كما يضمن تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، وكذلك القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة. (منى مكرم عبيد، ٢٠١٢: ٩).

ولقد جاءت خطابات المصري اليوم لتؤكد على أهمية إعلاء مبدأ المواطنة، والتمسك به وحمايته فى الدستور، (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢: ٨). (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢: ٧). إلا أن الواقع العملي يشير إلى أن دستور (٢٠١٢: ٧) أسوأ من دستور (١٩٧١)؛ لأنه يخلو من حظر التمييز على أساس الجنس أو الدين أو العقيدة ، (نوال السعداوى، ٢٠١٢: ٥). كما أشار خطاب آخر إلى أن "دستور (٢٠١٢) أكثر تخلفاً من دستور (١٩٧١) بعد حذف مبدأ مساواة النساء والرجال، وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الجنس". (محمد نور فرحات، ٢٠١٢: ٧). كما أشارت خطابات أخرى إلى أن مسودة الدستور تعلق التزام الدولة باتخاذ التدابير التي تساوى بين المرأة والرجل بألا يكون ذلك مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، (إسراء عبد الفتاح، ٢٠١٢: ٩). وفى هذا الشأن تساءل أحد الخطابات "هل سيحرم هذا النص المرأة من تولى مناصب معينة"؟. (خالد السرجانى، ٢٠١٢: ٧). ولقد طرحت أحد الخطابات مخاطر التمييز بين أفراد المجتمع على أساس الدين من خلال طرح تساؤل مؤداه: "هل سيستند الإخوان إلى المادة (٢١٩) لمنع الأقباط من تولى المناصب العليا فى الدولة؟ (زياد العليمى، ٢٠١٢: ٨).

وفى ضوء ما سبق أشار عدد من الخطابات إلى أنه لن نقبل أن يصدر دستور يعمل على التمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو الدين، (نوال السعداوى، ٢٠١٢: ٧). ولذلك يجب النص فى الدستور على المساواة بين النساء والرجال دون استثناءات ، (نوال السعداوى، ٢٠١٢: ٧)، كما يجب أن يشتمل الدستور على ضمان المساواة فى المسئولية الأخلاقية للنساء والرجال، ليس فقط من أجل تحقيق العدل، ولكن "لعلاج الأمراض الاجتماعية الناتجة عن تشريد الأطفال وأمهاتهم"(٢٥٠). (منتصر الزيات،

٢٠١٢: ٩).

وعلى النقيض مما سبق جاء أحد الخطابات ليفند دعاوى أن دستور (٢٠١٢) أسوأ من دستور (١٩٧١) من خلال زعمه بأن الدستور الحالي لم يخرج عن إطار دستور (١٩٧١) فى النظر إلى المواطنة باعتبارها تعمل فى إطار المساواة، وأنه لا يجوز التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس، أو الأصل، أو الدين(٢٥١). (زياد العليمى،٢٠١٢: ٨).

ب – التهجير القسرى والتعذيب:

أشار خطاب المصري اليوم إلى أن المادة (٤٢) تحظر إبعاد أي مواطن أو تهجيره قسرياً من الدولة، إلا أنها لم تحظر إبعاد أي مواطن من مكان لآخر داخل الدولة، وهو ما حدث كثيراً فى حالات النزاعات حيث يحدث تهجير قسري للأفراد من مكان لآخر ومنعهم من العودة لمنازلهم مرة أخرى ، (عبد الغفار شكر، ٢٠١٢: ٧)، كما أشار خطاب آخر إلى أن الدستور لا يكفل ضمان حقوق الإنسان حيث إنه لم يتضمن أي نص يؤكد على تجريم التعذيب ويبرهن الخطاب على ذلك بقوله: إن مصطلح "التعذيب" لم يرد صراحة ، بل اقتصر النص على التعويض فى حالات القتل، أو العجز الناشئ عن الجريمة، دون الإشارة إلى التعذيب كجريمة يعاقب عليها القانون. (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢: ٥).

٦ – الحقوق المدنية والسياسية:

أ – حرية الاعتقاد:

أشارت المادة (٤٣) إلى أن "حرية الاعتقاد مصونة" ، وجاءت خطابات الأهرام لتوضح أن هذا التعبير ضعيف لأنه كان يجب أن ينص على أن الدولة تضمن حرية الاعتقاد لدى المواطنين، (محمد السيد سليم، ٢٠١٢: ٧)، كما تضمنت المادة قصر حق إقامة دور العبادة على أصحاب الديانات السماوية، الأمر الذى يتنافى مع المساواة بين المواطنين، ويشير أحد الخطابات إلى أن المسلمين يقومون ببناء دور العبادة فى الدول

التى تنتمى إلى الديانات غير السماوية مثل اليابان، والهند، وتايلاند، ولذلك فإن تلك المادة تتنافى مع روح التسامح الدينى. (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢: ٩).

كما جاءت خطابات المصري اليوم لتشير إلى تفاؤل تجاه تلك المادة من خلال التأكيد على أن تلك المادة تنص على حرية إقامة دور العبادة للمسيحيين الذين عانوا كثيراً بسبب تقييد حقهم فى بناء الكنائس، وفى المقابل كانت هناك محاذير ذكرت حول تلك المادة تمثلت فى أن حرية الاعتقاد التي كانت مطلقة أصبحت "مصونة" فقط . (نبيل عمر، ٢٠١٢: ٧). و (أشرف العشماوى، ٢٠١٢: ٨).

ب – حرية الفكر والإبداع

أثارت المادة (٤٦) الكثير من الجدل فى خطاب الأهرام والمصري اليوم ، وهى تشير إلى أن "حرية الإبداع بأشكاله المختلفة حق لكل مواطن، وتنهض الدولة بالعلوم والفنون والآداب .. وتعمل على تطبيقها لمصلحة المجتمع. ويشير أحد الخطابات إلى أن مصلحة المجتمع تبدو غير محددة، بالإضافة إلى غموض المسئول عن تحديد هذه المصلحة. (إسراء عبد الفتاح، ٢٠١٢: ٨). و(عزت القمحاوى، ٢٠١٢: ٧). و(زياد العليمى، ٢٠١٢: ٩).

جـ – حرية تداول المعلومات:

أشارت المادة (٤٧) إلى أن الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات حق تكفله الدولة لكل مواطن بما لا يتعارض مع الأمن القومى. ويشير خطاب المصري اليوم إلى أنه من الضرورى أن يصوغ الدستور تعريفاً للأمن القومى، يوضح ماهية المعلومات التى تندرج تحت الأمن القومى، لأن ذلك قد يفسح المجال لحجب المعلومات عن الشعب ومجالسه المنتخبة بدعوى أنها تتعلق بالأمن القومى. (ماجد عثمان، ٢٠١٢: ٨)، كما أشار خطاب آخر إلى أنه من الضرورى أن ينص الدستور على إتاحة المعلومات الأساسية التى تمكن من إعمال المساءلة. (عبد العظيم باسل، ٢٠١٢: ٨).

د – حرية الصحافة:

أشار خطاب الأهرام إلى أن المادة (٤٨) دعمت حرية الصحافة فى إطار أداء رسالتها لخدمة المجتمع دون أن تحدد مواصفات هذه الرسالة، أو معيار قياسها لخدمة المجتمع (عبد المحسن سلامة، ٢٠١٢: ٧). و (محمود النوبى، ٢٠١٢: ٨) ، كما أباحت تلك المادة غلق الصحف ووسائل الإعلام بحكم قضائى بما يهدد من حرية الصحافة، بالإضافة إلى إلغاء المادة الخاصة بسلطة الصحافة التى كانت موجودة ضمن دستور (١٩٧١). ولقد أشار أحد الخطابات إلى أنه "رغم شكلية المادة وعدم فعاليتها .. إلا أنها كانت سنداً معنوياً ، ولم يكن هناك من ضرورة لشطبها". (ممدوح الولى، ٢٠١٢: ٧).

وفى المقابل كانت هناك إشادة من جانب أحد الخطابات إلى إصدار الصحف بالإخطار، وليس عن طريق الترخيص، كما ورد فى المادة (٤٩) من قبل المجلس الأعلى للصحافة الذى كان يحتاج إلى فترة زمنية ليست قصيرة قد تصل إلى سنوات لإصدار الترخيص (٢٦٢). (ياسر عبد العزيز، ٢٠١٢: ٧). أما عن خطاب المصري اليوم حول حرية الصحافة فإنه يبرز غموض المادة (٤٨) التى تنص على "حرية الصحافة .. فى إطار المقومات الأساسية للدولة والمجتمع"، الأمر الذى يتيح المجال للإدانة، والتجريم للممارسات الإعلامية عندما لم تتسق مع مقومات المجتمع من وجهة نظر التيار السياسي السائد داخل المجتمع. (هانى سرى الدين، ٢٠١٢: ٨)، بالإضافة إلى تقييد حرية الصحافة من خلال الإبقاء على عقوبة الحبس (محمد سلماوى، ٢٠١٢: ٧)، ويشير أحد الخطابات إلى أن عقوبة الحبس فى جرائم النشر كان قد أتفق على إلغائها قبل ثورة ٢٥ يناير، إلا أنها قد ترسخت فى الدستور الحالى، وكذلك الحال بالنسبة لمصادرة وإغلاق الصحف. (عبد العظيم باسل،٢٠١٢: ٧). و (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢: ٩).

هـ – حرية إنشاء النقابات المهنية:

أشار خطاب الأهرام إلى أنه بالرغم من أن الدستور ينص على حرية إنشاء النقابات المهنية، فإن الدستور سمح للسلطات حل النقابات، أو مجلس إدارتها بحكم قضائى، بينما كان ذلك غير مسموح به فى الدساتير السابقة. (عبد اللطيف المناوى، ٢٠١٢: ٩).

كما أبرز خطاب المصري اليوم سيطرة السلطة التنفيذية على النقابات من خلال "امتلاك حق حلها بالكامل". (زياد العليمى، ٢٠١٢: ٩). ويشير خطاب آخر إلى أن المادة (٥٣) تمنع إقامة أكثر من نقابة للمهنة الواحدة، ويشير إلى أن ذلك يعد مخالفاً للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، حيث إن الغرض من ذلك العودة للتنظيم النقابى الأوحد الذى تسيطر عليه السلطة الحاكمة. (معصوم مرزوق، ٢٠١٢). و(إبراهيم البيومى غانم، ٢٠١٢: ٧).

و – حق إنشاء الأحزاب السياسية:

أوردت خطابات الأهرام إغفال مسودة الدستور لحظر إنشاء أحزاب سياسية على أساس دينى ، أو جغرافى لأهمية ذلك للوحدة الوطنية والإقليمية، (إسراء عبد الفتاح، ٢٠١٢: ٥)، كما أكدت خطابات المصري اليوم على أهمية أن يتضمن نص مسودة الدستور حظر قيام الأحزاب على أساس دينى. (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢: ٥).

ز – حق تنظيم الاجتماعات العامة:

يبرز خطاب الأهرام نقد المادة (٥٠) التى نصت على أن للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة ... والتظاهرات السلمية غير حاملين للسلاح .." وتعنى عبارة غير حاملين للسلاح أن العصى، والطوب، والسكاكين، قد يكون مصرحاً بهم طالما أنهم ليسوا سلاحاً. (الخطاب السابق).

ح – الحق فى المشاركة:

أوضحت خطابات الأهرام أن المادة (٥٥) اعتبرت أن مشاركة المواطن فى الحياة العامة واجب وطنى ولكل مواطن حق الانتخاب، والترشح، وأغفلت أن مقاطعة

الانتخابات حق ديمقراطى لكل مواطن. (محمد السعدنى، ٢٠١٢: ٥) ، كما أشار خطاب آخر إلى أهمية تفعيل المشاركة السياسية للأقباط من خلال ضمان التمثيل البرلمانى. (ايمن رفعت المحجوب، ٢٠١٢: ٩).

٧ – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

أ – الحق فى التعليم:

اشتملت خطابات الأهرام حول الحق فى التعليم داخل مسودة الدستور على الكثير من الرؤى والتصورات ومن أبرزها التأكيد على مجانية التعليم، ومعارضة المطالبين بإلغائها استناداً إلى أن مجانية التعليم حق ومبدأ وليست شعاراً. (حسام خير الله، ٢٠١٢: ٧). كما أشار خطاب آخر إلى أهمية أن يتضمن الدستور نصاً لإنفاق نسبة معينة من الناتج القومى على التعليم. (عبد الغفار شكر، ٢٠١٢: ٩) ، وكذلك وضع إجراءات محددة لضمان جودة التعليم .(كمال مغيث، ٢٠١٢: ٨)، بالإضافة إلى مناشدة أحد الخطابات لأعضاء الجمعية التأسيسية بالعمل على ضرورة وضع نص بالدستور يحمى قومية المؤسسات التعليمية من هيمنة أى أغلبية سياسية أو أيديولوجية لضمان أن تكون المدرسة "قلعة للمواطنة"، ويظل التعليم أساساً للتماسك والانتماء الوطني. (سكينة فؤاد، ٢٠١٢: ٥)، وفى هذا الصدد أبرز خطاب آخر أهمية الربط بين التعليم ووحدة النسيج الوطني". (على عبد العزيز سليمان، ٢٠١٢: ٦). وفى المقابل كانت هناك إشادة فى أحد الخطابات بإيجابيات الدستور من خلال إقراره بحق المواطن فى تعليم عالى الجودة مجانى، وذلك كما ورد فى المادة (٥٨). (الخطاب السابق).

ب – الحق فى الصحة:

تضمن خطاب الأهرام إبراز مادة الدستور بشأن إقرار الحق فى الصحة، وذلك كما ورد فى المادة (٦٢) التى تنص على أن الرعاية الصحية حق لكل مواطن تخصص له الدولة نسبة كافية من الناتج القومى ، (زياد العليمى، ٢٠١٢: ٧). وفى المقابل جاء خطاب المصري اليوم ليشير إلى أن تخصيص نسبة كافية من الناتج القومى دون تحديد

النسبة فى الموازنة العامة يعد "صياغة مطاطة" وتفتح الباب أمام استمرار الوضع كما كان سائداً من قبل. (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢: ٨). و(محمد بيلى العليمى، ٢٠١٢: ٩).

حـ – تكريم شهداء ثورة ٢٥ يناير:

يشير خطاب الأهرام إلى أن المادة (٦٥) من مسودة الدستور التى تنص على أن تكفل الدولة رعاية أسر شهداء ثورة ٢٥ يناير وغيرهم من شهداء الحرب والواجب الوطني، قد اعتبرت أن الشهداء لابد أن يكونوا رجالاً، لأن الأولوية لأبنائهم وزوجاتهم فى توفير فرص العمل وليس لأزواجهن، ومن ثم كان هناك إغفال من أعضاء الجمعية التأسيسية أنه يمكن أن يكون فى المجتمع المصري شهداء ومصابو الحرب من الإناث. (منى ذو الفقار، ٢٠١٢: ٨).

د – التأمين الاجتماعى:

يشير خطاب المصري اليوم إلى أن النص على التأمين الاجتماعى قاصر ويبرهن الخطاب على ذلك من خلال التأكيد بأنه لا يكفل مختلف أنواع التأمينات اللازمة لحماية حقوق المواطنين. (على عبد العزيز سليمان، ٢٠١٢: ٧).

هـ – الحق فى المسكن:

أشار خطاب الأهرام إلى أن المسكن الملائم حق مكفول كما ورد فى المادة (٦٨)، إلا أن الخطاب يشير إلى أن هناك تحديات تتمثل فى سبل تمويل الزيادة الكبيرة فى تكلفة الحقوق الاقتصادية للمواطنين، وفى المقابل يبرز الخطاب دور الدولة فى العمل على زيادة إيراداتها ، ودور العدالة الاجتماعية والتكافل بين الطبقات وتشجيع الوقف الخيرى فتلك صياغات جديدة تعكس روح ثورة ٢٥ يناير. (محمد السيد سليم، ٢٠١٢: ٧). و (محمد بيلى العليمى، ٢٠١٢: ٦).

و – حقوق الطفل:

أثارت المادة (٧٠) الكثير من الجدل وهى تحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن

التعليم الإلزامى، وفى هذا الصدد قامت خطابات الأهرام بنقد تلك المادة التى تجيز تشغيل الأطفال بشرط أن يكون فى أعمال تناسب أعمارهم، ويؤكد الخطاب على أنه كان من الضرورى التجريم التام لعمالة الأطفال خلال سن التعليم الإلزامى للحد من ظاهرة التسرب الدراسى، ومن ثم القضاء على الأمية. (منى ذو الفقار، ٢٠١٢: ٩). و(وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢: ٨). و(هانى سرى الدين، ٢٠١٢: ٩).

أما عن خطاب المصري اليوم فيشير إلى أن المادة (٧٠) لم تقدم الحماية الكافية لحقوق الطفل، كما أنها سمحت بتشغيل الطفل فى أى سن، ولم تحظر عمل الأطفال بشكل مطلق، كما تجاهلت النص على المرحلة العمرية التى تسرى فيها تلك الحماية والتى يتفق عليها عالمياً وتمتد حتى سن الثامنة عشرة، واعتمد أحد الخطابات على أسلوب المقارنة بين المادة (٧٠) وقانون الطفل الحالى، وأوضح أن النص فى القانون الحالى هو حظر عمالة الأطفال حتى الانتهاء من سن التعليم الإلزامى مع السماح لهم بالعمل فى الإجازة الصيفية بعد سن الثالثة عشرة، وحظر تشغيلهم فى الأعمال الخطرة فى جميع الأحوال. (نجلاء محفوظ، ٢٠١٢: ٧).

ز – حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة:

تضمن خطاب الأهرام الإشادة بالدستور الذى منح "ذوى الإعاقة" حقوقاً اقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية. (إسراء عبد الفتاح، ٢٠١٢: ٧)، وفى المقابل قام خطاب المصري اليوم بنقد المادة (٧٢) لأنها اشتملت على لفظ "ذوى الإعاقة"، ويشير الخطاب إلى أنه كان من الأفضل استخدام تعبير "ذوى الاحتياجات الخاصة"، كما لم يشر إلى تهيئة الوسائل التى تكفل لهم حق المشاركة السياسية، والحق فى التصويت، فى مقابل الإشارة إلى استخدام المرافق. (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢: ٩).

ح – الاتجار بالبشر:

يبرز خطاب الأهرام أنه فى مسودة الدستور الغيت مادة حظر الاتجار بالبشر (النساء والأطفال) واقتصرت على حظر الاتجار بالجنس بما يسمح بزواج الفتيات فى سن تسع السنوات. (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢: ٦).

٨ – ضمانات حماية الحقوق والحريات:

يشير خطاب الأهرام إلى أن "الدستور بشكله الحالى سيكون عمره قصيراً جداً، ومصيره السقوط، لأنه أعطى حقوقاً وحريات دون ضمانات وآليات لتحقيقها". (هالة مصطفى، ٢٠١٢: ٥)، ويبرهن أحد الخطابات على ذلك من خلال الإشارة إلى المادة (٨١) التى تربط التمتع بالحقوق والحريات الشخصية بعدم تعارضها مع مقومات الدولة والمجتمع دون تحديد. (منى ذو الفقار، ٢٠١٣/١٢/٨: ٧).

كما يوضح خطاب المصري اليوم الانتقادات التى وجهت إلى المادة (٧٦) والتى سمحت – بالمخالفة لجميع دساتير العالم – بأن تكون هناك جريمة وعقوبة بنص دستورى، وذلك لأن الأصل أن تكون الجريمة والعقوبة بنص فى قانون العقوبات، وهو ما يصدره البرلمان دون مخالفة للدستور، وهذا النص لا يمكن تفسيره إلا أنه يسعى لتمكين القاضى من الحكم بوقوع جريمة والعقاب عليها بموجب النص فى الدستور على أحكام الشريعة دون الحاجة للنص عليها فى قانون العقوبات، مثل الحكم بالجلد، أو الرجم دون نص فى القانون ويشكل ذلك الأمر خطرًا على المواطن واستقراره، ويستند النص فى ذلك إلى أن النص فى قانون العقوبات الذى يطبقه القاضى يخضع لرقابة القضاء الدستوري، أما نص المادة (٧٦) فلا يخضع عادةً للرقابة القضائية. (محمد بيلى العليمى، ٢٠١٢: ٩).

٩ – السلطات العامةُ:

أ – السلطة التشريعية:

أ – ١ – أحكام مشتركة:

أبرز خطاب الأهرام المادة (٩٧) التى تشير إلى قيام ثلث أعضاء أى من المجلسين (النواب – الشورى) فى أول اجتماع لدور الانعقاد السنوى العادى طلب انتخاب رئيس جديد للمجلس، أو وكيليه، أو أحدهما وهذا النص يؤثر سلباً فى الاستقرار التشريعى فى

ضوء التحالفات البرلمانية للوصول إلى عضوية هيئة المكتب. (حازم عبد الرحمن، ٢٠١٢: ٩).

أ – ٢– مجلس النواب:

تضمن خطاب الأهرام توصية بشأن مجلس النواب مفادها ألا يمنح الدستور سلطة حل البرلمان لرئيس الجمهورية، وأن ينص صراحةً على أنه عند صدور حكم من المحكمة الدستورية بحل البرلمان لأى سبب، فإن الحكم لا ينطبق على البرلمان القادم، وذلك لأن انعقاد جمعية الناخبين أعطى لعملية الانتخاب شرعية من جانب الشعب لكونه مصدر السلطة. (أكمل قرطام، ٢٠١٢: ٥).

كما أبرز خطاب المصري اليوم التأكيد على أهمية النص فى الدستور على تحديد "النيابة فى مجلسي الشعب" بحد أقصى فترتين متتاليتين، ولا يجوز للنائب الترشح بعدهما، وذلك حتى لا يكون هناك احتكار للتمثيل النيابى، وتتحول إلى مهنة لمن لا عمل له، وكذلك لضمان التجديد فى العقل والفكر داخل البرلمان. (زياد العليمى، ٢٠١٢: ٧).

أ – ٣– مجلس الشورى:

أشار خطاب المصري اليوم إلى عدم الجدوى من مجلس الشورى، واستند إلى المادة (١٠٢) التى تؤكد سلطة التشريع المتساوية للمجلسين، ومن ثم فلماذا الإبقاء على مجلس الشورى فى ظل وجود مجلس الشعب بالسلطات والصلاحيات ذاتها، الأمر الذى قد يشكل عبئاً على خزانة الدولة.(نبيل أحمد حلمى، ٢٠١٢: ٧). وفى المقابل تضمن خطاب المصري اليوم التأكيد على أهمية الدور التشريعى لمجلس الشورى للرد على المطالبات بإلغائه، واستند الخطاب إلى أن مجلس الشورى يعد مجلسًا تشريعيًا متخصصًا ويجمع فى عضويته بين الانتخاب، والاختيار من تخصصات مختلفة لإبداء آرائهم فى التشريعات المتعلقة بتخصصاتهم، لضمان إصدار التشريع متكاملاً من "غرفتى التشريع". (عبد العظيم الباسل، ٢٠١٢: ٨).

كما كان هناك نقد فى خطاب الأهرام لنص المادة (٢٣٠) فى الأحكام الانتقالية

التى تقرر نقل سلطة التشريع كاملة إلى مجلس الشورى بتشكيله الحالى حتى انعقاد مجلس النواب الجديد. (حسن نافعة، ٢٠١٢: ٨). وأوضح خطاب المصري اليوم أن هذه المادة تبدو وكأنها تنقل السلطة التشريعية إلى هيئة منتخبة، إلا أنها لن تؤدى إلى تغيير فى الوضع القائم الذى يجمع فيه الرئيس بين السلطة التشريعية والتنفيذية. (عبد اللطيف المناوى، ٢٠١٢: ٥). كما أوضح خطاب آخر أن جعل مجلس الشورى المشرع الأوحد حتى الانتخابات القادمة " تجعلنى أرفض الدستور لأن ٨٥% من أعضاء المجلس هو من جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها". (أحمد عامر كيلانى، ٢٠١٢: ٦).

ب – السلطة التنفيذية:

ب – ١ – رئيس الجمهورية

تضمن خطاب الأهرام والمصري اليوم مجموعة من القضايا حول رئيس الجمهورية كما ورد فى مواد مسودة الدستور، التى تتمثل فيما يلى:

ب – ١ – ١ – مدة الرئاسة:

أشار أحد الخطابات إلى ضرورة تحديد مدة رئاسة الدولة "حتى لا يتحول الحاكم إلى ديكتاتور" (حسام خير الله، ٢٠١٢: ٧)، وجاء خطاب آخر ليشير إلى أنه يجب أن تكون مدة الرئاسة خمس سنوات وليست "أربع سنوات"، لأن ذلك سوف يوفر فرص إنجاز لرئيس الدولة، كما أنه لا يجوز أن تكون عضوية مجلس الشعب خمس سنوات بينما فترة الرئاسة أربع سنوات، بما يسمح للمجلس بالتأثير فى انتخاب الرئيس لفترة ثانية متعاقبة خلال المدة الواحدة لمجلس الشعب. (صلاح عز، ٢٠١٢: ٩).

ب – ١ – ٢ – مزدوجو الجنسية:

أشار أحد الخطابات إلى نقد المادة (١٣٤) التى تشترط فيمن يترشح رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً وألا يكون قد حمل جنسية دولة أخرى، وتبرز أحد الخطابات أن "تلك المادة تظلمه، وتظلم آلاف المصريين ". (محمد بيلى العليمى، ٢٠١٢: ٧).

ب – ١ – ٣ – إلغاء منصب نائب الرئيس:

أبرزت خطابات الأهرام أن المادة (١٤٠) التى تنص على أن "يتولى رئيس الجمهورية سلطاته بواسطة رئيس مجلس الوزراء، ونوابه، والوزراء ..." تشير ضمنياً إلى إلغاء منصب نائب رئيس الجمهورية، أو أن دوره قد لا يتعدى دور المساعد أو المستشار. كما جاء خطاب آخر ليشير بوضوح إلى أنه "لا يوجد نص على تعيين نائب لرئيس الجمهورية رغم أنه مطلب ثورى". (إسراء عبد الفتاح، ٢٠١٢: ٥). كما يبرز خطاب المصري اليوم أنه لا توجد أى مادة تتحدث عن نائب الرئيس، فى مقابل دستور (١٩٧١) الذى جعل من تعيين النائب أمراً اختيارياً. (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢: ٩)

ب – ١ – ٤ – صلاحيات الرئيس:

أشار أحد خطابات الأهرام إلى أن حق رئيس الجمهورية فى العفو عن بعض الأحكام أو تخفيفها بما لا يخالف الشريعة الإسلامية قد يحدث تمييزاً بين أصحاب الديانات الأخرى (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢: ٥)، (مكرم محمد أحمد، ٢٠١٢: ٥). ويشير خطاب آخر إلى أن مشروع الدستور يؤسس لحكم استبدادى لأن رئيس الجمهورية احتفظ بكل سلطات الرئيس فى دستور (١٩٧١). (جمال زايدة، ٢٠١٢: ٧)، ويبرز خطاب آخر ملامح هذا الحكم الاستبدادى على نحو أكثر تفصيلاً من خلال الإشارة إلى أن رئيس الجمهورية يعين رئيس الحكومة، والمحافظين، والنائب العام، ورؤساء الأجهزة الرقابية، وأعضاء المحكمة الدستورية العليا، ويرأس مجلس الدفاع الوطني، ويبرم المعاهدات الدولية. (نادر فرجانى، ٢٠١٢: ٨)، فالدستور أصبح يكرس "الاستبداد الرئاسى" ، وبالرغم من أن الدستور ينص على أن الرئيس يمثل السلطة التنفيذية كما ورد فى المادة (١٣٢) ، فإن تلك المادة تنصب رئيس الجمهورية راعياً للحدود بين السلطات، ويتساءل أحد الخطابات "كيف يكون رئيس الجمهورية رئيسًا للسلطة التنفيذية وراعياً للسلطات فى الوقت نفسه؟". (محمد السيد سليم، ٢٠١٢: ٩).

كما يشير أحد الخطابات إلى أن المادة (١٤٠) تنص على أن "يضع رئيس

الجمهورية السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها بالاشتراك مع الحكومة، ويتنافى ذلك مع النموذج الكلاسيكى للنظام المختلط الذى يجسده الدستور الفرنسى حيث تنص المادة (٥٠) منه على أن الحكومة تحدد سياسة الوطن، وتمارسها، وتوضع الإدارة والقوات المسلحة تحت تصرفها". (محمد بيلى العليمى، ٢٠١٢: ٥).

وعلى النقيض مما سبق أبرزت مجموعة من الخطابات أن الدستور الجديد أسهم فى تقليص صلاحيات الرئيس بنسبة ٦٠%، (شريف العبد، ٢٠١٢: ٦)، فى مقابل خطاب آخر يشير إلى أن الدستور الجديد يقلص صلاحيات رئيس الجمهورية بنسبة ٤٠% .(عطية عيسوى، ٢٠١٢: ٥)، واعتمد أحد الخطابات على أسلوب المقارنة بين دستور (١٩٧١)، ودستور (٢٠١٢) للبرهنة على ذلك حيث أبرز أنه لم يعد من حق الرئيس الترشح لأكثر من فترتين، ولم يعد يملك حل البرلمان إلا باستفتاء شعبى وبعد عام من بداية المجلس، بل ومضطر للاستقالة إذا رفض الناخبون حل المجلس، ولم يعد إعلان حالة الحرب أو إرسال قوات إلى خارج مصر، إلا بعد استشارة مجلس الدفاع الوطني وموافقة البرلمان. (زياد العليمى، ٢٠١٢: ٧).

كما أعتمد خطاب المصري اليوم على سرد مجموعة من مواد الدستور التى تبرهن الصلاحيات الكبيرة لرئيس الجمهورية والتى تبرز عدم الفصل بين السلطات الثلاثة، ومن أبرز تلك المواد نص المادة (١٠٤) التى تعطى رئيس الجمهورية الحق فى الاعتراض على القوانين وردها لمجلس الشعب ليوافق عليها بأغلبية الثلثين بدلاً من ٥٠% + ١، وهى تضع العراقيل أمام السلطة التشريعية فى إصدار القوانين، والمادة (١٢٨) تعطى الحق لرئيس الجمهورية فى تعيين عُشر أعضاء مجلس الشيوخ؛ حيث إن هذا المجلس أصبح له السلطة التشريعية الكاملة لا المتخصصة كما كان الحال فى دستور (١٩٧١)، وأن المادة (١٤٧) تجعل رئيس الجمهورية المختص بتعيين الموظفين العسكريين بما يهدد من استقلال المؤسسة العسكرية، والمادة (١٤٩) تعطى الحق – المطلق – لرئيس الجمهورية فى العفو عن العقوبة أو تخفيفها، والمادة (١٧٦) التى تعطى له حق إصدار قرار تعيين

أعضاء المحكمة الدستورية العليا ، الأمر الذى يشكل تهديداً لمبدأ الفصل بين السلطات. (حازم عبد الرحمن، ٢٠١٢: ٧).

ب – ١ – ٥– مساءلة الرئيس:

تبرز أحد خطابات الأهرام أنه لا يوجد فى مسودة الدستور التى تتضمن (٢٣٦) مادة سبل مساءلة أو استجواب رئيس الجمهورية سياسياً عن قراراته، وبرامجه، وسياساته، ومن ثم فإن الدستور يؤسس لبقاء الوضع القائم، ويقضى بأن يتمتع الرئيس بالسلطة دون أى مساءلة.(محمد بيلى العليمى، ٢٠١٢: ٥) ، كما أن المادة (١٥٢) لم تأت بجديد عندما نصت على محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة يرأسها رئيس المحكمة الدستورية العليا التى يصدر قرار تعيين قضاتها من رئيس الجمهورية، بما يوقع الحرج على كاهل قضاتها فى محاكمة الرئيس. (ضياء رشوان، ٢٠١٢: ٧).

ولقد أبرز أحد خطابات المصري اليوم التأكيد على أن مراقبة الرئيس ومساءلته لا تعنى التدخل فى عمله أو نزع صلاحياته الدستورية، أو محاسبته على برنامجه الانتخابى، بل تعنى عدم السماح له بالمساس بقواعد الدولة الدستورية والقانونية التى تتعلق بالحقوق، والواجبات وبالعلاقة بين مختلف السلطات كما يحددها الدستور (محمد نور فرحات، ٢٠١٢: ٦). ويشير أحد الخطابات إلى أن النص الوحيد على مساءلة الرئيس ورد فى المادة (١٥٢) التى أعطت الحق لثلث أعضاء البرلمان فى التقدم بطلب سحب الثقة من رئيس الجمهورية فى حالة اتهامه "بالخيانة العظمى"، أو "ارتكاب جريمة جنائية"، ويعد ذلك نصًا غير واضح لأنه لا يتضمن تعريف جريمة "الخيانة العظمى"، وهل يدخل فى نطاقها مخالفة الرئيس للدستور الذى قام بالقسم على احترامه. (محمد السيد سليم، ٢٠١٢: ٥).

ب – ٢– الحكومة:

أبرز خطاب الأهرام نص المادة (١٥٦) متسائلاً هل يجوز أن يسمح دستور (٢٠١٢: ٩) لرئيس الوزراء أن يكون قد حمل جنسية دولة أجنبية ثم تنازل عنها؟ .(

زياد العليمى، ٢٠١٢: ٧). كما يشير خطاب المصري اليوم إلى نص المادة (١٦٦) التى تحرم المواطنين من حقهم فى التقاضى، وتقصر توجيه الاتهام على الوزراء ورئيس الحكومة – فى شأن الجرائم التى ترتكب أثناء تأدية وظائفهم – على رئيس الجمهورية، أو النائب العام، أو ثلث أعضاء البرلمان. (جابر عصفور، ٢٠١٢: ٧).

حـ – السلطة القضائية:

أبرز خطاب الأهرام أهمية السلطة القضائية من خلال الإشارة إلى أن تقدم الدولة يقاس بمدى احترام سلطة القضاء فيها وعدم المساس بها. (محمد بيلى العليمى، ٢٠١٢: ٩)، وفى المقابل كان هناك بعض المواد الخلافية التى تتعلق بالسلطة القضائية ومن أبرزها أن مسودة الدستور، لم تضع مادة للمجلس الأعلى للقضاء، مما يعنى إدارة شئونه من خلال السلطة التنفيذية متمثلة فى وزير العدل، أو رئيس الوزراء، أو رئيس الجمهورية، مما يؤثر سلباً فى استقلال القضاء. (جمال زايدة، ٢٠١٢: ٨).

كما أشار خطاب آخر إلى أن "مشروع الدستور انتقامى لأنه تضمن نصوصاً استثنائية تعصف بالمحكمة الدستورية لقيامها بالحكم بعدم دستورية قانون الانتخابات ..". (معصوم مرزوق، ٢٠١٢: ٥)، ولقد برهن أحد الخطابات على ذلك من خلال الإشارة إلى المادة (١٧٦) الخاصة بتشكيل المحكمة الدستورية العليا التى نصت على أن تشكل من رئيس وعشرة أعضاء؛ حيث تقلص عدد أعضائها من (١٩) عضوًا ليصبح (١١) عضواً "بهدف التخلص من المستشارة تهانى الجبالى مهما قيل فى التبرير والتفسير". (على السمان، ٢٠١٢: ٦) ، ويشير خطاب آخر إلى أن المادة (٢٣٣) فى الأحكام الختامية والانتقالية التى تنص على أن "تؤلف أول هيئة للمحكمة الدستورية العليا عند العمل بهذا الدستور من رئيسها وأقدم عشرة أعضاء، ويعود الأعضاء الباقون إلى أماكن عملهم التى كانوا يشغلونها" كان يقصد بها تحديداً المستشارة تهانى الجبالى التى أصرت على قيام الرئيس المنتخب بالعمل على حلف اليمين أمام المحكمة الدستورية، وتصويره فى التليفزيون رغم معارضة الرئيس. (محمد السيد سليم، ٢٠١٢: ٦). كما أشار خطاب آخر إلى أن المادة (١٧٦) جعلت تعيين الأعضاء من خلال ترشيح

جهات وهيئات قضائية لم يحددها، وليس من خلال الجمعية العمومية. (مدحت محمد سعد الدين، ٢٠١٢: ٥) .كما أبرز خطاب آخر تقليص سلطة المحكمة الدستورية فى الرقابة اللاحقة على دستورية القانون عندما ترك للقانون تحديد ما يترتب على أحكام المحكمة الدستورية من آثار وذلك كما ورد فى المادة (١٧٨). (عمرو هاشم ربيع، ٢٠١٢: ٩).

وعلى النقيض مما سبق أشار أحد الخطابات إلى أن هناك الكثير من المواد التى تؤكد على استقلال القضاء، وترد على الادعاءات بشأن عدم استقلاله، وتبرهن على ذلك من خلال المادة (١٦٨) التى تؤكد على أن السلطة القضائية مستقلة، والمادة (١٦٩) التى تقول إن لكل هيئة قضائية موازنة مستقلة، والمادة (١٧٠) التى تشير إلى أن القضاة مستقلون ... (جميل برسوم، ٢٠١٢: ٦).

كما أبرز خطاب المصري اليوم دور مسودة الدستور من خلال جماعة الإخوان كأحد القوى الفاعلة فى الاستيلاء على السلطة القضائية. (محمد نور فرحات، "لماذا نرفض مسودة مشروع الدستور؟ ٤ – مسألة السلطة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١١: ٦) ، ويشير أحد الخطابات إلى أن مواد الدستور لا تؤمن استقلال السلطة القضائية، كما أن مسودة الدستور نظرت إلى كلٍّ من القضاء العادى، ومجلس الدولة، والنيابة العامة، والنيابة الإدارية من قبيل الهيئات القضائية، ويتساءل الخطاب عن المعيار الذى استندت إليه الجمعية التأسيسية للدستور لتحديد ما يدخل فى القضاء وما يخرج منه. (شوقى السيد، ٢٠١٢: ٥). ويبرهن أحد الخطابات على ما سبق من خلال الاستشهاد بمواد الدستور وذلك بدءًا من المادة (١٧٦) والتى تتضمن تخفيض أعضاء المحكمة الدستورية، ومرورًا بالمادة (١٧٨) التى تستهدف الحد من الآثار القانونية لحكم المحكمة الدستورية، وانتهاءً بالمادة (١٧٩) التى تهدف إلى مجاملة أعضاء هيئة قضايا الدولة من خلال الخلط بين دورهم، ودور الهيئات القانونية بالحكومة والهيئات العامة. (منتصر الزيات، ٢٠١٢: ٦).

وفى المقابل كان هناك خطاب آخر ليبرز الجانب الإيجابى فى الدستور بشأن السلطة

القضائية من خلال زعمه بأن المسودة النهائية حسمت استقرار النيابة الإدارية، وقضايا الدولة باعتبارهما "هيئتين قضائيتين". (عبد الحافظ الكردى، ٢٠١٢: ٦).

أما عن مهنة المحاماة فلقد تطرق خطاب الأهرام ليشير إلى أن المادة (١٨١) عملت على التقليل من شأن مهنة المحاماة. (منتصر الزيات، ٢٠١٢: ٩). وذلك دون أن يتطرق الخطاب إلى عرض لملامح هذا الأمر، وفى المقابل أبرز خطاب المصري اليوم أن الدستور تضمن فى المادة (١٨١) تدعيماً للمحامى أثناء عمله بضمانات على النحو الذى ينظمه القانون. (عبد المحسن سلامة، ٢٠١٢: ٧).

١٠ – نظام الإدارة المحلية:

أ – اختيار المحافظين:

يشير خطاب الأهرام إلى أن المادة (١٨٧) المتعلقة باختيار المحافظين كان يجب أن تنص على اختيارهم بالانتخاب وإلغاء التعيين، ويبرر الخطاب ذلك من خلال قوله بأنه لا يعقل أن يكون رئيس الجمهورية بالانتخاب والمحافظ بالتعيين، إلا إذا كان المقصود استمرار تبعية المحافظين وضمان ولائهم للرئيس المنتخب. (حسام خير الله، ٢٠١٢: ٨).

واتساقاً لما سبق أكد خطاب المصري اليوم على ضرورة أن يشكل اختيار المحافظين بالانتخاب هدفاً يجب أن نسعى إليه لضمان العمل داخل الإدارات المحلية". (عبد المحسن سلامة، ٢٠١٢: ٧).

ب – المجالس المحلية:

أشار خطاب الأهرام إلى أن المادة (١٨٩) خلطت بين المجالس المحلية والمجالس التنفيذية مما يدل على عدم خبرة أعضاء الجمعية بالشئون المحلية، وذلك لأن المجالس المحلية لا تقوم بالعمل على إدارة المرافق، وإنما تراقب المسئول وتحاسبه. (نادر فرجانى، ٢٠١٢: ٥).

١١ – الأمن القومى والدفاع:

أ – مجلس الدفاع الوطني:

أبرز خطاب الأهرام أن هناك قصورًا فى مسودة الدستور ومن أبرز ملامحه إعلاء القوات المسلحة فوق إرادة الشعب وممثليه، حيث إن ميزانيته لا تعرض على ممثلى الشعب ولو فى لجان خاصة فى مجلس الشعب كما هو الحال فى النظم الديمقراطية. (زياد العليمى، ٢٠١٢: ٧) ، وفى هذا الصدد أوردت خطابات المصري اليوم نص المادة (١٩٧) التى تجعل "مجلس الدفاع الوطني" هو الذى يختص بمناقشة موازنة القوات المسلحة، وأوجبت أخذ رأيه فى مشروعات القوانين المتعلقة بالقوات المسلحة فيما يعد تدخلاً فى السلطة التشريعية. (محمد السيد سليم، ٢٠١٢: ٨).

ب – القضاء العسكرى:

تضمن خطاب الأهرام نقد نص المادة (١٩٨) التى تجيز محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى فى الجرائم التى تضر بالقوات المسلحة، دون تعريف لتلك الجرائم مما يفتح الباب أمام الكثير من التفسيرات التى قد تعصف بالحقوق والحريات(٣٤٠). (زياد العليمى، ٢٠١٢: ٧).

كما اتفق خطاب المصري اليوم على ما سبق ذكره بشأن الاعتراض على نص المادة (١٩٨) استناداً إلى أن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي وقعت عليها جمهورية مصر العربية والتي تحظر محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري بشكل مطلق، كما أن قضاة تلك المحكمة من فئة "ضباط الجيش". (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢: ٨).

١٢ – الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية: (المفوضية الوطنية للانتخابات):

أشار خطاب الأهرام إلى المادة (٢٠٨) التي تبرز دور المفوضية الوطنية للانتخابات فى إدارة الاستفتاءات، والانتخابات الرئاسية، والنيابية، والمحلية، ويجوز أن يعهد إليها بالإشراف على انتخابات التنظيمات النقابية، وذلك فى مقابل إلغاء الإشراف القضائي

الكامل (٣٤٢)، (عبد المحسن سلامة، ٢٠١٢: ٩). كما أوضحت المادة (٢١٠) أنه سوف يُلغى الإشراف القضائي على الانتخابات بعد (١٠) سنوات وكان لابد من النص على الإشراف القضائي الكامل بدون مدة محددة. (عبد المحسن سلامة، ٢٠١٢: ٧).

وتبرهن أحد الخطابات على أهمية الإشراف القضائي من خلال الإشارة إلى غياب هذا الإشراف فى انتخابات (٢٠١٠) حينما أشرف على اللجان الانتخابية موظفو المحليات وغيرهم من موظفي الحكومة وحدث تزوير، فى مقابل البرهنة على دور الإشراف القضائي الذي كان أحد عوامل نجاح الانتخابات البرلمانية ومنع التلاعب والتزوير فى الانتخابات الرئاسية.(محمد السيم سليم، ٢٠١٢: ٧). ويبرز خطاب آخر نص المادة (٢١١) التى تشير إلى أنه لا يجوز الطعن على نتائج الاستفتاءات أو الانتخابات الرئاسية بعد إعلانها، الأمر الذى قد يسمح بالتزوير والتلاعب فى تلك النتائج. (زياد العليمى، ٢٠١٢: ٧). وفى المقابل أشار خطاب المصري اليوم إلى أن المادة (٢١٠) توضح القوى الفاعلة فى المفوضية العليا للانتخابات والتى تتمثل فى أعضاء من غير السلطة والهيئات القضائية. (عبد المحسن سلامة، ٢٠١٢: ٧).

١٣ – الأحكام الختامية والانتقالية

أ – النظام الانتخابي:

تضمن خطاب الأهرام توضيح ملامح النظام الانتخابي من خلال الإشارة إلى المادة (٢٣١)، التي توضح طريقة الانتخابات التشريعية المقبلة بواقع ثلثى المقاعد لنظام القائمة، والثلث للنظام الفردي وهو النظام الذي قد صدر بشأنه حكم بعدم دستوريته ورُفض من كل الأحزاب، إلا أن الدستور قد أقره ويتساءل الخطاب من الذي وضع هذه المادة ولمصلحة من؟"، (عبد المحسن سلامة، ٢٠١٢: ٨)، وفى المقابل تضمن خطاب آخر توصية مفادها عدم فرض نظام انتخابي ومن الأفضل اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي

ليختار المواطن النظام الانتخابي الذي يرغب فيه، واستشهد الخطاب بالتجربة البريطانية عندما لجأت إلى الاستفتاء حتى يختار المواطن ما بين النظام الفردي، أو القوائم. (حسن نافعة، ٢٠١٢: ٨).

كما تضمن خطاب المصري اليوم نقدًا للمادة (٢٣١) مستنداً إلى أن هذا النظام يخدم أنصار التيار الديني. (عبد المنعم سعيد، ٢٠١٢: ٧).

ب – العزل السياسي:

أشار خطاب الأهرام إلى المادة (٢٣٢) التي تتضمن ما أطلق عليه "العزل السياسي" قد نصت على منع قيادات الحزب الوطني المنحل من ممارسة العمل السياسي .. ويبرز أحد الخطابات أهمية إضافة كلمة "الديمقراطي" من أجل الدقة، وحتى لا يختلط الأمر مع الحزب الوطني القديم – الذي أنحل منذ فترة – ، بالإضافة إلى تأكيد الخطاب على أنه لا يجوز الحديث عن لجنة لا وجود لها مثل "لجنة السياسات"، لأن ما كان قائماً بالحزب الوطني الديمقراطي "أمانة السياسات". (عبد العظيم الباسل، ٢٠١٢: ٨). كما انتقدت خطابات أخرى المادة (٢٣٢) لأنها تتعارض مع قوانين حقوق الإنسان ومبدأ المساواة. (عبد المحسن سلامة، ٢٠١٢: ٩)، ويشير خطاب آخر إلى تعارض العزل السياسي مع الشريعة الإسلامية. (ممدوح شعبان، ٢٠١٢: ٥).

وعلى النقيض مما سبق أشار أحد الخطابات إلى أنه بالرغم من المعارضة والرفض لبعض مواد الدستور، فإن أهم ما جاء فى هذا الدستور هو "العزل السياسي" لكل من كان عضواً فاعلاً بالحزب الوطني. (محمد السعدنى، ٢٠١٢: ٧).

جـ – تمثيل العمال والفلاحين:

تضمن خطاب الأهرام مجموعة من الآراء بشأن نسبة تمثيل العمال والفلاحين كما ذكر فى المادة (٢٢٩) ، حيث رفض أحد الخطابات نسبة تخصيص ٥٠% للعمال والفلاحين، لأن ذلك يعصف بالمساواة بين أفراد المجتمع. (عبد الحافظ الكردى، ٢٠١٢: ٩)، كما تضمن خطاب آخر رفض تلك النسبة استناداً إلى أنها تعمل على

تكريس "إرث اشتراكى، فضلاً عن كونها تمييزاً مقنناً". (عاطف صقر، ٢٠١٢: ٨).

وعلى النقيض مما سبق أشار خطاب آخر إلى رفض إلغاء نسبة التمثيل، ويقترح التوصل إلى حل يتسم بالوسطية يتضمن تخصيص النسبة لكل الفئات المهمشة بدءًا من العمال والفلاحين، ومروراً بالمرأة والشباب، وانتهاءً بممثلى الحركات الثورية. (عبد اللطيف المناوى، ٢٠١٢: ٥).

وفى المقابل أشار خطاب المصري اليوم إلى أن الإبقاء على نسبة العمال والفلاحين يعد نفاقاً لهم، لأن هذا الأمر سوف يحدث لدورة واحدة فقط، كما أن الدستور قد وسع من تعريف العامل والفلاح ليشمل الأغلبية من المواطنين. (عزت القمحاوى، ٢٠١٢: ٦). كما أنتقد أحد الخطابات السماح للعمال والفلاحين بالترشح فى عضوية البرلمان ويستند إلى أن الموضوعات التى تناقش تحتاج إلى المجالس المحلية وليست النيابية. (فهمى السيد، ٢٠١٢: ٩).

خامساً: المرحلة الخامسة: الاستفتاء على الدستور:

أسهمت الاستعانة باستراتيجية تفكيك الخطاب فى تقسيم مرحلة الاستفتاء على الدستور إلى العديد من القضايا، التى يمكن أن نتناولها بشىء من التفصيل وذلك على النحو التالى:

١- الدعوة للذهاب إلى الاستفتاء:

تضمن خطاب الأهرام حث الأفراد على المشاركة فى الاستفتاء على الدستور "تعالوا نحتكم جميعاً للصندوق ونقل (نعم) ، أو (لا) حسب اقتناع كل منا..."(عبد المنعم سعيد، ٢٠١٢: ٩)، كما أبرز أحد الخطابات أهمية الذهاب إلى صندوق الاستفتاء للتصويت سواء بالقبول أو الرفض لأن ذلك يضمن الحفاظ على حالة الحراك السياسي، والمشاركة المجتمعية من جانب أفراد المجتمع المصري الذى عانى كثيراً من التهميش. (صبرى غنيم، ٢٠١٢: ٩).

كما أبرزت خطابات المصري أهمية المشاركة فى الاستفتاء والإدلاء بالرأى سواء

بالقبول، أو الرفض "سيظل الدستور الذى تطرحه الجمعية التأسيسية على الشعب محل قبول أو رفض ..."، (محمد عبد المنعم الصاوى، ٢٠١٢: ٨)، وكذلك رفض دعوات المقاطعة "يكفى أن أعطى صوتى ومن حقى أن أقول لا ،... المهم أن أصوت ولا أقاطع". (عبد الحافظ الكردى، ٢٠١٢: ٧).

٢- القوى الفاعلة فى الاستفتاء:

يهدف هذا المحور للإجابة عن تساؤل مؤداه من الذى يذهب للاستفتاء؟ إن الإجابة على هذا التساؤل داخل خطاب الأهرام تضمنت الإشارة إلى أن نسبة ٤٠% من الكتلة التصويتية التى يمكن أن تشارك تعيش تحت خط الفقر، أو تعانى من الأمية، ومن ثم فإن تلك الشريحة قد يسهل التأثير فيها فى اتجاه معين، إما لكونها لا تمتلك الإرادة المتحررة من العوز، أو بسبب الأمية التى تفقدها الوعى وإدراك الدستور وأهميته. (سامح فوزى، ٢٠١٢: ٦).

كما أبرز خطاب آخر أن المواطن الذى يذهب للدستور قد لا يعلم عنه شيئاً فى ظل غياب النقاش المجتمعى لمواد الدستور، مما أدى إلى سيادة حالة من الالتباس، والغموض، ومن ثم قد يذهب المواطن للتصويت بدعوى الدفاع عن الدين، فى ظل الحشد الذى تمارسه جماعات الإسلام السياسي. (رجب جلال، ٢٠١٢: ٩).

أما عن خطاب المصري اليوم فإنه يشير إلى القوى الفاعلة والتى تتمثل فى "القفراء والجهلاء، والمنصوب عليهم باسم الدين"، (طارق حبيب، ٢٠١٢: ٨)، ويتساءل خطاب آخر "كيف يستطيع المواطن العادى فهم مواد الدستور؟ كما أن نصف الشعب جاهل لا يفك الخط، فكيف يفك ألغاز الدستور..."؟ (حلمى الجزار، ٢٠١٢: ٥)، وبالإضافة إلى ما سبق كان هناك خطاب يبرز دور النساء والشباب كأحد القوى الفاعلة فى الذهاب إلى الاستفتاء. (بدر محمد بدر، ٢٠١٢: ٧).

٣- الحشد الإيجابى والسلبى:

تضمن الأهرام مجموعة من الخطابات للحشد الإيجابى للدستور من خلال الدعوة للتصويت "بنعم"، وهذا ما ظهر فى خطاب "استباقى" يشير إلى احتمالات الموافقة على مشروع الدستور بأغلبية كبيرة، (آمال علام، ٢٠١٢: ٦)، ويبرز خطاب آخر أهمية التصويت والموافقة على الدستور من خلال الإشارة إلى دور الدستور فى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داخل المجتمع المصري، (عبد الغفار رشدى، ٢٠١٢: ٥)، كما اعتمد خطاب آخر فى إبراز الآثار السلبية المترتبة على عدم الموافقة على الدستور. (عمرو عبد السميع، ٢٠١٢: ٩).

وفى المقابل كانت هناك خطابات لنقد أساليب الحشد للتصويت "بنعم" للدستور من خلال الإشارة إلى دعوة الشيخ "أحمد المحلاوى" فى جامع القائد إبراهيم بالإسكندرية للمصلين للتصويت بنعم، (ممدوح شعبان، ٢٠١٢: ٨)، كما أشار أحد الخطابات إلى أن تحقيق المطالب الفئوية كان أحد الآليات لضمان الموافقة على الدستور بعد أن هددت العديد من النقابات بحشد أعضائها للتصويت "بلا" للدستور. (حلمى النمنم، ٢٠١٢: ٨).

وفى المقابل تضمنت خطابات المصري اليوم نقد الأساليب التى استخدمت للتصويت "بنعم" للدستور من خلال استعراض تلك الأساليب التى تمثلت فى دعوة الخطباء فى المساجد إلى ضرورة التصويت "بنعم"، (عبد اللطيف المناوى، ٢٠١٢: ٧)، كما أبرز خطاب آخر دور جماعة الإخوان المسلمين فى حشد الأفراد للتصويت بالموافقة على الدستور، واستغلال الفقر، والأمية، ومن ثم إقناع "البسطاء" بأن "نعم" مفتاح الجنة. (عبد المعطى أحمد، ٢٠١٢: ٨).

وعلى النقيض مما سبق كانت هناك خطابات للحشد السلبى ضد الدستور من خلال الدعوى بالتصويت "بلا" وذلك على نحو ضمنى، فعلى سبيل المثال تضمنت خطابات الأهرام عدة مقولات وذلك بدءًا من أن تحديد موعد الاستفتاء يزيد الطين

بلـة" (هالـة مصـطفى، ٢٠١٢: ٥). وأن "الـدعوة إلى الاسـتفتاء لا تضـمن شـرعية الدسـتور"، (محمـد السـعيد إدريـس، ٢٠١٢: ٨). وخطـاب يصـف الاسـتفتاء بأنـه "فاسد"، (أشرف العشرى، ٢٠١٢: ٥). ويبرز أحد الخطابات أن "النتائج لن تكون مرضـية لكـلا الطـرفين"، (جميـل عفيفـى، ٢٠١٢: ٧)، وأن الاسـتفتاء علـى الدسـتور سوف يزيد حالة الاحتقان. (عبد العظيم درويش، و (أسامة الغزالى حرب، ٢٠١٢: ٨). كما تضـمنت خطابـات أخـرى دعـوة صـريحة للتصـويت " بـلا"، (معصـوم مـرزوق، ٢٠١٢: ٩). و (سامح عبد الله، ٢٠١٢: ٦).

وبالإضافة إلى ماسبق كان هناك خطاب يدعو الرئيس محمد مرسى وحزبه إلى التصويت "بلا" استناداً إلى أن ذلك سيضمن تحقيق الاستقرار والأمن ووحدة الأمة. (محمد سلماوى، ٢٠١٢: ٥).

أما عن الحشد ضد الدستور فى خطاب المصري اليوم فكان هناك خطاب ضمنى من خلال وصف عملية الاستفتاء "باليوم المشئوم"، (مصطفى النجار، "وقال الشعب تواضعوا"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٧: ٧)، وذلك فى مقابل دعوات صريحة للتصويت "بلا"،(محمد سلماوى، ٢٠١٢: ٦). و (إسراء عبد الفتاح، ٢٠١٢: ٧)، كما اعتمدت مجموعة من الخطابات على البرهنة للحشد ضد الدستور وذلك بدءًا من أن الدستور لا يصون الحريات، ويعمل على قيام الدولة الدينية، ويهدف إلى تقسيم المجتمع، ويهدر مبادئ وأهداف ثورة ٢٥ يناير. (وحيد عبد المجيد، ٢٠١٢: ٩). و(معصوم مرزوق، ٢٠١٢: ٨).

وبالإضافة إلى ما سبق كانت هناك خطابات فى الأهرام متأرجحة حول الاستفتاء ومدى جدواه دون إبداء رأى واضح تجاه التصويت "بنعم" أو "لا"، بل وتضمنت تلك الخطابات الدعوة لتأجيل الاستفتاء فى ظل عدم التوافق والانقسام بين مختلف التيارات السياسية، (حسن أبو طالب، ٢٠١٢: ٥)، كما أبرز خطاب آخر أهمية تأجيل الاستفتاء لحين استقرار الأوضاع الأمنية داخل المجتمع. (نوال السعداوى، ٢٠١٢: ٧).

كما تضمن خطاب المصري اليوم وصفاً للاستفتاء بأنه "متسرع". (جمال زهران، ٢٠١٢: ٩)، وكذلك دعوات لتأجيل الدستور ، (محمد حبيب، ٢٠١٢: ٥)، كما طرح أحد الخطابات تساؤلاً مؤداه كيف يجرى الاستفتاء فى ظل الانقسام؟. (سمير تناغو، ٢٠١٢: ٧)، ويشير أحد الخطابات إلى أهمية التأجيل من أجل سلامة المجتمع وضمان الوفاق الوطني. (مكرم محمد أحمد، ٢٠١٢: ٨).

٤ – إجراءات إعداد الاستفتاء على الدستور:

تتضمن إجراءات إعداد الدستور تناول تحديد "موعد الاستفتاء"، و"الإشراف القضائي".

أما عن تحديد "موعد الاستفتاء" فلقد تضمن خطاب الأهرام نقد إجراء الاستفتاء على مرحلتين، لأن ذلك سوف يساعد على المزيد من التوتر، والاضطراب داخل الشارع المصري، ولذلك كان من الأفضل أن تجرى فى يوم واحد. (نجاد البرعى، ٢٠١٢: ٥). كما أشار خطاب المصري اليوم إلى أن إجراء الاستفتاء على مرحلتين يؤكد الرغبة فى التزوير، ويبرهن على ذلك ما حدث من تزوير فى انتخابات البرلمان فى عام ٢٠٠. (مكرم محمد أحمد، ٢٠١٢: ٦).

وفيما يتعلق "بالإشراف القضائي" على عملية الاستفتاء فلقد جاءت خطابات الأهرام عديدة ومتنوعة وذلك بدءًا من خطاب يسأل هل سوف يكون هناك إشراف قضائى أم لا على عملية الأستفتاء؟ (عبد الغفار رشدى، ٢٠١٢: ٧)، حيث أشار خطاب آخر إلى انقسام القضاة حول الإشراف على عملية الاستفتاء ما بين مؤيد ومعارض، (أحمد البرى، ٢٠١٢: ٨)، كما أبرز خطاب آخر ما تردد عن اعتذار الكثيرين من القضاة عن الإشراف على المرحلة الثانية للاستفتاء، (حازم عبد الرحمن، ٢٠١٢: ٩)، ويؤكد أحد الخطابات على استقالة رئيس اللجنة الفنية للإشراف على الاستفتاء، وأن الغالبية العظمى من القضاة سيقاطعون الإشراف عليه. (ممدوح شعبان، ٢٠١٢: ٥). و(حلمى الجزار، ٢٠١٢: ٩). و(حلمى الجزار، ٢٠١٢: ٧).

وعلى النقيض مما سبق كانت هناك خطابات تؤكد على إشراف القضاة وإعلان مجلس القضاء الأعلى استعداده للإشراف على الاستفتاء ، بالإضافة إلى إشادة أحد الخطابات بالإشراف القضائي فى اللجان العامة والفرعية. (على السيد، ٢٠١٢: ٨).

أما عن خطابات المصري اليوم حول الإشراف القضائي على عملية الاستفتاء على الدستور فلقد أكدت على "رفض إجراء الاستفتاء بلا رقابة قضائية"، كما أن النتيجة سوف تكون محل شك فى ظل غياب كبير للقضاة"، (هانى سرى الدين، ٢٠١٢: ٥)، ولذلك طالب أحد الخطابات بأهمية وجود إشراف قضائى من خلال القول "بأننا نريد قضاة حقيقيين فى كل اللجان، وعلى كل عضو هيئة قضائية أن يبرز هويته القضائية طوال فترة الاقتراع...". (مصطفى النجار، ٢٠١٢: ٧).

٥ – المشاركة فى الاستفتاء:

نهدف فى هذا الجزء إلى تناول عملية المشاركة فى الاستفتاء على الدستور حيث تضمن خطاب الأهرام عدة قضايا بدءًا من خطاب مستقبلى بشأن عملية المشاركة، ويطرح عدة احتمالات من أبرزها عدم الذهاب إلى الاستفتاء، أو الذهاب وإبطال الصوت، أو الذهاب وإبداء الموافقة، أو الذهاب وإبداء الرفض. (حلمى الجزار، ٢٠١٢: ٩).

كما تضمنت خطابات أخرى التأكيد على أن نسبة المشاركة يجب أن تصل إلى ٦٠% ليعبر الدستور عن المجتمع ، (سكينة فؤاد، ٢٠١٢: ٧)، كما يشير أحد الخطابات إلى أن أعداد الأفراد الذين يجب أن يحضروا يجب أن تتجاوز (٢٥) مليون مواطن، وهو العدد نفسه الذى حضر الانتخابات الرئاسية، (مكرم محمد أحمد، ٢٠١٢: ٥)، ويبرز خطاب آخر الواقع العملى من خلال إشارته إلى أن نسبة المشاركة بلغت ٣٥% من أعداد الناخبين، (مديحى النحراوى، ٢٠١٢: ٦)، (ويفسر أحد الخطابات تدنى نسبة المشاركة فى ظل دمج اللجان بسبب نقص أعداد القضاة. (عبد المحسن سلامة، ٢٠١٢: ٥) وفى المقابل كانت هناك خطابات تبرز ذهاب الملايين

وتدفقهم على لجان الاستفتاء للإدلاء بأصواتهم لاستكمال المسار السياسي. (حلمى الجزار، ٢٠١٢: ٥). و (جمال الرفاعى، ٢٠١٢: ٧) و (ياسر على، ٢٠١٢: ٩).

وعلى النقيض مما سبق كانت هناك خطابات تشير إلى أن هناك نسبة كبيرة لم تشارك، فعلى سبيل المثال كان هناك (٥١) مليون مصرى لهم حق التصويت، ونسبة المشاركين بلغت ٣٠% ، أما النسبة الباقية فلم تشارك وهى تبلغ ما يقرب من ٧٠% ، (سكينة فؤاد، ٢٠١٢) و (ممدوح شعبان، ٢٠١٢) ، (محمد صابرين، ٢٠١٢: ٧). ولقد أبرز أحد الخطابات مبررات عدم المشاركة التى تمثلت فى اعتقاد البعض أن المشاركة فى الاستفتاء تعد مشاركة فى الصراع على السلطة بين "قوتين لم تعمل أى منهما أى حساب له"، واقتناع البعض أن المشاركة مجرد ترف، وأن الاستفتاء عمل نخبوى، وكذلك انشغال المواطن بهمومه ورغبته فى إشباع حاجاته الأساسية. (عبد العظيم درويش، ٢٠١٢: ٩).

أما عن خطاب المصري فلقد أوضح أن نسبة المشاركة يجب ألا تقل عن ٦٠%. (محمود الخضيرى، ٢٠١٢: ٥)، فى مقابل خطاب آخر أبرز أن نسبة المشاركة لم تتعد أكثر من ٢١% ، (خالد السرجانى، ٢٠١٢: ٩). كما أوضح أحد الخطابات أن هناك ما يقرب من ٣٥ مليوناً لم يشاركوا وقام الخطاب بإبراز عوامل عدم المشاركة وذلك بدءًا من ظروف مرضية حالت دون المشاركة، أو عدم القدرة على الذهاب إلى لجنة الاستفتاء، ومروراً بالأحداث التى سبقت الاستفتاء والتى تمثلت فى الإعلان الدستوري، وما أعقبه من مظاهرات واعتصامات، وانتهاءً بسيادة حالة من عدم الثقة وفقدان القدرة على الاختيار الصحيح أو الأمثل. (محمد حبيب، ٢٠١٢: ٧).

٦- نتيجة الاستفتاء:

تضمن خطاب نتيجة الاستفتاء طرح سيناريوهات حول تلك النتائج، فعلى سبيل المثال أشار خطاب الأهرام إلى أن النتائج لن تكون مرضية لكلا الطرفين، (أشرف العشرى، ٢٠١٢: ٩)، ويبرز خطاب آخر رؤيته التى تتمثل فى أن النتائج سوف تكشف أن مصر منقسمة. (عبد المنعم سعيد، ٢٠١٢: ٨).

أما عن خطاب المصري اليوم فلقد تضمن أحد الخطابات طرح عدة بدائل بدءًا من التصويت بأغلبية بسيطة من الناخبين بنعم، وتصويت أغلبية بسيطة من الناخبين "بلا"، وتصويت أغلبية كبيرة من الناخبين "بنعم"، وانتهاءً بتصويت أغلبية كبيرة من الناخبين "بلا" ، (حسن نافعة، ٢٠١٢: ٧)، كما جاء خطاب آخر ليطرح رؤية محددة مؤداها أن نتيجة الاستفتاء سوف تكون بالموافقة، (سمير نعيم، ٢٠١٢: ٩)، وهذا ما أكده خطاب آخر عندما طرح رؤى مجموعة من الأفراد كانوا يقفون فى طابور الاستفتاء التى تمثلت فى أن النتيجة سوف تكون بالموافقة على الدستور. (محمد سلماوى، ٢٠١٢: ٥).

وفى المقابل كانت هناك خطابات تبرز النتائج الفعلية لعملية الاستفتاء؛ فعلى سبيل المثال تضمن خطاب الأهرام عرضاً لنسب الموافقة على الدستور؛ حيث بلغ عدد الأفراد الذين قالوا "نعم" للدستور ما يقرب من ١٠ ملايين مواطن من إجمالى ٥١ مليون مواطن ممن لهم حق الإدلاء بالرأى، ومن ثم بلغت نسبة الموافقة ٢٠% تقريباً. (كمال جاب الله، ٢٠١٢: ٦).

أما خطابات المصري اليوم فتضمنت تعليقات على الذين صوتوا بالموافقة على الدستور من خلال الإشارة إلى أن "نعم" ليست مفاجئة فى نتائج الفرز فى معظم الاستفتاءات، بالإضافة إلى حشد التيار الدينى للتصويت لصالح الدستور. (مروى فريد، ٢٠١٢: ٧).

وعلى النقيض مما سبق تضمنت خطابات الأهرام الإشارة إلى رفض الدستور، فعلى سبيل المثال يشير أحد الخطابات إلى أن النتائج الأولية للمرحلة الأولى تؤكد تزايد عدد المعارضين والرافضين للدستور، (أحمد موسى، ٢٠١٢: ٨)، ويبرز خطاب آخر أن إجمالى نسبة من رفض الدستور وقاطع الاستفتاء بلغت ما يقرب من ٧٩% ، (مكرم محمد أحمد، ٢٠١٢: ٩)، كما يوضح أحد الخطابات أنه إذا كانت نسبة رفض الدستور قد بلغت ٤٣,٥% فإن ذلك يعنى أننا أمام دستور غير توافقى ، (إيناس نور،

٢٠١٢: ٧)، ومما هو جدير بالذكر أن أبرز أحد الخطابات القوى الفاعلة فى رفض الدستور أو العزوف عن المشاركة بأنها ليست من "الفلول" ، بل مواطنون مصريون لهم رأيهم، ويجب على السلطة إدراك ذلك. (عادل إبراهيم، ٢٠١٢: ٧).

كما أوضحت خطابات المصري اليوم رفض المواطنين للدستور من خلال التصويت بلا وبلغت نسبتهم ٣٦,٢% ، (سعد الدين إبراهيم، ٢٠١٢: ٩). كما أشارت أحد الخطابات إلى أن محافظة المنوفية من أكثر المحافظات رفضاً للدستور ، حيث بلغ عدد الأفراد الذين قالوا "لا" ١٤,٠٠٠ مواطن فى مقابل ٥,٠٠٠ مواطن قالوا "نعم". (حمدى رزق، ٢٠١٢: ٧).

سادساً: المرحلة السادسة: ما بعد الاستفتاء على الدستور

إن مرحلة ما بعد الاستفتاء على الدستور يمكن أن نقسمها إلى ٣ خطابات تتمثل فى الخطاب التفاؤلى، والخطاب الإصلاحى، والخطاب التشاؤمى، وسوف نتناول ملامح تلك الخطابات كما وردت فى الأهرام والمصري اليوم وذلك على النحو التالى:

١- الخطاب التفاؤلى:

أبرزت مجموعة من خطابات الأهرام طرح مجموعة من الرؤى والتصورات فى مرحلة ما بعد الاستفتاء على الدستور التى يغلب عليها الطابع التفاؤلى ومن أبرزها "أن الشعب قال كلمته فى الدستور، وهكذا هى الديمقراطية التى لا توجد وسيلة أفضل منها لتقرير الأمور..."، (عبد المنعم سعيد، "كلمة الشعب!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٩: ٩)، وعلى جميع التيارات السياسية قبول النتيجة ترسيخاً للديمقراطية، (ممدوح شعبان، ٢٠١٢: ٧)، ويبرز خطاب آخر المعنى السابق من خلال رغبته أن يكون لدى قادة "التيارات العلمانية والليبرالية" الشجاعة لإعلان قبولها واحترامها لإرادة الشعب من خلال التسليم بقرار الصندوق الانتخابى. (بدر محمد بدر، ٢٠١٢: ٦).

كما يبرز خطاب آخر أهمية التفكير فى مرحلة ما بعد الاستفتاء حيث يجب أن

يكون شعار المرحلة "التعايش والكف عن السعى نحو إقصاء الآخر"، (سامح راشد، ٢٠١٢: ٥)، بالإضافة إلى دعوة أحد الخطابات إلى تنفيذ الدستور من خلال مؤسسات الدولة. (مديحة النحراوى، ٢٠١٢: ٥)، وفى هذا الصدد أبرز خطاب آخر أهمية العمل على وضع القوانين التى تفسر الكثير من النصوص والمواد التى بدت غامضة فى الدستور، ويطرح هذا الخطاب أمثلة لمجموعة من القوانين التى يجب البدء بها ومن أبرزها القانون المنظم لانتخابات مجلس الشعب، وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الهيئات القضائية. (محمد أبو الفضل، ٢٠١٢: ٦).

وفى المقابل طرح أحد الخطابات فى المصري اليوم رؤيته من خلال الزعم بأن إقرار الدستور يشكل "محطة طريق يحدد مستقبل البلاد". (عزت القمحاوى، ٢٠١٢: ٨).

٢- الخطاب الإصلاحى:

تضمن الخطاب الإصلاحى تعديل الدستور، فعلى سبيل المثال أبرزت خطابات الأهرام الدعوة لتعديل الدستور بعد انتخابات مجلس النواب. (جمال رافع، ٢٠١٢: ٨). و (محمد جمال حشمت، ٢٠١٢: ٥). كما أكد أحد الخطابات أنه "من حق الذين عارضوا الدستور أن يواصلوا سعيهم لتعديله بالطرق الديمقراطية..." (عبد الغفار شكرى، ٢٠١٢: ٩)، ويبرهن أحد الخطابات على تعديل الدستور من خلال الاستشهاد بالمادة (٢١٧) التى تحدد إجراءات تعديل الدستور. (عبد الغفار رشدى، ٢٠١٢: ٥).

وعلى النقيض مما سبق تضمن خطاب المصري اليوم التشكيك فى حديث السيد نائب رئيس الجمهورية الذى وعد بإجراء التعديل خلال الجلسة الأولى للمجلس وبرهن الخطاب على ذلك من خلال الإشارة إلى أن الجلسة الأولى تخصص لانتخاب رئيس المجلس، وهيئة المكتب واللجان بالإضافة إلى انشغال المجلس فى الشهور الأولى بوضع لائحته الداخلية. (منى عبد الرحمن، ٢٠١٢: ٦).

كما اشتمل الخطاب الإصلاحى فى الأهرام على الدعوة لعقد "حوار مجتمعى" بعد

الاستفتاء على الدستور يتضمن الاتفاق على المواد الخلافية فى الدستور التى تحتاج إلى تعديل، (عبد المحسن سلامة، ٢٠١٢: ٥). و(عماد المهدى، ٢٠١٢: ٦) و (على السمان، ٢٠١٢: ٩) و (مكرم محمد أحمد، ٢٠١٢: ٧). و (حسن أبو طالب، ٢٠١٢: ٧). ويبرز أحد الخطابات القوى الفاعلة داخل هذا الحوار التى تتضمن دعوة مجموعة من المفكرين، ورجال القانون، ورؤساء الأحزاب، وممثلين عن المجلس الأعلى للقضاء، ومجموعة من شباب الثورة، بالإضافة إلى الخبراء فى مجال السياسة، والاقتصاد. (حلمى الجزار، ٢٠١٢: ٥).

وتضمن الخطاب الإصلاحى فى المصري اليوم اقتراح" تشكيل لجنة" للنظر فى المواد محل الخلاف داخل الدستور(٤٣٧) ، (حسن نافعة، ٢٠١٢: ٧). و (حسن نافعة، ٢٠١٢: ٨). ويبرز أحد الخطابات القوى الفاعلة داخل تلك اللجنة التى تتمثل فى رؤساء الأحزاب التى حصلت على خمسة مقاعد فى الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب، ومرشحى الرئاسة الأربع الذين حصلوا على أعلى الأصوات، بالإضافة إلى الدكتور محمد البرادعى، وكذلك خمس شخصيات مستقلة. (الخطاب السابق)

٣- الخطاب التشاؤمى:

تضمنت الأهرام خطابات ذات طابع تشاؤمى تجاه مرحلة ما بعد الاستفتاء على الدستور فعلى سبيل المثال وصف أحد الخطابات إعلان نتائج الاستفتاء على الدستور بأنه "حفل محاط بالأشواك والآلام وإرهاق الأرواح ، (إيناس نور، ٢٠١٢: ٥)، ويشير أحد الخطابات إلى أنه "أياً كانت النتائج التى سيفصح عنها الاستفتاء، فإنها سوف تسفر عن أن مصر منقسمة على نفسها..."، (عبد المنعم سعيد،٢٠١٢: ٩)، كما تضمنت خطابات أخرى رؤى وتصورات ذات طابع تشاؤمى ومن أبرزها أن فرض الدستور سوف يؤدى إلى الغضب، (سكينة فؤاد، ٢٠١٢: ٧)، وأن الرهان على تحقيق الاستقرار السياسي بعد الاستفتاء رهان خاسر، (طه عبد العليم، ٢٠١٢: ٨). (مصطفى السعيد، ٢٠١٢: ٧). كما أوضح أحد الخطابات أن التوافق مستحيل لأن

المعارضة من وجهة نظره تسعى إلى "عزل الرئيس ونزع الهوية الإسلامية عن الدولة". (حلمى محمد القاعود، ٢٠١٢: ٩).

وبالإضافة إلى ما سبق اشتمل المصري اليوم على خطابات ذات طابع تشاؤمى ومن أبرزها خطاب يحذر من تفاقم الأوضاع ، (حسن نافعة، ٢٠١٢: ٧)، وتشير عدة خطابات إلى أن الاستفتاء ليس النهاية بل مزيد من التشرذم والانقسام والعنف داخل المجتمع. (محمد حبيب، ٢٠١٢: ٩). و(يحيى الجمل، ٢٠١٢: ٥) و (يحيى الجمل، ٢٠١٢: ٩).

كما انتقد أحد الخطابات عملية المصالحة، والبدء فى حوار مجتمعى وبرهن على ذلك بقوله "إننا لسنا بصدد نظام سياسى نعارضه، بل نحن أمام جماعة غير قانونية لها ميليشيات مسلحة تهاجم سلطات الدولة بالإرهاب والتهديد ...". (كريمة كمال، ٢٠١٢: ٨).

الخاتمة:

اعتمد البحث على منهج تحليل الخطاب من خلال المقارنة بين الأهرام والمصري اليوم نظراً لاختلاف التوجهات الإيديولوجية لكل منهما، ويمكن إبراز مجموعة من الاستنتاجات وذلك على النحو التالى:

جاء خطاب الأهرام والمصري حول تهيئة الإعداد للدستور ليتضمن تناول مفهوم الدستور، وتوضيح أهميته، بينما تضمن خطاب الأهرام دون المصري اليوم استعراض الملامح المنشودة فى الدستور، وربما يمكن أن نفسر ذلك بأن هناك اتجاه تفاؤلى وتهيئة الرأى العام للمستقبل المنشود من خلال الاعتماد على الصحف القومية.

١- جاء خطاب الأهرام – دون المصري اليوم – ليبرز الدور المعيارى للجمعية التأسيسية وأهميتها فى وضع الدستور من خلال تعريف القارئ بها، وذلك استناداً إلى إدراك الأهرام للمسئولية الاجتماعية للصحف القومية.

٢- تضمن خطاب المصري هجوماً على المحكمة الدستورية لتأخرها فى إصدار الحكم بشأن بطلان عمل الجمعية التأسيسية، وربما يعكس ذلك التوجه الليبرالى لخطاب المصري اليوم فى مقابل التوجه المحافظ لخطاب الأهرام.

٣- جاء خطاب الأهرام موازياً لخطاب المصري اليوم حول نقد تشكيل الجمعية التأسيسية وأسلوب العمل داخل الجمعية، والذى كان متأرجحاً بين خطابات معارضة وأخرى مؤيدة.

٤- تضمن خطاب الأهرام الإشارة بمفرده إلى القوة الناعمة للدولة المصرية والتى تتمثل فى الفن، والثقافة، والريادة الفكرية، وكذلك إشارة الخطاب إلى التداول السلمى للسلطة وقانون العزل السياسي، وربما يبرز ذلك اهتمام الصحف القومية بالتركيز على الإيجابيات إلى جانب السلبيات.

٥- اشتمل خطاب الأهرام على العديد من الرؤى والتصورات فى مرحلة مابعد الدستور التى يغلب عليها الطابع التفاؤلى.

الهوامش

أولاً: مراجع البحث:

١- المركز العربى لِلأبحاث ودراسة السياسات، "الاستفتاء الشعبى على التعديلات الدستورية فى مصر"، **سلسلة ملفات**، الدوحة، آذار مارس (٢٠١١)

١- هلال، على الدين ، ٢٠١٠. **النظام السياسي المصري بين إرث الماضى وآفاق المستقبل ١٩٨١ –٢٠١٠**، القاهرة: مكتبة الأسرة.

٢- درويش ، إبراهيم ، يناير ٢٠١٤. **"الاتجاهات الحديثة فى صناعة الدساتير"، مجلة الديمقراطية**، السنة الرابعة عشرة، العدد (٥٣)..

٣- البوبكرى، عمر البوبكرى، ٢٠١٣. **"ظهور فكرة الدستور وتطورها فى تونس"، مجلة تبين**، العدد (٣) المجلد الأول.

٤- **صياغة الدستور .. قراءة تاريخية وخبرات دولية، تقارير معلوماتية**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، السنة السادسة، العدد (٦٥)، مايو ٢٠١٢

٥- هلال ، على الدين، ٢٠١٠. **النظام السياسي المصري بين إرث الماضى وآفاق المستقبل ١٩٨١ – ٢٠١٠.**

٦- أحمد طاهر، ٢٠١٢. **"الدستور المصري الجديد ... إفراز لمشهد سياسى معقد"، رؤية تركية**، العدد (٤).

٧- هلال ، على الدين، ٢٠١٣. **الصراع من أجل نظام سياسى: مصر بعد الثورة، القاهرة:الدار المصرية اللبنانية**

٨- فاروق. ياسيمن أبو العينين، عبد العظيم ، نادية، ٢٠١٣، **المشاركة وبناء التوافق المجتمعى فى عملية وضع الدستور: دروس مستفادة من التجارب الدولية**، القاهرة: مركز العقد الاجتماعى، القاهرة

٩- المنتدى الدولى حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدماً، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، يونيو ٢٠١١

١٠- غوداك ، روث ، ميشيل ماير (تحرير) ، ٢٠١٤: ، **التحليل النقدى للخطاب، ترجمة حسام أحمد فرج، عزة شبل محمد**، ، القاهرة: المركز القومى للترجمة،

١١- هارجريفز ، إيان ، ٢٠١١. **مقدمة قصيرة عن الصحافة، ترجمة، بدر الرفاعى**، دار الشروق، القاهرة، عثمان، طارق عثمان، ٢٠١٢. **تقرير الحالة الليبرالية فى مصر، تقارير حالة، المركز العربى للدراسات الإنسانية**، القاهرة،

١٢- ثانياً: عينة الخطاب الصحفى (المقالات)

١٣- طه عبد العليم، "هوية مصر فى دستور الجمهورية الثانية (٢)"، الأهرام، ٨/٧/ ٢٠١٢.

١٤- ثروت الخرباوى، "الرئيس والمحكمة الدستورية وسر الاصطدام"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/١٩.

١٥- أحمد عبد المعطى حجازى، "ما الذى نربحه من هذه المادة؟"، الأهرام ٢٠١٢/٧/٢٥.

١٦- كمال زاخر موسى، "الأقباط وتطمينات الرئيس"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٥.

١٧- وليد محمود عبد الناصر، "الدستور .. مكانته وأهميته"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٥.

١٨- منتصر الزيات، "مشكلات التأسيسية ... ورئيسها"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/٢٧.

١٩- سمير مرقص، "اللحظة الدستورية"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/١٠.

٢٠- أحمد خميس كامل، "الدستور ... إيجابيات كثيرة ومحاذير قليلة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١١.

٢١- رأى الأهرام، "الدستور ودولة القانون والمواطنة"، الأهرام، ٢٠١٢/٦/١٢.

٢٢- بدر محمد بدر، "التأسيسية ومستقبل مصر"، الأهرام، ٢٠١٢/٩/٢٧.

٢٣- وحيد عبد المجيد، "الحريات الدينية: هل تعود للوراء؟"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١٦.

٢٤- سعد الدين إبراهيم، "وجوب انتخابات رئاسية مع الدستور الجديد"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١٧.

٢٥- القس صفوت البياضى، "سفينة واحدة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.

٢٦- سيف الدين عبد الفتاح، "الدستور اختبار للمصريين جميعاً"، الأهرام، ٢٠١٢/٩/٣٠.

٢٧- نجلاء زكريا، "الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٧.
٢٨- طه عبد العليم، "هوية مصر فى دستور الجمهورية الثانية، (٢)"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٨.
٢٩- هالة مصطفى، "بين الإسلاميين والقوميين والليبراليين"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٧.
٣٠- إبراهيم البيومى، "إلى رئيس الجمعية التأسيسية للدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٨.
٣١- ليلى تكلا، "الإنفراد بالرأى وفرض الرأى"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٤.
٣٢- سيد على، "ببساطة"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٧.
٣٣- سيف الدين عبد الفتاح، "الدستور والحوار المستدام"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١١.
٣٤- كمال زاخر موسى، "محنة وطن"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٢.
٣٥- حلمى الجزار، "الاستقطاب عنوان المرحلة الأولى للاستفتاء"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٠.
٣٦- كمال زاخر، "الجمعية التأسيسية فى مفترق طرق"، الأهرام ٢٠١٢/٩/٣٠.
٣٧- أحمد موسى، "تفجير التأسيسية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٤.
٣٨- نبيل السحيني، "سيناريوهات متوقعة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢.
٣٩- حازم عبد الرحمن، "الغوا سلطة حل المجلس"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٤.
٤٠- أحمد البرى، "حالة تخبط"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٥.
٤١- عماد المهدى، "الإعلان الدستوري الجديد ... هل كان ضرورة واجبة"، الأهرام ٢٠١٢/١١/٢٨.
٤٢- شوقى السيد، "الدستور بين البطلان .. والانحراف"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٩.
٤٣- منى ذو الفقار، "س و ج حول مشروع الدستور الجديد (١ — ٢)"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٨.
٤٤- منى ذو الفقار، "بطلان التأسيسية ... والتطهير بالاستفتاء"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/٧.
٤٥- محمود أباظة، "الجمعية التأسيسية باطلة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٧/٨.
٤٦- حسن نافعة، "قراءة فى المشهد السياسي الراهن"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/٢.

٤٧- ضياء رشوان، "والآن ... الدستور هو الأهم" المصري اليوم، ١ي٢٠١٢/٨/٥.
٤٨- يحيى الجمل، "اللجنة التأسيسية للدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/١.
٤٩- رفعت السعيد، "دستور تيك أواى"، المصري اليوم"، ٢٠١٢/١٢/٨.
٥٠- جمال زهران، المحكمة الدستورية خافت وخانت الثورة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٨.
٥١- أسامة الغزالى حرب، "التيار الثالث"، الأهرام، ٢٠١٢/٦/٢٠.
٥٢- عبد الحافظ الكردى، "دستور مرفوض وإعلان دستورى متهم"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٨.
٥٣- جمال زايدة، "لماذا نرفض الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٥.
٥٤- عبد الغفار شكر، "غياب الشعب عن أعمال لجنة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/٩/٢٩.
٥٥- عمرو عبد السميع، "إشكالات قانونية"، الأهرام، ٢٠١٢/٨/٧.
٥٦- كمال جاب الله، "جمهورية الإخوان"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٢١.
٥٧- نبيل عبد الفتاح، "صراع على الهوية أم الدولة والحريات"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٥.
٥٨- محمد سلماوى، "الدستور وأزمة الثقة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/١٠.
٥٩- عادل إبراهيم، "كبير العائلة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٦.
٦٠- أسامة الغزالى حرب، "محنة التأسيسية"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٨.
٦١- وحيد عبد المجيد، "جمعيتان للدستور ... نظرة مقارنة، الأهرام، ٢٠١٢/٦/٢٦.
٦٢- محمد أبو الغار، "دستور محترم أو فوضى داخلية وعزلة دولية"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/٣٠.
٦٣- حمدى قنديل، "سفينة بلا ربان"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٤.
٦٤- زياد العليمى، "دستور لجنة الأشقياء"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/٢٨.
٦٥- منتصر الزيات، "مشكلات التأسيسية ورئيسها"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/٢٧.
٦٦- محمد سلماوى، "دستور الغريانى"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/٤.
٦٧- محمد سلماوى، "الدستور أولاً"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١٢.

٦٨- محمد أبو الغار، "دستور إخواني وضظ في مصر"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/٢٠.
٦٩- يحيى الجمل، "اللجنة التأسيسية للدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/١.
٧٠- على السلمي، "تحالف القوى المدنية .. ضرورة وطنية"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/٤.
٧١- ضياء رشوان، "مسئولية الكبار"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٦/١٣.
٧٢- محمد أبو الغار، "سلق الدستور كارثة إخوانية جديدة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١٣.
٧٣- كريمة كمال، "اختطاف"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٨/٢.
٧٤- كريمة كمال، "اختطاف الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/٦.
٧٥- عبد اللطيف المناوى، "معركة الدستور هل تكون البداية؟"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/١٨.
٧٦- خالد السرجاني، "محاولة سرقة وطن"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٧.
٧٧- هدى محمد بدران، "عفواً السيدة باكينام"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٨/٢٩.
٧٨- منتصر الزيات، "الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١١.
٧٩- عبد المنعم سعيد، "الأزمة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٤.
٨٠- مكرم محمد أحمد، "أزمة التأسيسية"، الأهرام، ٢٠١٢/٩/٢٩.
٨١- كمال زاخر موسى، "الدستور وسعي الاختطاف"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/١٨.
٨٢- نبيل عبد الفتاح، "صراع على الهوية أم الدولة والحريات؟"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٥.
٨٣- نبيل عبد الملك، "الدستور واستقرار الوطن"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٨.
٨٤- نصر القفاص، "فوزاير رمضان"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٢٨.
٨٥- عبد الحافظ الكردى، "تأسيسية الدستور .. عوار يصنع الأزمات"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٩.
٨٦- أشرف العشرى، "السقوط المبكر"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٤.
٨٧- سامية أبو النصر، "رئيس وليس خليفة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.
٨٨- مكرم محمد أحمد، " أزمة التأسيسية"، الأهرام، ٢٠١٢/٩/٢٩.

٨٩- محمد نور فرحات،"لماذا نرفض مشروع الدستور؟ من يصنع الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/٤.

٩٠- مروى فريد، "دستور مصر: عم توافق مات خلاص"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٣.

٩١- حسن نافعة، "هل تفرض الأغلبية البرلمانية دستورها؟"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١٨.

٩٢- منى مكرم عبيد، "الدستور عقيدة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٦/١٦.

٩٣- محمود الخضيرى، "دلالة المرحلة الأولى من الاستفتاء على الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٢.

٩٤- محمد نور فرحات، "لماذا نرفض مشروع الدستور؟، من يصنع الدستور"، المصري اليوم.

٩٥- زياد العليمى، "لهذا نرفض الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٩٦- يحيى الجمل، "اللجنة التأسيسية للدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/١.

٩٧- محمد نور فرحات، " لماذا نرفض مشروع الدستور؟١- من يصنع الدستور؟ "، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/٤.

٩٨- نجاد البرعى، "أوهام الإصلاح من الداخل"، المصري اليوم، ٢٠١٥/٩/١٤.

٩٩- زياد العليمى، "العب غيرها"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/٢.

١٠٠- انظر:

أ- محمد أبو الغار، "الإخوان بين ٢٠٠٥ و٢٠١٣"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٥.

ب- عبد اللطيف المناوى، "كابوس الدستور الذى كبس على أنفاسنا"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٣.

١٠١- شوقى السيد، "الدستور بين البطلان ... والانحراف"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٩.

١٠٢- وحيد عبد المجيد، "استفتاء باطل .. على دستور مجحف"، المصري اليوم ٢٠١٢/١٢/٢١.

١٠٣- صلاح عز، "ابتزاز الرئيس وإشعال الحرائق"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٠.

١٠٤- نجلاء محفوظ، "الدستور والحرب الأهلية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٣.

١٠٥- وليد محمود عبد الناصر، "الدستور ... مكانته وأهميته"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٥.

١٠٦- انظر الخطابات التالية:

أ- حلمى محمد القاعود، "ديمقراطية الأحزاب"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٣.

ب- جمال نافع، "فتنة الإعلان الدستوري"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣.

جـ - صلاح عز، "عبثية الانقلاب على الجمعية التأسيسية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/١٣.

د- صلاح عز، "من جعل التوافق مستحيلاً"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٣.

هـ صلاح عز، "الجمعية التأسيسية والجماعة المحظورة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢.

و- صلاح عز، "أزمة الاستشارية مع الجمعية التأسيسية"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٤.

ز- صلاح عز، "دستور لكل المصريين"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٢.

١٠٧- انظر: محمد جمال حشمت، "هل أخطأ الإخوان"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/١٧.

محمد جمال حشمت، "يا مدمرى التأسيسية ما البديل؟"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٤.

١٠٨- حلمى الجزار، "أطول يوم فى حياتى"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢.

١٠٩- منار الشوربجى، "عن جمعية الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/١٢.

١١٠- مكرم محمد أحمد، "أزمة التأسيسية"، الأهرام، ٢٠١٢/٩/٢٩.

١١١- أحمد البرى، "أزمة التأسيسية"، الأهرام، ٢٠١٢/٩/٢٧.

١١٢- السيد يسين، "كيف يمكن مواجهة الانقسام السياسي"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٧.

١١٣- عبد العليم محمد، "الاستبداد المزدوج"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٥.

١١٤- جابر عصفور، "الدين لله والوطن للجميع"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٢.

١١٥- وحيد عبد المجيد، "هل بقيت فرصة لتوافق دستورى"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٤.

١١٦- بهاء الدين يوسف، "دعاة الظلام!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٨.

١١٧- عمرو عبد السميع، "منال والدكتور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢.

١١٨- أحمد عصمت، "مسلسل التأسيسية"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٢.

١١٩- نجلاء محفوظ، "الدستور والحرب الأهلية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٣.

١٢٠- خالد السرجانى، "محاولة سرقة وطن"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٧.

١٢١- وحيد عبد المجيد، "قائمة الشرف فى معركة الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٧.

١٢٢- السيد يسن، "استفتاء فى غيبة التوافق السياسي"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٦.

١٢٣- هدى جمال عبد الناصر، "حتماً ... سأنتخب الدولة المدنية!"، الأهرام، ٢٠١٢/٦/٢.

١٢٤- محمد السعدنى، "سيادة الرئيس ... أعد للمصريين وحدتهم"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٠.

١٢٥- عبد المنعم سعيد، "ديكتاتورية الأغلبية!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٥.

١٢٦- إبراهيم عرفات، "من أجل مصر ثم أنفسكم"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١١.

١٢٧- انظر:

أ- طه عبد العليم، "فى أصول وإدارة أزمة الإعلان والاستفتاء"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٩.

ب- سعيد اللاوندى، "حالة اكتئاب وطنى"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٨.

جـ- عبد الغفار شكر، "التوافق الوطني بين الضرورة واللامبالاة"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٢١.

١٢٨- نجلاء ذكرى، "إعلان دستورى مكمل"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٨.

١٢٩- أحمد البرى، "حكاية الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٢.

١٣٠- يوسف نوفل، "هوامش على لجنة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/٦/٢.

١٣١- وحيد عبد المجيد، "هل بقيت فرصة لتوافق دستورى"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٤.

١٣٢- عاصم عبد الخالق، "الأولوية فى قضية الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/٩/٢٥.

١٣٣- نجيب ساويرس، "الدستور الجديد ... طوق النجاة لإنقاذ الثورة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٦/٤.

١٣٤- محمد أبو الغار، "سلق الدستور كارثة إخوانية جديدة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١٣.

١٣٥- محمد سلماوى، "دستور أم كارثة؟"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/٢٦.

١٣٦- أمين اسكندري، "المصارعة والمنازعة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/٣٠.
١٣٧- سمير مرقس، "تحولات (١): رعاة الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/٣١.
١٣٨- عبد الفتاح مراد، "الأزمة الحقيقية للجمعية التأسيسية"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٨/١٧.
١٣٩- نادين عبد الله، "الدستور المصري والبولندى: اختلافات ودروس"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٨.
١٤٠- ياسر على، "ما أشبه الليلة بالبارحة"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٣.
١٤١- سعيد اللاوندى، "نعم للإخوان والأخونة .. ولكن!" الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٩.
١٤٢- محمد حسين، "دسترة مصر"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١١.
١٤٣- محمود مراد، "الدستور والرئيس ... المشكلة فى النوايا"، الأهرام، ٢٠١٢/٦/١٢.
١٤٤- كمال جاب الله، "نحو انتخابات رئاسية جديدة"، الأهرام، ٢٠١٢/٩/٢٩.
١٤٥- أمينة شفيق، "بعد اليوم الخامس عشر من ديسمبر"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٦.
١٤٦- أنور عبد اللطيف، "قنبلة أمام الرئيس"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢.
١٤٧- عادل إبراهيم، "دستور لدولة المؤسسات أم للميليشيات"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٠.
١٤٨- أفكار الخرادلى، "تراجع المرأة دستورياً"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٣.
١٤٩- عبد المعطى أحمد، "قراءة فى المسودة (١)"، الأهرام، ٢٩/١٠ي/٢٠١٢.
١٥٠- عمرو عبد السميع، "وقفة! (١)، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٣.
١٥١- عبد الحافظ الكردى، "دستور مرفوض وإعلان دستورى متهم"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٨.
١٥٢- محمد أبو الفضل، "ورطة النائب العام"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٠.
١٥٣- كمال جاب الله، "دستور الأمر الواقع"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٩.
١٥٤- وحيد عبد المجيد، "معضلة التوافق وخيار الدستور المؤقت"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٠.
١٥٥- عبد الغفار شكر، "الدستور الجديد والحكم الديمقراطي"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/١٣.
١٥٦- عبد المعطى أحمد، "قراءة فى المسودة (٣)"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٢.
١٥٧- وليد محمود عبد الناصر، "الدستور ... مكانته وأهميته"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٥.

١٥٨- انظر:

أ- محمد سلماوى، "دستور ٢٠١٢ ودستور ١٩٣٠"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٧.

ب- وحيد عبد المجيد، "العلاقة بين الثورات والدساتير فى مصر"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٦.

جـ - معصوم مرزوق، "مأتم الديمقراطية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٣.

١٥٩- أسامة الغزالى حرب، الفشل!، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣.

١٦٠- انظر:

أ- نبيل عبد الملك، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٨.

ب- نبيل عبد الفتاح، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٩.

١٦١- انظر:

أ- نبيل عبد الملك، "الحقوق والحريات والمواطنة والوحدة فى الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٦.

ب- نادر فرجانى، "مشروع دستور أفضل من المتوقع .. ولكن"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٩.

جـ - معصوم مرزوق، مأتم الديمقراطية، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٣.

١٦٢- مكرم محمد أحمد، "مجرد فض مجالس!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٢.

١٦٣- عبد العليم محمد، "الدستور والاتفاقيات الدولية"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٢.

١٦٤- على مبروك، "آلية التفكير الحاكمة لكتابة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٣.

١٦٥- نبيل عبد الفتاح، "صراع على الهوية أم الدولة والحريات"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٥.

١٦٦- نجلاء ذكرى، "الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٧.

١٦٧- عبد المعطى أحمد، "قراءة فى المسودة (٢)، "الأهرام، ٢٠١٢/١١/٥.

١٦٨- عبد المحسن سلامة، "اذهب وقل رأيك: بصراحة!"، الأهرام ٢٠١٢/١٢/١٣.

١٦٩- محمد سلماوى، "الدستور وأزمة الثقة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/١٠.

١٧٠- مكرم محمد أحمد، "أين مسودة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/١٠.

١٧١- عبد اللطيف المناوى، "معركة الدستور هل تكون البداية"؟، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/١٨.

١٧٢- عبد اللطيف المناوى، "ساعة الصفر الآتية بعد تمرير دستور شق الصف"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

١٧٣- منار الشوربجى، "التوافق الوطني وكتابة الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/١٧.

١٧٤- أحمد عبد المعطى حجازى، "دستور لإمارة إخوانية ... وليس لمصر"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

١٧٥- عمار على حسن، دستور أم خطة اختطاف مصر"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٢/١٤.

١٧٦- عمرو الزنط ، "الدستور ومعركة الاستيعاب والاحتواء"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٢.

١٧٧- مروى فريد، "الدستور والإعلان الدستوري ... وجهان لعملة واحدة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/٢٦.

١٧٨- مروى فريد، "ماذا بعد الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٤.

١٧٩- مروى فريد، "الدستور: ليكن مختصراً مفيداً"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/٢٢.

١٨٠- أكمل قرطام، "ثقوب فى رداء الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/١٠.

١٨١- عماد المهدى، "الدستور المصري ... الحلم الذى تجسد"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٥.

١٨٢- بدر محمد بدر، "خطوتنا القادمة ... ما بعد الدستور، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٦.

١٨٣- نهى السيد، "كلمات فى حب مصر"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.

١٨٤- محمد بيلى العليمى، "قصور بمسودة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١.

١٨٥- أحمد سيد أحمد، "مصر ... الخاسر الوحيد فى صراع الاستقطاب الحالى، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٥.

١٨٦- حامد عبد الرحيم عيد، "قوة مصر الناعمة فى الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٨.

١٨٧- محمد السيد سليم، "لعبة الإعلان الدستوري .. ومشروع الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٤.

١٨٨- عبد المعطى أحمد، "قراءة فى المسودة" (٥)، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٦.

١٨٩- انظر:

أ- محمد السيد سليم، "دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٧.

ب- صلاح سالم، "مبادئ الشريعة وأحكامها ... مسلمو الكهف ومسلموا الفضاء!، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/١٤.

١٩٠- منى رجب، "مبادئ الشريعة فى الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٤.

١٩١- وحيد عبد المجيد، "دروس تونسية فى المسألة الدستورية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١١.

١٩٢- وحيد عبد المجيد، "الشريعة الإسلامية فى الدستور الجديد"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/١٧.

١٩٣- منى ذو الفقار، "أرفعوا أيديكم عن المادة "٢" من الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٧/٧.

١٩٤- يسرى حماد، "شريعة الإسلام، الرئيس والدستور القادم"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٧/٨.

١٩٥- زياد العليمى، "لهذا نرفض الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

١٩٦- مصطفى النجار، "بين مبادئ وأحكام الشريعة ... أين المصريون"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٧/٩.

١٩٧- محمد جمال حشمت، "مشروع الدستور يستحق القراءة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٩.

١٩٨- رجب البنا، "مكانة الأزهر"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٨.

١٩٩- محمد السيد سليم، "خطورة إعطاء الأزهر دور المرجعية بالدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/٩/٦.

٢٠٠- هالة مصطفى، "استفتاء فى ظل الانقسام"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٢.

٢٠١- محمد جمال حشمت، "مشروع الدستور يستحق القراءة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٩.

٢٠٢- عبد اللطيف المناوى، "دستور حمّال أوجه فى مسودة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/٢٢.

٢٠٣- انظر:

أ- محمد أبو الغار، "قنابل موقوتة" فى مشروع الدستور"، الصرى اليوم، ٢٠١٢/٩/١٨.

ب- وحيد عبد المجيد، "خوفاً على الإسلام ... أولاً"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٨/٢٤.

٢٠٤- أحمد خميس كامل، "الدستور ... إيجابيات كثيرة ومحاذير قليلة"، الأهرام ٢٠١٢/١٢/١١.

٢٠٥- انظر:

أ- سكينة فؤاد، "ضمانات السيادة لصاحب السيادة؟!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢١.

ب- عبد المعطى أحمد، "تاتحينا يا مصر"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣.

٢٠٦- سكينة فؤاد، "ضمانات السيادة لصاحب السيادة؟!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢١.

٢٠٧- ياسر على، "دستور لجنة الأشقياء"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٠.

٢٠٨- نادين عبد الله، "النظام السياسي فى الدستور: دروس من أوكرانيا"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/٩.

٢٠٩- انظر:

أ- نادر فرجانى، "العدالة الاجتماعية ومشروع الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٢.

ب- ياسر على، "دستور لجنة الأشقياء"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٠.

٢١٠- أحمد خميس كامل، "الدستور ... إيجابيات كثيرة ومحاذير قليلة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١١.

٢١١- انظر:

أ- عبد العظيم الباسل، "لا ... للدستور!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.

ب- عبد المعطى أحمد، "قراءة فى المسودة (٣)"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٢.

٢١٢- محمد جمال حشمت، "مشروع الدستور يستحق القراءة!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٩.

٢١٣- انظر:

أ- منى ذو الفقار، "س وج حول مشروع الدستور (٢ — ٢)"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١١.

ب- عمرو الزنط ، "ترويج مراوغ لنص متناقض"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٥.

٢١٤- عادل إبراهيم، "كبير العائلة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٦.

٢١٥- محمد بيلى العليمى، "لتجنب الاستقطاب حول مشروع الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٢.

٢١٦- على عبد العزيز سليمان، "الفلسفة الاقتصادية فى الدستور الجديد"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٥.

٢١٧- طه عبد العليم، "فقدان الاتجاه الاقتصادى فى الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/١٤.

٢١٨- طه عبد الحليم، "خطيئة إلغاء نص الدستور على المسئولية الرأسمالية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٧.

٢١٩- عبد العظيم الباسل، "لا .. للدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.

٢٢٠- محمد عبد المجيد إسماعيل، "خواطر قانونية حول مسودة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٦.

٢٢١- نادر فرجانى، "العدالة الاجتماعية ومشروع الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٢.

٢٢٢- وحيد عبد المجيد، "مصر بين الاستقرار والاضطراب"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٧.

٢٢٣- هالة مصطفى، "استفتاء فى ظل الانقسام"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٢.

٢٢٤- محمد جمال حشمت، "مشروع الدستور يستحق القراءة!"، الأهرام ٢٠١٢/١٢/١٩.

٢٢٥- عزت القمحاوى، "أرجوك ... لا تعطنى هذه الحرية"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١٣.

٢٢٦- هانى سرى الدين، "دستور نصف تشطيب"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٦.

٢٢٧- زياد العليمى، "لهذا نرفض الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٢٢٨- محمد ابو الفضل، "صلاة الجنازة على الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/١٨.

٢٢٩- انظر:

أ- مكرم محمد أحمد، "مسودة معيبة للدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٠.

ب- نادر فرجانى، "مشروع دستور أفضل من المتوقع .. ولكن!"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٩.

جـ - عبد المعطى أحمد، "قراءة فى المسودة (٢)"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٥.

٢٣٠- مكرم محمد أحمد، "مجرد فض مجالس!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٢.

٢٣١- أفكار الخرادلى، "تراجع المرأة دستورياً"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٣.

٢٣٢- السيد يسين، "دستور بلا نظرية"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٢.

٢٣٣- عبد المنعم سعيد، "حقائق حول الدستور!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٣.

٢٣٤- وحيد عبد المجيد، "دروس تونسية فى المسألة الدستورية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١١.

٢٣٥- منى مكرم عبيد، "الدستور ودولة المواطنة ... حتى لا تضيع الأمور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٧/٦.

٢٣٦- انظر:

أ- وحيد عبد المجيد، " لا لـ"دستور" يعصف بالمساواة بين المصريين"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

ب- وحيد عبد المجيد، "دستور ٢٠١٢ أسوأ من دستور ١٩٧١"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٨.

٢٣٧- نوال السعداوى، "الصدق وإن أقبح يظل أجمل"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٣٠.

٢٣٨- محمد نور فرحات، "لماذا نرفض مسودة مشروع الدستور؟"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/٥.

٢٣٩- إسراء عبد الفتاح، "حتى لا ننسى الدستور أولاً"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/٩.

٢٤٠- خالد السرجانى، "المسكوت عنه فى حديث الإخوان عن الأقباط"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢١.

٢٤١- زياد العليمى، "أصبحت المسئول الوحيد"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٨/١٧.

٢٤٢- نوال السعداوى، "الدستور المأكول وقلادات النيل"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٨/١٩.

٢٤٣- نوال السعداوى، المساواة الدستورية فى المسئولية الأخلاقية بين الجنسين، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١١.

٢٤٤- منتصر الزيات، "الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١١.

٢٤٥- زياد العليمى، لهذا نرفض الدستور، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٢٤٦- عبد الغفار شكر، "مأزق حقوق الإنسان فى الدستور الجديد"، الأهرام،

٢٠١٢/١١/٣.

٢٤٧- عبد المعطى أحمد، "قراءة فى المسودة (٢)"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٥.

٢٤٨- محمد السيد سليم، "لعبة الإعلان الدستوري .. ومشروع الدستور"، الهرام، ٢٠١٢/١١/٤.

٢٤٩- وحيد عبد المجيد، "الحريات الدينية: هل نعود للوراء؟"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١٦.

٢٥٠- انظر:

أ- نبيل عمر، "الدستور وأزمة العقل المعطوب!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٣.

ب- أشرف العشماوى، " نجيب محفوظ ومصلحة المجتمع"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

٢٥١- انظر:

أ- إسراء عبد الفتاح، سطور من مسودة الدستور، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/٢١.

ب- عزت القمحاوى، "أرجوك .. لا تعطنى هذه الحرية"، المصري اليوم ٢٠١٢/١١/١٣.

جـ - زياد العليمى، "لهذا نرفض الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٢٥٢- ماجد عثمان، "حرية تداول المعلومات ضرورة لتحديث الدولة المصرية"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٧/٢٢.

٢٥٣- عبد العظيم باسل، "لا ... للدستور!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.

٢٥٤- انظر:

أ- عبد المحسن سلامة، "إخفاقات ومكتسبات الصحافة فى الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/٢/٦.

ب- محمود النوبى، "دستور ثورة ٢٥ يناير"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٥.

٢٥٥- ممدوح الولى، "حرية الصحافة فى الدستور الجديد"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٢١.

٢٥٦- ياسر عبد العزيز، "التأسيسية وضعت الإعلام فى قبضة السلطة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢.

٢٥٧- هانى سرى الدين، "دستور نصف تشطيب، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٦.

٢٥٨- محمد سلماوى، "دستور أم كارثة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/٢٦.

٢٥٩- انظر:

أ- عبد العظيم باسل،"لا للدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.

ب- عبد المعطى أحمد، "الاحتمال الثالث"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٤.

٢٦٠- عبد اللطيف المناوى، "ساعة الصفر الآتية بعد تمرير دستور شق الصف"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

٢٦١- زياد العليمى، "لهذا نرفض الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٢٦٢- انظر:

أ- معصوم مرزوق، "مأتم الديمقراطية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٣.

ب- إبراهيم البيومى غانم، "إلى رئيس الجمعية التأسيسية للدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٨.

٢٦٣- إسراء عبد الفتاح، "سطور فى مسودة الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/٢١.

٢٦٤- عبد المعطى أحمد، قراءة فى المسود (٣)"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٢.

٢٦٥- الخطاب السابق.

٢٦٦- محمد السعدنى، "أفكار قديمة لدستور جديد"، الأهرام٢٠١٢/٧/٣٠.

٢٦٧- ايمن رفعت المحجوب، "الكتاتيب ومجانية التعليم فى الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/١١.

٢٦٨- حسام خير الله، "الأمن القومى والدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٣٠.

٢٦٩- عبد الغفار شكر، "الدستور والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، "الأهرام"، ٢٠١٢/٦/٧.

٢٧٠- كمال مغيث، "ضمانات دستورية لقومية المؤسسات التعليمية"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٣٠.

٢٧١- سكينة فؤاد، "ضمنانات السيادة لصاحب السيادة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢١.

٢٧٢- علـى عبـد العزيـز سـليمان، "الفلسـفة الاقتصـادية فى الدسـتور الجديـد"، الأهـرام، ٢٠١٢/١٢/٥.

٢٧٣- الخطاب السابق.

٢٧٤- زياد العليمى، "لهذا نرفض الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٢٧٥- انظر:

أ- عبد المعطى أحمد، "قراءة فى المسودة (٣)"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٢.

ب- محمد بيلى العليمى، "قصورة بمسودة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١.

٢٧٦- منى ذو الفقار، "س و ج حول مشروع الدستور الجديد (٢ — ٢)"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١١.

٢٧٧- علـى عبـد العزيـز سـليمان، "الفلسـفة الاقتصـادية والدسـتور الجديـد"، الأهـرام، ٢٠١٢/١٢/٥.

٢٧٨- انظر:

أ- محمـد السـيد سـليم، "لعبـة الإعـلان الدسـتوري .. ومشـروع الدسـتور"، الأهـرام، ٢٠١٢/١٢/١٤.

ب- محمد بيلى العليمى، "قصور بمسودة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١.

٢٧٩- انظر:

أ- منى ذو الفقار، "س و ج حول مشروع الدستور الجديد (٢ — ٢)"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١١.

ب- وحيد عبد المجيد، "أطفالنا البؤساء فى الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/٢٦.

جـ - هانى سرى الدين، "دستور نصف تشطيب"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٦.

٢٨٠- نجلاء محفوظ، "الدستور والحرب الأهلية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٣.

٢٨١- إسراء عبد الفتاح، "سطور فى مسودة الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/٢١.

٢٨٢- عبد المعطى أحمد، "سامحينا يا مصر!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣.

٢٨٣- عبد المعطى أحمد، "الاحتمال الثالث"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٤.

٢٨٤- هالة مصطفى، "استفتاء فى ظل الانقسام"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٢.

٢٨٥- منى ذو الفقار، "س و ج حول مشروع الدستور الجديد (١ — ٢)"، المصري اليوم، ٢٠١٣/١٢/٨.

٢٨٦- محمد بيلى العليمى، "قصور بمسودة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١.

٢٨٧- حازم عبد الرحمن، "الغوا سلطة حل المجلس"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٤.

٢٨٨- أكمل قرطام، "ثقوب فى رداء الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/١٠.

٢٨٩- زياد العليمى، "لهذا نرفض الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٢٩٠- نبيل أحمد حلمى، "حتمية تفعيل الدور التشريعى لمجلس الشورى دستورياً (١ — ٢)"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٨/١٠.

٢٩١- عبد العظيم الباسل، "لا .. للدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.

٢٩٢- حسن نافعة، "مصر فى غرفة الإنعاش"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢.

٢٩٣- عبد اللطيف المناوى، "ساعة الصفر الآتية بعد تمرير دستور شق الصف"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

٢٩٤- أحمد عامر كيلانى، "اقتراحات لإعداد الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/٦/٣٠.

٢٩٥- حسام خير الله، "الأمن القومى والدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٣٠.

٢٩٦- صلاح عز، "الدستور ومناورات المعارضة السياسية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.

٢٩٧- محمد بيلى العليمى، "الرئيس والجيش فى مسودة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٠.

٢٩٨- إسراء عبد الفتاح، "سطور فى مسودة الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٠/٢١.

٢٩٩- عبد المعطى أحمد، "سامحينا يا مصر"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣.

٣٠٠- انظر:

أ- عبد المعطى أحمد، "قراءة فى المسودة (٤)"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٩.

ب- مكرم محمد أحمد، "مسودة معيبة للدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢٠.

٣٠١- جمال زايدة، "لماذا نرفض الدستور؟"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٥.

٣٠٢- نادر فرجانى، "مشروع دستور أفضل من المتوقع .. ولكن!"، الأهرام،

٢٠١٢/١١/١٩.

٣٠٣- محمد السيد سليم، "لعبة الإعلان الدستوري ومشروع الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٤.

٣٠٤- محمد بيلى العليمى، "الرئيس والجيش فى مسودة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٠.

٣٠٥- شريف العبد، "مواجهات"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/١٤.

٣٠٦- عطية عيسوى، "نظرة عبر نافذة الرئيس"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣١.

٣٠٧- زياد العليمى، "لهذا نرفض الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٣٠٨- حازم عبد الرحمن، "مرة أخرى رئيس دون مساءلة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٦.

٣٠٩- محمد بيلى العليمى، "قصور بمسودة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١.

٣١٠- ضياء رشوان، "حتى لا نصنع فرعوناً جديداً"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٨/١.

٣١١- محمد نور فرحات، "لماذا نرفض مسودة مشروع الدستور؟ مسألة السلطة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١١.

٣١٢- محمد السيد سليم، "لعبة الإعلان الدستوري ... ومشروع الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٤.

٣١٣- زياد العليمى، "لهذا نرفض الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٣١٤- جابر عصفور، "خطيئتان فى حق الوطن"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٩.

٣١٥- محمد بيلى العليمى، "قصور بمسودة الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١.

٣١٦- جمال زايدة، "لماذا نرفض الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٥.

٣١٧- معصوم مرزوق، "مأتم الديمقراطية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٣.

٣١٨- على السمان، "لماذا قلت لا"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٤.

٣١٩- محمد السيد سليم، "لعبة الإعلان الدستوري .. ومشروع الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٤.

٣٢٠- مدحت محمد سعد الدين، "الانحراف الدستوري"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٨.

٣٢١- عمرو هاشم ربيع، "الزند واستقلال القضاة"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١١.

٣٢٢- جميل برسوم، "دستور على المقاس"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١٩.

٣٢٣- محمد نور فرحات، "لماذا نرفض مسودة مشروع الدستور؟ ٤ — مسألة السلطة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/١١.

٣٢٤- شوقى السيد، "خدعوك فقالوا ... دعوة للحوار ...!"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٣٢٥- منتصر الزيات، "الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١١.

٣٢٦- عبد الحافظ الكردى، "تأسيسية الدستور .. عوار يصنع الأزمات"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٩.

٣٢٧- منتصر الزيات، "الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١١.

٣٢٨- عبد المحسن سلامة، "اذهب وقل رأيك .. بصراحة!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٣.

٣٢٩- حسام خير الله، "ملاحظات حول مسائل دستورية (١ — ٢)"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٩/١٧.

٣٣٠- عبد المحسن سلامة، "أذهب وقل رأيك .. بصراحة!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٣.

٣٣١- نادر فرجانى، "مشروع دستور أفضل من المتوقع .. ولكن"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٩.

٣٣٢- زياد العليمى، "لهذا نرفض الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٣٣٣- محمد السيد سليم، لعبة الإعلان الدستوري .. ومشروع الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٤.

٣٣٤- زياد العليمى، "لهذا نرفض الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٣٣٥- عبد المعطى أحمد، "سامحينا يا مصر!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣.

٣٣٦- عبد المحسن سلامة، "اذهب وقل رأيك .. بصراحة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٣.

٣٣٧- عبد المحسن سلامة، "إلا الإشراف القضائي"، الأهرام، ٢٠١٢/٨/٢٣.

٣٣٨- محمد السيم سليم، "لعبة الإعلان الدستوري .. ومشروع الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٤.

٣٣٩- زياد العليمى، "لهذا نرفض الدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٣٤٠- عبد المحسن سلامة، "أذهب وقل رأيك .. بصراحة"، الأهرام ٢٠١٢/١٢/١٣.

٣٤١- عبد المحسن سلامة، "الفردى وتحد"، الأهرام، ٢٠١٢/٩/٢٧.

٣٤٢- حسن نافعة، "مصر فى غرفة الإنعاش"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢.

٣٤٣- عبد المنعم سعيد، "لا" ..، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٩.

٣٤٤- عبد العظيم الباسل، "لا للدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.

٣٤٥- عبد المحسن سلامة، "أذهب وقل رأيك .. بصراحة"، الأهرام ٢٠١٢/١٢/١٣..

٣٤٦- ممدوح شعبان، "تطهير القوى السياسية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٦.

٣٤٧- محمد السعدنى، "أفكار قديمة لدستور جديد"، الأهرام، ٢٠١٢/٧/٣٠.

٣٤٨- عبد الحافظ الكردى، "تأسيسية الدستور .. عوار يصنع الأزمات"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٩.

٣٤٩- عاطف صقر، "المسودة والفلاح"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٢.

٣٥٠- عبد اللطيف المناوى، "ساعة الصفر الآتية بعد تمرير دستور شق الصف"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

٣٥١- "عزت القمحاوى، "التأسيسية وضم العمال والفلاحين"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٧/٢٤.

٣٥٢- فهمى السيد، "كلمات فى حب مصر"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.

٣٥٣- عبد المنعم سعيد، "هل ستكون أفضل حالاً"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

٣٥٤- صبرى غنيم، "انزلوا للأميين ... أفضل من اعتصامكم بالتحرير"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٣.

٣٥٥- محمد عبد المنعم الصاوى، "إلا الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/٦/٢١.

٣٥٦- عبد الحافظ الكردى، "تأسيسية الدستور .. عوار يصنع الأزمات"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٩.

٣٥٧- سامح فوزى، "دليل المواطن الحائر"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٢.

٣٥٨- رجب جلال، "وغداً تكتمل المأساة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢١.

٣٥٩- طارق حبيب، "العصيان .. وحوار الطرشان"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٧.

٣٦٠- حلمى الجزار، "يا أيها المصريون .. اطمئنوا"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٣.

٣٦١- بدر محمد بدر، "هنيئاً لنا بالدستور الجديد"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢.

٣٦٢- آمال علام، "من قضية إلى قضية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣.

٣٦٣- عبد الغفار رشدى، "مصر باقية والدساتير متغيرة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٦.

٣٦٤- عمرو عبد السميع، "المنبر والدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٨.

٣٦٥- ممدوح شعبان، "ثورة الجياع .. والدستور"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١.

٣٦٦- حلمى النمنم، "فلاح لطفى السيد"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٩.

٣٦٧- عبد اللطيف المناوى، "ثقافة السلة المكسورة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٧.

٣٦٨- عبد المعطى أحمد، "سامحينا يا مصر"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣.

٣٦٩- هالة مصطفى، "الانقسام .. أصبح واضحاً"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٨.

٣٧٠- محمد السعيد إدريس، "الدستور والشرعية وغزوة الصناديق الجديدة"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/٢٠.

٣٧١- أشرف العشرى، "السيناريو الأسوأ بعد الاستفتاء"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٨.

٣٧٢- جميل عفيفى، "مصر .. إلى أين"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٨.

٣٧٣- انظر:

أ- عبد العظيم درويش، "حلم الوطن لا يحققه كيس سكر"، الأهرام،

ب- أسامة الغزالى حرب، "ضد الاستفتاء"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١١.

٣٧٤- انظر:

أ- معصوم مرزوق، "كيف يصوت الرئيس"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.

ب- سامح عبد الله، "ماذا لو صوت الإخوان بـ "لا" فى الاستفتاء"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

٣٧٥- محمد سلماوى، "لا للدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٥.

٣٧٦- مصطفى النجار، "وقال الشعب تواضعوا"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٧.

٣٧٧- انظر:

أ- محمد سلماوى، "من أجل الاستقرار"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٢.

ب- إسراء عبد الفتاح، "لماذا نرفض الاستفتاء"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٦.

٣٧٨- انظر:

أ- وحيد عبد المجيد، "هل بقيت فرصة لتوافق دستورى؟"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٤.

ب- معصوم مرزوق، "كيف يصوت الرئيس؟"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٥.

٣٧٩- حسن أبو طالب، "تساؤلات عن الحوار الوطني ونتائجه"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٠.

٣٨٠- نوال السعداوى، "زيف التوافق والانتخابات والاستفتاءات"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٩.

٣٨١- جمال زهران،" ليلة اختطاف دستور الوطن والثورة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٣٨٢- محمد حبيب، "دماء على الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٦.

٣٨٣- سمير تناغو، "حجة قانونية فاسدة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٠.

٣٨٤- مكرم محمد أحمد، "الاستفتاء والجيش"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٣.

٣٨٥- نجاد البرعى، "لا"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٤.

٣٨٦- مكرم محمد أحمد، "تنازلات الرئيس مرسى"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٠.

٣٨٧- عبد الغفار رشدى، "مصر باقية والدساتير متغيرة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٦.

٣٨٨- أحمد البرى، "الصراع مستمر"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

٣٨٩- حازم عبد الرحمن، "الإستفتاء يزيد أزمة السلطة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٩.

٣٩٠- انظر:

أ- ممدوح شعبان، "تطهير القوى السياسية"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٦.

ب- حلمى الجزار، "مصر تريد حلاً، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٦.

جـ - حلمى الجزار، "الاستقطاب عنوان المرحلة الأولى للأستفتاء"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

٣٩١- على السيد، "جرائم الاستفتاء"، المصري اليوم، ١٣/ ٢٠١٢/١٢.

٣٩٢- هانى سرى الدين، "دستور نصف تشطيب"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٦.

٣٩٣- مصطفى النجار، "وقال الشعب تواضعوا"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٧.

٣٩٤- حلمى الجزار، "ديمقراطية الميادين أم ديمقراطية الصناديق؟"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٣.

٣٩٥- سكينة فؤاد، "ضمانات السيادة لصاحب السيادة؟"، الأهرام، ٢٠١٢/١٠/٢١.

٣٩٦- مكرم محمد أحمد، "غصة فى الحلق"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١١.

٣٩٧- مديحى النحراوى، "مصر الوطن والمطمع"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣٠.

٣٩٨- عبد المحسن سلامة، "فريضة المصالحة الغائبة!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

٣٩٩- انظر:

أ- حلمى الجزار، "الاستقطاب عنوان المرحلة الأولى للاستفتاء"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

ب- جمال الرفاعى، "دستور بدماء المصريين"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٢.

جـ - ياسر على، "لحظة جديدة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٢.

٤٠٠- انظر:

أ- سكينة فؤاد، "دراسة واجبة لمقاطعة ٣٥ مليون مصرى"، الأهرام ٢٠١٢/١٢/٣٠.

ب- ممدوح شعبان، "رسالة الشعب للرئيس والنخبة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٧.

جـ - محمد صابرين، "الأغلبية الصامتة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣٠.

٤٠١- عبد العظيم درويش، "الصعود إلى قمة الهاوية!!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٩.

٤٠٢- محمود الخضيرى، "هل عقمت مصر أن تلد دستوراً يرضى شعبها؟"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/٣.

٤٠٣- خالد السرجانى، "إنه دستور الأقلية"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٨.

٤٠٤- محمد حبيب، "٣٥ مليوناً لم يشاركوا فى الاستفتاء .. المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٨.

٤٠٥- أشرف العشرى، "السيناريو الأسوأ بعد الاستفتاء"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٨.

٤٠٦- عبد المنعم سعيد، "الشمال والجنوب"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٣.

٤٠٧- حسن نافعة، "وماذا بعد؟"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٦.

٤٠٨- سمير نعيم، "لماذا أرفض الاستفتاء على الدستور؟"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٣.
٤٠٩- محمد سلماوى، "أحاديث الطابور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٧.
٤١٠- كمال جاب الله، "دستور الأمر الواقع"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٩.
٤١١- مروى فريد، "ماذا بعد الدستور؟"، المصري اليوم ٢٠١٢/١٢/٢٤.
٤١٢- أحمد موسى، "صدمة الاستفتاء"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٩.
٤١٣- مكرم محمد أحمد، "مجرد رؤية!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٨.
٤١٤- إيناس نور، "يا أمة ضحكت .."، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٤.
٤١٥- عادل إبراهيم، "كارثة يتحملها كل المصريين"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٧.
٤١٦- سعد الدين إبراهيم، "ما بعد الاستفتاء ... الإلحاح على الدعوة إلى انتخابات رئاسية جديدة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٩.
٤١٧- حمدى رزق، "منوف المدينة التى قالت لا"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٦.
٤١٨- عبد المنعم سعيد، "كلمة الشعب!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٩.
٤١٩- ممدوح شعبان، "مصر فوق القوى السياسية والإسلامية، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٠.
٤٢٠- بدر محمد بدر، "هل يفعلها العلمانيون؟!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٣.
٤٢١- سامح راشد، "مسئوليات ما بعد الاستفتاء"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٤.
٤٢٢- مديحة النحراوى، "كل واحد ودستوره"، الأهرام، ٢٠١٢/١١/١٩.
٤٢٣- محمد أبو الفضل، "قوانين فى غياب المعارضة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٧.
٤٢٤- عزت القمحاوى، "ملائكة وشياطين .. والشعب فى مكان آخر"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٨.
٤٢٥- انظر:
أ- جمال رافع، "جذور فى الهواء!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣١.
ب- محمد جمال حشمت، "مصر: خطوة للأمام سراً"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٦.
٤٢٦- عبد الغفار شكرى، "الاستفتاء والتحول الديمقراطي، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٩.
٤٢٧- عبد الغفار رشدى، "مصر باقية والدساتير متغيرة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٦.
٤٢٨- منى عبد الرحمن، "وعود الرئاسة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٧.

٤٢٩- انظر:

أ- عبد المحسن سلامة، "فريضة المصالحة الغائبة!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٠.

ب- عماد المهدى، "الحوار ... الآلية الناجحة للتوافق"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٢.

جـ- على السمان، "نداء لعقلاء الأمة لإنقاذ الوطن"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٨.

د- مكرم محمد أحمد، "سكة السلامة!"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٦.

هـ- حسن أبو طالب، "الحوار الوطني هو الحل"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣.

٤٣٠- حلمى الجزار، "هل من مبادرة لجمع الشمل"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٧.

٤٣١- انظر:

أ- حسن نافعة، "رسالة مفتوحة إلى السيد الرئيس"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٣.

ب- حسن نافعة، "الجمعية التأسيسية بين مطرقة القانون وسندان السياسة"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١١/٤.

٤٣٢- الخطاب السابق.

٤٣٣- إيناس نور، "بنوءة المايا"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٧.

٤٣٤- عبد المنعم سعيد،" الشمال والجنوب"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٣.

٤٣٥- سكينة فؤاد، "ضد استقرار الدولة واستمراء الثورة"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢.

٤٣٦- انظر:

أ- طه عبد العليم، "الرهان على الاستقرار السياسي"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٢٣.

ب- مصطفى السعيد، "الإعلان الدستوري ومبرراته"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/٣.

٤٣٧- حلمى محمد القاعود، "التوافق مستحيل"، الأهرام، ٢٠١٢/١٢/١٨.

٤٣٨- حسن نافعة، "مصر فى غرفة الإنعاش"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢.

٤٣٩- انظر:

أ- محمد حبيب، "ليس عيباً أن تقتلوا"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٣.

ب- يحيى الجمل، "جرائر الاستفتاء على الدستور"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/١٧.

جـ - يحيى الجمل، "عام الأحزان والاحتقان والدستور"، المصري اليوم ٢٠١٢/١٢/٣١.

٤٤٠- كريمة كمال، "مصالحة مع من؟"، المصري اليوم، ٢٠١٢/١٢/٢٧.

مراجع البحث:

١- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية فى مصر"، **سلسلة ملفات**، الدوحة، آذار مارس (٢٠١١)، ص ٣.

٢- على الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضى وآفاق المستقبل ١٩٨١ –٢٠١٠، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٢٩، ٣٠.

٣- إبراهيم درويش، "الاتجاهات الحديثة فى صناعة الدساتير"، **مجلة الديمقراطية**، السنة الرابعة عشرة، العدد (٥٣)، يناير ٢٠١٤، ص ٨٨.

٤- عمر البوبكرى، "ظهور فكرة الدستور وتطورها فى تونس"، **مجلة تبين**، العدد (٣) المجلد الأول، شتاء ٢٠١٣، ص ٧٦.

٥- صياغة الدستور .. قراءة تاريخية وخبرات دولية، **تقارير معلوماتية**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، السنة السادسة، العدد (٦٥)، مايو ٢٠١٢، ص ٥.

٦- على الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضى وآفاق المستقبل ١٩٨١ – ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٩٧.

٧- أحمد طاهر، "الدستور المصري الجديد ... إفراز لمشهد سياسى معقد"، **رؤية تركية**، العدد (٤)، شتاء (٢٠١٢)، ص ١١١.

٨- على الدين هلال، الصراع من أجل نظام سياسى: مصر بعد الثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، ٢٠١٣، مرجع سابق، ص ٢٦.

٩- ياسيمن فاروق أبو العينين، نادية عبد العظيم، المشاركة وبناء التوافق المجتمعى فى عملية وضع الدستور: دروس مستفادة من التجارب الدولية، مركز العقد الاجتماعى، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٢.

١٠- صياغة الدستور ... قراءة تاريخية وخبرات دولية، ص ٤.

١١- ياسمين فاروق أبو العينين، نادية عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٦.

١٢- المرجع السابق، ص ٧.

١٣- المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدماً، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يونيو ٢٠١١، ص ٢٢.

١٤- ياسمين فاروق أبو العينين، نادية عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٤٤.

١٥- المرجع السابق، ص ص ١٢، ١٣. ١٤.

١٦- روث فوداك، ميشيل ماير (تحرير)، التحليل النقدي للخطاب، ترجمة حسام أحمد فرج، عزة شبل محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٦.

١٧- إيان هارجريفز، مقدمة قصيرة عن الصحافة، ترجمة، بدر الرفاعي، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٢.

١٨- طارق عثمان، تقرير الحالة الليبرالية فى مصر، تقارير حالة، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٨٠.